

جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
مشروع دعم التكامل الأفريقى

التكامل الإقليمي في أفريقيا

دراسة نظرية وميدانية

إعداد

د. عبدالسلام نوير
د.محمدعاشور

2007

التكامل الإقليمي في أفريقيا

دراسة نظرية وميدانية

الطبعة الأولى

(1428هـ-2007م)

تصميم الغلاف:

أ. محمود عاشور مهدى

جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
مشروع دعم التكامل الأفريقى



التكامل الإقليمى فى أفريقيا

دراسة نظرية وميدانية

إعداد

د. عبد السلام نوير   د. محمد عاشور

2007 م

1428هـ/2007م

مشروع دعم التكامل الأفريقي
معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة
ت: 5707892-5675576
فاكس :5707892
E-mail:afrisp_cu@yahoo.com
بيانات الفهرسة أثناء النشر – مكتبة المشروع
التكامل الإقليمى فى أفريقيا
دراسة نظرية وميدانية
عبد السلام نوير ، محمد عاشور
القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي ،2007م
1- أفريقيا **2- تكامل إقليمى**
3- وحدة أفريقية **4- تنمية**

رقم الإيداع: 2007/5743
الترقيم الدولى: 5-138-403-977

شكر وتقدير

تتقدم إدارة المشروع بخالص الشكر والتقدير لكل من ساهم في إعداد الكتاب وإخراجه إلي النور، خاصة إدارة المعهد التي لم تبخل بأي دعم فني وعلمي في المراحل المختلفة للبحث الميداني وإعداد الكتاب، وكذلك نتقدم بخالص الشكر للسادة: أ.د. عمار جفال، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الجزائر، أ.د. ماهر تريمش، رئيس قسم علم الاجتماع بجامعة تونس المنار، د. محمد جويلى، أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة تونس، أ.د. سمير بودينار، مدير مركز الدراسات الاجتماعية بوجدة- المملكة المغربية، أ. نعيمة عاشر، الباحثة بالمملكة المغربية، أ. عبد الكريم عبد اللانى، الباحث بجامعة محمد الخامس بالرباط، أ. عبد الوهاب الطيب، الباحث بجامعة أفريقيا العالمية بالخرطوم، أ. على جمعة عصلب، الباحث بجامعة سرت التحدى بالجماهيرية الليبية على مساعدتهم القيمة فى تطبيق استمارات البحث الميدانى.

كما نتقدم بخالص الشكر لكل من مبين سيدى (غينيا بيساو)، محمد أباكورا، محمد أول أبّا (الكاميرون)، سيلا علا سان (كوت ديفوار)، أبو بكر تيام، تمسير سار (السنغال) لمساهمتهم فى تطبيق استمارات البحث الميدانى.

وكذلك يتقدم المشروع بخالص التقدير للأساتذة نشوى مختار، رشا صفوت، معتز خالد، ومحمود عاشور، على ما بذلوه من جهد في نسخ الكتاب وإعداده للطباعة.

وشكر خاص لمؤسسة فورد فونديشن ترست أفريقيا Trust Africa على دعمها لأعمال المشروع ومطبوعاته.

وإننا إذ نقدم هذا العمل للمكتبة العربية فإننا نأمل أن يكون خطوة إضافية نحو مزيد من التراكم المعرفى فى مجال دراسات وبحوث التكامل، ولبنة من لبنات مساعى بناء التكامل الإقليمى بين دول القارة.

مدير المشروع

د. محمد عاشور مهدى

تصدير

لأسباب فنية تأخر إخراج نتائج البحث الميداني موضوع هذا الكتاب، والذي كان من المفترض أن يصدر مع كتاب التكامل الإقليمي: الضرورات والمعوقات، بحيث يعرض الأخير لنتائج الدراسات النظرية في مجال التكامل الإقليمي في أفريقيا المتعلقة بأهمية التكامل للقارة ودولها وشروط تحقيق ذلك ومعوقاته، قبل الانتقال للتعرف علي حقيقة توجهات ورؤى مواطني الشمال الأفريقي من تلك الأبعاد المختلفة للتكامل الإقليمي، من خلال نتائج البحث الميداني الذي قام السيد الدكتور عبد السلام نوير بوضع الضوابط المنهاجية والعلمية له، وتحليل نتائج تطبيقه الميداني الذي قام عليه باحثو المشروع بالتعاون مع بعض المؤسسات البحثية والباحثين داخل وخارج مصر علي النحو المبين في متن البحث الميداني.

وقد رؤي إعادة نشر خلاصات البحث النظري، حول ضرورات ومعوقات التكامل الإقليمي في أفريقيا ونتائجه، لتكون نقطة انطلاق للبحث والمقارنة مع ما توصل إليه البحث الميداني.

وتعد الدراسة الميدانية علي جانب كبير من الأهمية لعدة اعتبارات نجملها فيما يلي:

أولاً: أنها في حدود ما نعلم أول دراسة عربية ميدانية في هذا الشأن؛ حيث لم تتصد أي دراسة لمحاولة التعرف علي مواقف المواطنين الأفارقة من جهود التكامل، وكأن الدراسات الأكاديمية بدورها تعاني من الطابع الفوقي في النظر لجهود التكامل في القارة.

ثانياً: تكشف الدراسة لأول مرة مدي التغير والاستمرارية في رؤى الأجيال العمرية المختلفة تجاه فكرة التكامل الأفريقي، وهل أثرت التحولات الإقليمية والدولية والأداء السياسي الداخلي للدول الأفريقية علي رؤى المواطنين في المستويات العمرية المختلفة تجاه عملية التكامل. بعبارة أخري هل تختلف رؤى وتصورات الأجيال الحالية من المواطنين لإمكانيات التكامل الإقليمي وضرورته

بفعل التحولات – سالفة البيان– عن تصورات الأجيال التي عايشت فورة الاستقلال وما صاحبها من آمال عراض في وحدة القارة.

ثالثاً: أن الدراسة وإن عنيت بدراسة موقف دول شمال أفريقيا من التكامل الإقليمي، إلا أن عينة الدراسة اشتملت علي مواطنين من شمال القارة وجنوبها انطلاقا من التصور التكاملي الوحدوي للقارة، وبما يخدم في التعرف علي مدي الاختلاف الذي يصوره البعض بين شمال القارة وجنوبها فيما يتصل بتلك القضية الحيوية ونعني قضية التكامل.

رابعاً: مست الدراسة قضايا هامة تتعلق ليس فقط بروى المواطنين للتكامل بين دول القارة بل أكثر من ذلك تطرح نتائج البحث الميداني قضايا لا تقل أهمية وخطورة تتصل بروى المواطنين تجاه قادتهم وأنظمته وتجاه العلاقة مع العالم الغربي وهي قضايا جديرة بدراسات مستقلة.

خامساً: أن الدراسة لكل ما سبق وغيره تمثل فتحاً لباب النقاش حول ما توصلت إليه من نتائج تتفق وتختلف مع ما رسخ من قناعات حول ضرورات التكامل الإقليمي ومعوقاته في القارة الأفريقية من وجهة نظر المواطنين العاديين وليس النخب. وهو ما يضفي علي هذه الدراسة أهميتها وتميزها.

وقد تصدي لمعالجة هذا الموضوع الشيق والشائك، الدكتور/**عبد السلام نوير** الأستاذ المساعد بجامعة أسيوط، بما له من خبرة في مجال البحوث الميدانية اكتسبها من عملة في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، وهو ما أهله لإخراج هذا العمل العلمي المتميز في موضوعه ونطاقه، والذي يسعدنا أن نقدمه للمكتبة المصرية والعربية؛ علة يكون فاتحة لنقاش علمي وجهد عملي يضيف إلي مساعي التكامل والوحدة علي صعيد القارة.

مدير المشروع

د. محمد عاشور مهدي

قائمة المحتويات

التكامل الإقليمي في أفريقيا.. الضرورات والمعوقات

مقدمات نظرية

التكامل الإقليمي في أفريقيا.. الضرورات والمعوقات
مقدمات نظرية*

د.محمد عاشور مهدي**

لأفريقيا تاريخ طويل مع تجارب التكامل الإقليمي يعود بعضها إلى الحقبة الاستعمارية حينما أسست بعض القوى الاستعمارية جماعات اقتصادية تضم المستعمرات التابعة لها بهدف الاقتصاد والاستغلال الأمثل لموارد المستعمرات. تلك التجارب التكاملية الأفريقية سبقت في وجودها الجماعة الاقتصادية الأوروبية التي نشأت عام 1957م، وأصبحت نموذجاً يحتذي به من جانب الدول في أفريقيا وغيرها من مناطق العالم. وعلى أية حال، فإن مرحلة ما بعد الاستقلال شهدت بروزاً ظاهرياً للتكامل الإقليمي؛ حيث سعت الدول الأفريقية على اختلاف حظوظها من النجاح والفشل- منذ الستينيات من القرن العشرين- إلى تأسيس مشروعات للتكامل الإقليمي تتجاوز في غاياتها وأهدافها الإطار والحيز الاقتصادي الضيق، وهو ما اعتبر في كثير من الأحيان استكمالاً لمشروعات التحرر الوطني والاستقلال من خلال إقامة كيانات جغرافية قادرة على العيش اقتصادياً ومتحدة سياسياً. والواقع أن هذا السعي في بعض جوانبه كان حماسياً مثالياً؛ علي نحو ما يتبدي في مشروع "الولايات المتحدة الأفريقية" التي رآه البعض شرطاً أولياً سابقاً علي [illegible]م التكامل الاقتصادي، وقد قام هذا الفكر السياسي علي أساس من الوعي التام بضعف الدول الأفريقية، وفقرها وعدم قدرتها علي الوفاء باحتياجات شعوبها فزعيم مثل نكروما نظر لبلقنة القارة كعقبة أساسية أمام تقدم القارة ورفاهية شعوبها على مختلف المستويات.

---

* ملخص بحث "التكامل الإقليمي في أفريقيا.. الضرورات والمعوقات" انظر: محمد عاشور، التكامل الإقليمي في أفريقيا.. الضرورات والمعوقات، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2007).

** أستاذ العلوم السياسية المساعد، معهد البحوث والدراسات الأفريقية- جامعة القاهرة

وقد مثّل عام 1963م خطوة رئيسة في تطور التكامل الإقليمي في أفريقيا بقيام منظمة الوحدة الإفريقية. فقد أنشئت المنظمة من أجل تعزيز الوحدة والتخلص من ميراث البلقنة الاستعمارية والتمزيق للقارة، ورغم إقرار ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية بضرورة تعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء؛ من أجل تحقيق حياة أفضل لشعوب أفريقيا، كانت الأولوية للأهداف السياسية على الأهداف الاقتصادية في ميثاق المنظمة؛ حيث لم يطرح الميثاق ترتيبات تكاملية اقتصادية من أي نوع. وهو أمر يعود في جانب منه إلي الاعتقاد الشائع- آنذاك- بأنه بمجرد تحقق الحرية السياسية فإن عمليات تحقيق نمو اقتصادي سريع ستتحقق أتوماتيكيا؛ ساعد على ذلك ثراء القارة في الموارد البشرية والطبيعية بما أعطى مزيداً من التفاؤل والأمل في تحقق أحلام التنمية وآمالها التي بشّر بها قادة حركات التحرر الوطني والاستقلال.

ورغم تعدد الأسباب الاقتصادية والسياسية المسئولة عن ضعف الأداء الاقتصادي، وتهميش الدول لأفريقية في الاقتصاد العالمي، ظلت الطبيعة الانقسامية والتجزيئية للفضاء الاقتصادي الأفريقي في الاقتصاد العالمي بمثابة القيد الرئيس والعقبة الكئود أمام نمو وتنمية القارة، الأمر الذي أدى إلى التوسع السريع في التكامل الإقليمي الفرعي والقاري.

وعبر عقود من الاستقلال تم تأسيس وقيام العشرات من المنظمات التعاونية الاقتصادية الحكومية متعددة الأغراض في أفريقيا، علي نحو يجعل من أفريقيا أكثر قارات العالم فيما يتعلق بنمو وتنوع أشكال الظاهرة الإقليمية.

ورغم ما يبدو، من توافر مبررات قوية للتكامل الإقليمي في القارة، من ناحية، ووعي الدول الأفريقية وسعيها، لتحقيق شكل من أشكال التكامل الإقليمي فيما بينها، من ناحية أخري، إلا أن حصاد تلك المساعي- باختلاف صورها وأشكالها- كان متواضعاً نسبة إلي درجة الحاجة إليه ومحاولات تحقيقه؛ حيث لا

نكاد نرى مسعى تكامليا في القارة يحمل بصيص أمل في نجاح مساعي التكامــل. الأمر الذي يدعو إلي التساؤل عن أسباب ذلك.

مبررات التكامل الإقليمي في أفريقيا

تتنوع مبررات ودوافع التكامل الإقليمي في أفريقيا وإن ارتبطت في مجملها بقضايا التنمية الاقتصادية والاستقرار والأمن في القارة؛ حيث يري الكثيــرون أن إقامة التجمعات الاقتصادية في أفريقيا عامــل جــوهري للاســتقرار الاقتصــادي الاجتماعي والسياسي في مختلف الدول بالقارة؛ حيث يوفر إطارا لتعظيم قــدرات الدول ولتسوية وحل الصراعات المكلفة. وفيما يلي تفصيل لتلك المبررات.

- المبررات الاقتصادية

من المعلوم أن دول أفريقيا في مجملها تصنف في عــداد الــدول المتخلفــة اقتصاديا؛ حيث تتسم معظم الدول بالتخصص في إنتاج المواد الأوليــة، وضــعف القطاع الصناعي وتخلف أدواته الإنتاجية، وكذا قلة رؤوس الأموال وضعف نصيب تلك البلدان من الاستثمار الأجنبي، وهو ما أسفر في مجمله عن انخفــاض الــدخل القومي لهذه الدول وانخفاض نصيب الفرد منه.

فمنذ السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وبعد أن حققت معظم الدول الأفريقية استقلالها بدا من الواضح أن الاقتصاديات الموروثة للدول حديثة الاستقلال من الصغر والضعف والهشاشة من أن تكون قاعدة لنمو اقتصادي دائــم. كمــا أن الأداء الاقتصادي في معظم الدول الأعضاء كان ضعيفاً، في حين ظلــت أفريقيــا مهمّشة في الاقتصاد العالمي.

فــأكثر من ثلثي دول العالم المصنفة الأقل نمواً في العالم، والأكثر فقراً أيضاً في سجل التنمية البشرية، تقع في أفريقيا، كما أن نحو نصف سكان القارة يعيشون في فقر مدقع، وبأقل من دولار أمريكي يومياً، كما أن متوسط نصيب الفــرد مــن الدخل القومي أضحي أقل مما كان عليه في الستينيات، فرغم أن القارة تســتوعب

13% من سكان العالم، فإنها لا تحوز أكثر من 3% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، أما معدلات الإنتاج بالنسبة للفرد فقد نمت بصورة أكثر بطأ في أفريقيا جنوب الصحراء عنها في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي لم يكن من المستغرب معه أن تتصاعد حدة الجوع في أفريقيا، في حين أنها تتراجع في المناطق النامية الأخرى بالعالم.

وعلي صعيد التجارة العالمية، في مطلع الألفية الجديدة، لم يزد في نسبته عن 2%، منخفضاً عما كان عليه الحال في الثمانينيات 3.5%، وعن الحال في التسعينيات 2.7%، كما أن القارة هي الأقل فيما يتصل بنسبة الاستثمار إلى الدخل القومي قياساً إلى الدول النامية الأخرى في العالم، كما أن صافي الاستثمار الأفريقي كنسبة من الاستثمار الآسيوي انخفض من 30.6% في الثمانينيات إلى 9.3% في عام 1996م.

وطبقاً لبيانات البنك الدولي، فإنه على حين تضخمت الاستثمارات الأجنبية على الصعيد العالمي؛ فإن الاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا كان آخذاً في التراجع؛ حيث لم يزد نصيب القارة عن 1% منه. وإضافة إلى مشكله تفاقم الفقر، وتزايد التهميش، واجهت القارة مشكلات أخرى تعتبر بمثابة أبعاد للأزمات، من ذلك انتشار الأمراض وفي مقدمتها داء الإيدز وتفاقم أعباء الديون الخارجية. هذه العوامل وغيرها، دفعت البعض إلي وصف أفريقيا بأنها "الخاسر الأكبر في مجري التطور الاقتصادي والسياسي عبر العقود الثلاثة الأخيرة" (منذ عقد الثمانينيات)، الأمر الذي قاد الدول الأفريقية منذ الثمانينيات من القرن العشرين إلي الموافقة اضطراراً علي تطبيق سياسات التكيف الهيكلي التي فرضها كل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وعلي قبول التدخل الخارجي المباشر، مقابل المساعدات الدولية الضرورية، وهو التدخل الذي اتخذ أبعادا أكثر شراسة مع التحولات التي

صاحبت التحولات الدولية في العقد الأخير من القرن العشرين؛ حيث لم تعد الشروط مقتصرة علي الجوانب الاقتصادية بل تعدتها إلي مشروطية سياسية.

ومن هنا، وفي ظل تلك الظروف وواقع التفتت التي ولدت فيها الدولة الأفريقية بعد الاستقلال؛ بفعل الحدود السياسية الموروثة عن الاستعمار؛ سعت حكومات تلك الدول إلي تبني خطط اقتصادية للتنمية اعتبر التكامل الاقتصادي الإقليمي فيها – ولو من الناحية النظرية- أحد السبل الأساسية لتحقيق التنمية انطلاقا من المزايا التي توفرها العملية التكاملية.

- المبررات السياسية

يعتبر ضعف وهشاشة الدول الإفريقية وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها الاجتماعية الاقتصادية والسياسية، أهم وأبرز دوافع ومبررات التكامل الإقليمي في أفريقيا، خاصة مع ما أسفرت عنه التطورات الدولية من آثار على دول القارة واقتصادياتها. وفي هذا الصدد يمكن القول أن الدولة الأفريقية أصبحت أكثر هشاشة وغير قادرة على الوفاء بمسؤوليتها الاجتماعية وأداء وظائفها الأساسية في الإدارة العامة والحكم. ورغم قدم هذا الضعف إلا أن سياسات الليبرالية الاقتصادية قد ضخمته وعمقته. على نحو جعل الدولة الأفريقية غير قادرة على تحقيق مطالب مواطنيها فهي عاجزة عن تقديم الخدمات العامة وتوفير بنى تحتية مقبولة، الأمر الذي جعل منها دولاً غاية في الضعف عن أن تكون فاعلا دوليا.

من ناحية أخري تم اختزال مسئولية الدولة عن تحقيق الديمقراطية لمواطنيها في إجراء انتخابات من خلال شكل في هيكل ديمقراطي وإجراءات ديمقراطية والتشاور مع فعاليات مختلفة من المجتمع المدني. في المقابل تزايدت مسئولية الدول الأفريقية أمام شبكة من الدول والمؤسسات الدولي، تعمل لصالح الرأسمالية العالمية وتراقب عن قرب سياساتها وتصرفاتها.

فالدول الأفريقية فرادي، لم تعد تتمتع بدرجة الاستقلالية التي امتلكتها عند استقلالها: فهي اليوم دولة أسيرة أو رهينة للرأسمالية العالمية، في ظل هذا الوضع يصعب عليها أن تتجاوب ومطالب جماهيرها أو مصالحها الذاتية، الأمر الذي يفرض بشدة ضرورة التكامل الإقليمي بين الدول الأفريقية باعتباره مدخلاً أساسياً للتعامل مع مشكلات القارة.

وعلى الرغم من كثرة الجهود التكاملية والترتيبات التكاملية في أفريقيا فإن عمليات التكامل لم يكن لها ذلك الدور الإيجابي الكبير المتوقع على نمو القارة وتنميتها؛ فعلى خلاف الحال مع جهود التكامل الاقتصادي في مناطق أخرى من العالم، فإن التجمعات الاقتصادية الأفريقية لم تساهم في زيادة النمو أو حتى التجارة؛ بعبارة أخري لم تنجح ترتيبات التكامل الإقليمي في تحقيق أهدافها الموضوعة. وبطبيعة الحال تضافرت مصالح أكثر من 50 دولة ذات سيادة من أجل إضعاف فاعلية تلك المشروعات التكاملية الاقتصادية.

فدراسة معظم تجارب التكامل الإقليمي في أفريقيا، تشير إلى العديد من مجالات القصور في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وإلى العديد من البروتوكولات والمعاهدات غير المنفذة لاسيما تلك المتعلقة بحرية انتقال العمالة والتعريفة الجمركية الموحدة والعملة الموحدة وترتيبات المقاصة....الخ، ولا يقلل من ذلك نجاح "الإيمواه" في وجود عملة موحدة وهو أمر يعود الفضل فيه لفرنسا وروابطها مع تلك المجموعة الفرنكفوانية، وعليه فإنه بفعل مصالح الدول الكبرى السياسية والتي كانت بالأساس سياسية وان عبر عنها بصيغة اقتصادية كفقدان عوائد الجمارك، حماية المنتجات المحلية، وضعف الأسواق الإقليمية، وغيرها..)، هذه العوامل كلها قد أسفرت عن جعل مشروعات التكامل مجرد مشروعات ورقية.

معوقات التكامل الإقليمي في أفريقيا

المعوقات السياسية

- ضعف الالتزام وغياب الإرادة السياسية

من الصعوبات الرئيسية أمام تقدم التكامل الإقليمي في أفريقيا، افتقار الإرادة السياسية والالتزام السياسي بعملية التكامل من جانب القادة الأفارقة، وتتضح هذه الخاصية من خلال إحجام وتقاعس الدول الأعضاء في تنظيمات التكامل الإقليمي عن تنفيذ قرارات الصادرة عن تلك التنظيمات، علاوة علي تقاعس الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتهم المالية للمنظمات التكاملية الإقليمية.

كما أن ثقافة عدم الخضوع للبروتوكولات والقرارات والترتيبات الإقليمية، قد ترسخت بدرجة كبيرة بفعل الافتقار إلى عقوبات فاعلة تطبق على المخالفين

- الطابع الرسمي للتكامل الإقليمي

يقصد بالطابع الرسمي للتكامل، السيطرة المحلية لحكومات الدول الأعضاء على عمل المؤسسات الإقليمية. ويمكن ملاحظة ذلك الطابع الرسمي لمؤسسات التكامل الإقليمي في أفريقيا بوضوح في ظل سيطرة مجلس رؤساء الدول والحكومات على مراكز اتخاذ القرار في تلك التنظيمات في غالب الأحيان، وفي ظل، غياب أي دور رئيسي للمشاركة الشعبية لمواطني الدول الأعضاء في آليات اتخاذ القرارات أو تنفيذها في إطار تلك التنظيمات.

وعلي ذات الصعيد، وتجسيداً لحقيقة الطابع الرسمي (الفوقي) لجهود التكامل الإقليمي في أفريقيا يلاحظ أنه في معظم التنظيمات الإقليمية كان هناك غياب للمشاركة الشعبية وتنظيماتها المختلفة في صنع واتخاذ القرارات في مسائل التكامل الإقليمي؛ حيث لم يتم إشراك الرأي العام وباقي الفاعلين الاقتصاديين على المستوى الوطني للدول الأعضاء داخل العملية التكاملية، الأمر الذي جعل الجهود الحكومية الرسمية في مجال التكامل تكاد تكون منبتة الصلة برغبات مواطني القارة

وأولوياتهم وتوقعاتهم من العملية التكاملية. ولذا لم يكن من المستغرب عدم المساندة الشعبية – في كثير من الأحيان– العملية التكاملية.

– التمسك بـ"السيادة الوطنية" وغياب السلطات فوق الوطنية

يعد الاعتزاز بالسيادة الوطنية للدول الأعضاء أحد عوائق التقدم في طريق التكامل الاقتصادي؛ حيث تشير الدراسات إلي إنه في غالب الأحيان، يقوم رئيس كل دولة بمراعاة صالح دولته وشئونها المحلية عند اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي. مع رفض التنازل عن قدر من اختصاصاتهم الوطنية لصالح الجماعة، الأمر الذي أدي إلي ظهور العديد من المشكلات من جرّاء سيطرة رؤساء الدول والحكومات على عملية اتخاذ القرار بالجماعة؛ إذ يمكن أن يتم اتخاذ هذه القرارات بناء على التوجهات والأيديولوجيات الشخصية لهؤلاء الرؤساء والتي يتم تطبيقها على المستوى المحلي؛ مما حال في كثير من الأحيان دون اتخاذ قرارات ما على المستوى الإقليمي.

ومن سمات عملية التكامل الإقليمي في أفريقيا غياب القوى فوق الوطنية للمؤسسات التابعة للتنظيمات الإقليمية، فهي في معظمها تنظيمات بين الدول أكثر منها تنظيمات فوق الدول. فغياب السلطة فوق الوطنية يؤدي إلى ظهور التنازع في المصالح بين الهيئات الاقتصادية الخاصة والهيئات الحكومية على المستوى الوطني في الدول الأعضاء.

فعلي الرغم من أن السكرتارية التنفيذية في أي تنظيم إقليمي هي التجسيد الرسمي لهذا التنظيم، فإن الملاحظ أن معظم التنظيمات الأفريقية قد حرصت علي التأكيد علي الطابع الإداري لشاغل هذا المنصب، وتقييد صلاحياته في عملية اتخاذ القرار؛ حيث أدت الصلاحيات الواسعة لرؤساء الدول والحكومات في الهيكل التنظيمي إلي الحد من السلطة المعطاة للسكرتارية في اتخاذ القرار. والمفارقة أن ميثاق منظمة الوحدة الأفريقية التي دشنت كترسيخ لفكرة الوحدة الأفريقية حرص

واضعوه علي النص علي أن الاسم الرسمي لأمين عام المنظمة هو السكرتير الإداري للمنظمة.

- عدم الاستقرار السياسي وغياب النظم الديموقراطية

ففي أي موقف صراعي، وعدم الاستقرار السياسي يكون التكامل عادة أول الضحايا. والملاحظ أن جهود التكامل الإقليمي في أفريقيا قلما أولت عناية لاعتبارات مثل الافتقار إلى الحكم الجيد، انتهاكات حقوق الإنسان، التمكين والمساءلة التي تعتبر أسباباً أساسية للصراع، وعدم الأمن، وعدم الاستقرار السياسي، وجميعها أسباب أساسية في تعويق التكامل الأفريقي.

فالحروب تخلق مشكلة ثقة بين أطراف المشروع التكاملي؛ بفعل تدمير الموارد الاقتصادية والمالية والبشرية؛ حيث لا يقتصر الأمر على توقف برامج تشييد البنية التحتية، كما هو الحال في الطرق الرابطة بين دول اتحاد نهر "مانو"، بل أكثر من ذلك أن إدارة الصراع تستهلك معظم موارد الجماعة بما يجعلها هدراً لاقتصاديات التكامل، ويؤدي إلي ضعف الدولة الأفريقية، وهو الضعف الذي يعد لدى الكثير من المراقبين أخطر المعوقات السياسية للتكامل الإقليمي في أفريقيا.

المعوقات القانونية والإدارية

- قاعدة التوافق الجماعي

أخذت بعض التنظيمات الإقليمية في أفريقيا بقاعدة التوافق الجماعي كسبيل لاتخاذ القرارات، وكان من أشهر تلك التنظيمات منظمة الوحدة الأفريقية، ومنظمة الإيكواس. وعلي الرغم من أن الهدف من تطبيق هذه القاعدة بالأساس تمثل في العمل علي إقرار الاحترام الكامل لسلطة ورأى كل دولة عضو بما يؤدي في النهاية إلي التزام الكافة بتطبيق ما يتم التوصل إليه من قرارات، علي أن تلك القاعدة قد أسفرت عن مشكلات أساسية عند التطبيق؛ حيث رسخت تلك القاعدة الطابع الفوقي وكذا طابع إعلاء المصالح الوطنية علي الصالح الجماعي لمؤسسات التكامل

الإقليمي، انطلاقاً من واقع ما أسفرت عنه تلك القاعدة من سمات وآثار؛ حيث تشير الوقائع إلي إنه في كثير من الأحيان تستغرق المفاوضات المتعلقة بقرارات المنظمة وقتا وجهداً كبيراً، وتنتهي عادة بحلول توفيقية؛ حيث تؤدي محاولة إرضاء جميع الأطراف إلى ظهور قرارات خالية من أي قيمة.

- غياب التنسيق الإداري وضعف البني التحتية

حيث يلاحظ غياب التنسيق بين الأجهزة والهيئات المعنية في الدول الأعضاء، على كافة المستويات، فضلاً عن عدم استمرارية إدارات الأفراد (في ظل التغييرات الدورية في الموظفين العاملين في المؤسسات التكاملية)، وبالتالي صعوبة متابعة ملفات التكامل. ويزداد الأمر تعقيداً في ظل غياب الإحصائيات والمعلومات اللازمة لدعم عمليات التكامل الإقليمي.

وعلي ذات الصعيد، يمثل تردي مستوي البنية الأساسية في كثير من مؤسسات وأجهزة التكامل في الدول الأفريقية، أحد المعوقات الأساسية للتكامل الإقليمي بين الدول الأفريقية؛ من تلك العقبات انقطاع التيار الكهربائي وعدم توافر التجهيزات والمعدات والأدوات المكتبية اللازمة، وضعف – وأحياناً- عدم توافر وسائل الاتصال الكفؤة بين مؤسسات الجماعة، بالإضافة إلى نقص الكوادر الفنية وضعف الموجود منها.

المعوقات الاقتصادية

- عدم ملائمة نموذج التكامل المتبع

فالعديد من التجمعات الاقتصادية في القارة قد تمت صياغتها على شاكلة النموذج الأوربي المستند إلى قاعدة دعه يعمل دعه يمر، والتأكيد غير المحدود على تحرير التجارة الإقليمية. فعلى حين أن هذا النموذج يبدو مناسباً للبلدان الصناعية ذات البنية التحتية والمؤسسية، وهياكل الإنتاج التكاملية الجيدة؛ فإن هذا النموذج يخلق العديد من المشاكل للتجمعات الاقتصادية الإقليمية للدول النامية في ظل

الاختلافات الواضحة بين الدول في مستوى التنمية الصناعية؛ حيث يؤدى إلى التنافس والاستقطاب بين الدول الأفريقية؛ وبالتالي عدم الاستقرار وبالتالي عدم إمكانية التكامل بين الدول.

ومن المعوقات الأساسية لجهود التكامل الإقليمي تشابه المنتجات الاقتصادية في الدول الأفريقية، والتي تكاد تنحصر في إنتاج السلع الأولية. فمع استثناءات طفيفة، فإن السمة العامة للتجمعات الاقتصادية الإقليمية هي ضعف التنوع الإنتاجي، وتشابه المنتجات السلعية في السوق المحلى، في ذات الوقت الذي تتشابه فيه السلع التصديرية. فالدول الأفريقية -بصفة عامة- تتحصل على عوائدها (إيراداتها الخارجية) من صادرتها لسلعتين أو ثلاث أساسية، تمثل في غالب الأحيان نحو 75% من إجمالي عوائد الصادرات والتي تستخدم إضافة إلى عوائد الدولة من الضرائب على الواردات للوفاء بالالتزامات الخارجية.

كما إنه في ظل ضعف البنية التحتية، وما تؤدى إليه من تكاليف في التعاون الإقليمي، تجد كثير من الدول أن من صالحها التعامل مع العالم الخارجي أكثر منها مع دول الإطار التكاملي.

- مشكلات وقيود النقل والاتصال

تلعب وسائل النقل والمواصلات - بمختلف أشكالها - حال جودتها- دوراً حيويا في دعم التكامل الإقليمي وربط المناطق المختلفة في الإقليم ببعضها البعض؛ وتعاني الدول الأفريقية من مجموعة من المشكلات الهيكلية في مجال النقل والمواصلات بأشكالها المختلفة يمكن إجمالها فيما يلي:

علي صعيد النقل البري تتمثل المشكلة في تدهور وسائل النقل البري في الإقليم إلى تردى حالة الطرق البرية حيث يصعب استعمال هذه الطرق في مواسم الجفاف إذ تصبح متربة وقاحلة بينما في مواسم المطر تصبح موحلة. كما أن حالة السكك الحديدية أسوأ من حالة الطرق البرية في كثير من الدول الأفريقية؛ حيث

تعتبر السكك الحديدية أقل في طولها وسعتها عن احتياجات الدول الأفريقية، علاوة علي عزلة خطوط السكك الحديدية عن بعضها البعض؛ حيث أن معظمها يربط المدن الداخلية بموانى التصدير. علاوة علي أن بعض الدول لا يوجد لديها أية خطوط سكك حديدية مثل جامبيا وغينيا بيساو والنيجر.

وعلي صعيد النقل الجوي، يمكن الإشارة إلي أن أحد أهم المشكلات التي تواجه النقل الجوي بين الدول الأفريقية، هي سيطرة الشركات غير الأفريقية على الرحلات الدولية، فعلي الرغم من وجود خطوط طيران وطنية في معظم الدول الأفريقية، إلا إنها لا تقوى على منافسة خطوط الطيران الدولية.وما يقال عن النقل الجوي يقال كذلك عن النقل البحري إذ لا تزال الدول الكبرى وبخاصة الدول الاستعمارية السابقة تسيطر على خطوط الملاحة والنقل البحري في القارة الأفريقية وسواحلها، في ظل ما تتصف به خطوط الشحن الأفريقية من ضعف المعدات والتجهيزات اللازمة للتعامل مع الأحمال الثقيلة والأحجام الكبيرة.

ويؤثر غياب تسهيلات النقل والاتصالات على المستوى الإقليمي سلبياً على إمكانية التجارة البينية من خلال رفع تكاليف النقل والتسويق، بما في ذلك تكلفة الحصول على المعلومات الخاصة بالسوق الذي سيتم التصدير إليه. وتزداد تكاليف النقل والتسويق كلما زادت المسافة بين المنتج والمستهلك.

وعلي ذات الصعيد، تؤثر بعض أبعاد السياسة النقدية والمالية في مختلف البلدان على التكامل الإقليمي ويدخل في ذلك المغالاة في معدلات سعر الصرف، كما أن اختلاف السياسات المالية تقود إلى اهتزاز واضطراب الأسعار وهو ما يؤثر على مناخ الاستثمار. ذلك أن وجود سعر ملائم للتحويل بين العملات أمر لازم للتكامل الإقليمي.

- **مشكلة توزيع عوائد التكامل**

يحقق التكامل الإقليمي العديد من المكاسب الإنمائية للأعضاء ككل، إلا أن ذلك لا يعنى بالضرورة استفادة الجميع بذات القدر؛ فتوزيع عوائد التكامل الإقليمي لا يكون على أساس العدالة بين الأعضاء؛ بل كثيراً ما تكون حصيلة البعض من الأعضاء خسارة كاملة خاصة في المدى القصير؛ فعوائد التكامل غالبا ما تكون على الأمد البعيد، وهو ما لا يشجع البلدان الأقل استفادة علي العمل بجدية في إطار التكامل. وفى ظل فجوة القدرات والإمكانات لدول التكامل، واختلاف درجة استفادة كل طرف من عملية التكامل، تصبح عملية التعويض عملية جوهرية وأساسية، للدول التي تخسر من جراء العملية التكاملية.

علي أن هذه العملية (توزيع العوائد والتعويض)، في حد ذاتها تمثل عقبة أساسية في سبيل التكامل في ظل اختلاف تقديرات كل من الدول المستفيدة والدول المتضررة من التكامل لأسس ومعايير توزيع عوائد العملية التكاملية، والتعويض عما قد تسببه من أضرار.

- **الفساد وشبكات المصالح**

يلعب الفساد بأشكاله المختلفة دوراً أساسياً في التأثير علي مساعي التكامل الإقليمي في أفريقيا؛ ففي ظل حقيقة إنه في مختلف محاولات التكامل الإقليمي كانت التحركات والمبادلات النقدية وتبادل الأفراد أكثر أهمية من تبادل السلع، وفي الأخيرة كانت تجارة الترانزيت وإعادة التصدير أكثر أهمية وثقلاً من التجارة في المنتجات المحلية، وحقيقة أن التجارة مع دول العالم تعد مصدراً أساسيا للضرائب والدخول التي تصب في صالح فئة من الفاعلين الاقتصاديين الرسميين- غالباً ما يهيمنون على التجمعات الاقتصادية الإقليمية، وغالباً ما يجنون ثروات من تحرير التجارة الخارجية وينصب اهتمامهم الأساسي على حماية ومد نطاق مصالحهم الخاصة- يسهل تصور قيام شبكة مصالح تضم أولئك الأفراد وأنهم سوف يعمدون

إلي معارضة القيام بأي استثمارات جادة في الإنتاج المحلى تكون ثمارها في الأمد البعيد، وسيكونون أميل إلى منح الأولوية للتجارة الخارجية. وتضم تلك الشبكة (المستوردين المحليين، الجماعات ذوى الارتباطات بالتكتلات والشركات العالمية، كبار تجار الواردات في مجال الأغذية والمنتجات الزراعية، كبار الإداريين في الدولة والبنوك. المستفيدين من ظاهرة التجارة الموازية غير الرسمية عابرة الحدود.

فهذه المجموعات على اختلافها ستسعى دائماً للهيمنة أو التأثير على الإجراءات بغية الحفاظ على أو تدعيم نفوذهم.

- التبعية الخارجية

فمن أجل الحفاظ على الكيانات الوطنية الصغيرة، عمد زعماء الدول الجديدة إلى تدعيم روابطهم مع القوى الاستعمارية، من خلال التجارة أو اتفاقيات الدفاع أو كليهما، ولذا فإن أفريقيا حتى اليوم – تعتمد على أوربا في جانبها الأكبر من معاملاتها الاقتصادية الخارجية (التجارة، المساعدات، الاستثمار..). ولعل من أبرز مظاهر هذه التبعية، علاقة فرنسا بالدول الفرانكفونية في غرب أفريقيا، الأمر الذي مثل عقبة أمام تقدم جهود ومساعي التكامل بين دول الإقليم ككل.

وقد كانت الشركات متعددة الجنسية بمثابة أحد أدوات تكريس التبعية؛ حيث أدي وجود هذه الشركات في الدول الأفريقية إلي صعوبة منافسة المشروعات المحلية والإقليمية لها؛ في ظل احتكار هذه الشركات لعنصري التكنولوجيا ورأس المال، ومساندة أبناء الطبقة والنخبة الحاكمة في الدول الأفريقية لنشاط هذه الشركات، باعتبارهم في كثير من الحالات وكلاء لهذه الشركات في دولهم.

متطلبات تفعيل عملية التكامل في أفريقيا

- المتطلبات السياسية

يمكن القول، إن نجاح التكامل الإقليمي في المقام الأول يعتمد بدرجة كبيرة على الاستقرار السياسي والاقتصادي الداخلي في الدول الأفريقية، ولذا يتعين أن

تتمتع كل دولة بدرجة من الحيوية الاقتصادية والسياسية كي تسهم بفاعلية في نجاح التكامل الإقليمي وتستفيد منه، وهو أمر يستحق التأكيد والتركيز عليه في ظل ما تشهده بعض الدول الأفريقية من توترات في صورة صراعات اثنيه وحروب أهلية مع ضعف الحكم الجيد.

فالدولة القوية هي الوحيدة القادرة على وضع البلاد على خريطة الاقتصاد السياسي العالمي، وعلى الانخراط بنجاح في المساومة الجادة مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين المختلفين داخلياً وخارجياً.

- المتطلبات المؤسسية

ضرورة التناغم والتوافق بين الوطنية والمؤسسات الإقليمية وتبادل المعلومات والبيانات بشفافية والالتزام بالقواعد والضوابط والتشاور قبل اتخاذ القرارات واحترامها وتنفيذها بعد صدورها، وحل التعارض والازدواجية بين الأبنية والمؤسسات العاملة في تلك المجالات، وهو ما قد يعني إعادة تعديل المؤسسات القائمة على المستويين الإقليمي والوطني. فالقارة لا تستطيع أن تتحمل تعدد وتداخل التجمعات الإقليمية مع تضارب أهدافها وعضويتها. وعلي ذات الصعيد، يجدر بمؤسسات التكامل الإقليمي، لاسيما في الاتحاد الأفريقي، أن تكون بمثابة منبر للتعبير عن مواقف أفريقيا المشتركة في المفاوضات الدولية.

فالقدرة التساومية للتنظيمات الإقليمية الفاعلة تعتبر أكبر بكثير من قدرة أي دولة منفردة داخل التنظيم.

- المتطلبات الاقتصادية الاجتماعية

من الوهم تصور انه يمكن في المدى القصير أو المتوسط، بل والطويل، إجراء تعديلات جوهرية في نظم الإنتاج الاقتصادية في الدول الأفريقية. ومع ذلك من الممكن زيادة فاعلية القائم منها عبر الاستثمار المشترك وتنسيق أطر الإدارة. فالتكامل يتضمن تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية اللازمة لإقامة مشروعات

مشتركة. ولعل من أفضل السبل لحل المشكلة على الأقل "جزئياً" تحديد واستغلال الموارد الإنتاجية لكل طرف في التكامل. ويمكن أعطاء أولوية للمناطق الحدودية كمناطق تكامل على نحو، لا يحقق فقط الاستقرار الإقليمي، بل يسفر كذلك عن قيام شبكات رسمية وغير رسمية، للتجارة في السلع والخدمات والأفراد ورأس المال في المناطق المعنية. فعملية التكامل كما في أي عمليات أخرى تحتمل المكسب والخسارة، ولذا فمن الضروري توقع المكاسب والخسائر والعمل على التوزيع العادل للأرباح والتكاليف.

وتجدر الإشارة، إلي إن خطة التكامل علي المستوي الإقليمي لا بد وأن تعتمد علي خطة جماعية متفق عليها؛ إذ إن ترك عملية التكامل الإقليمي لآليات العرض والطلب تضر بجهود ومساعي التكامل في ظل مشكلة توزيع عوائد التكامل. فقد سلف بيان كيف أن التوزيع بناء علي مبدأ الدولة الأكثر كفاءة، هو السبب الرئيس في ظهور عملية الاستقطاب داخل العملية التكاملية، واستفادة الدول الأقوى اقتصاداً في نطاق التكامل علي حساب الدول الأقل قدرة، بما يهدد بخروج الأخيرة منه، لذا يتوقف نجاح مشروعات التكامل على القدرة على إيجاد حلول مقبولة للمشكلات التوزيعية المتولدة عن عملية التكامل. وهنا يشير الخبراء إلي نوعين من السياسات والإجراءات التي تتخذ عادة لعلاج تلك المشكلات هما:-

(أ) السياسات التعويضية: وتعمل على تحويل جزء من المكاسب التكاملية من الأطراف المستفيدة إلى الأطراف الأقل استفادة أو الخاسرة.

(ب) السياسات التصحيحية: وتهدف إلى إيجاد ظروف ملائمة في الأجل المتوسط والطويل من أجل الحصول على منافع العملية التكاملية داخل نطاق الإقليم، طبقا لصيغ معينة تراعي أوضاع الأطراف الأقل نموا.

وبصفة عامة، فإن نجاح عملية التكامل الإقليمي يقتضي منح مزيد من الاهتمام بالدول والأقاليم الأقل نمواً عبر تنفيذ مشروعات تنموية بهذه المناطق،

تنعكس آثارها الإيجابية ليس علي تلك الدول والأقاليم فحسب، بل تنعكس كذلك علي الدول الأخرى الأعضاء في العملية التكاملية وعلي العملية ذاتها.

فخطط التكامل الناجح تتطلب درجة عالية من التعاون والثقة بين الشركاء؛ فبدون الثقة في الجيران والشركاء من المستحيل وضع مشاريع لتوحيد مصائر الشعوب والدول المختلفة، والتخلص من التبعية الخارجية.

وعلي الصعيد الاقتصادي الدولي، يشير بعض الباحثين إلي ضرورة دعم الدول الكبرى ومؤسسات التمويل الدولية لعملية التكامل الإقليمي في أفريقيا، من خلال التخفيف من عبء الديون، ودعم قطاعات البنية التحتية (النقل والاتصالات، والطاقة، وتنمية الموارد البشرية، والتعليم والأبحاث..)، بمزيد من الاستثمارات والمشروعات، وكذلك نقل التكنولوجيا وتيسير وصول المنتجات الأفريقية إلي أسواق الاقتصاديات المتقدمة، من خلال خفض الجمارك على السلع الأفريقية على كافة مراحل الإنتاج.

وعلي الصعيد الاجتماعي، لابد وأن تقوم عملية التكامل الأفريقي على شراكة جديدة تتضمن ليس فقط الحكومات، بل كذلك مشاركة فاعلة من الشباب والنساء والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وهو ما سوف يجعل الآليات شعبية لا نخبوية، ويجعلها قادرة على إن تستثير الطاقات الإنتاجية والإبداعية لكل الأفارقة لتحقيق التنمية. فهذا النمط من الفاعلين يمكن أن يمثل القوة القاطرة في جهود التكامل والحارسة لها.

قائمة المراجع التى استخدمت فى إعداد البحث:

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1- الكتب:

- أحمد إسماعيل، آمال شاور، **أفريقيا المعاصرة: البيئة، الإنسان، التحدي**، (القاهرة : دار الثقافة والنشر والتوزيع، 1989).
- حمدي عبد الرحمن حسن، **الفساد السياسي في أفريقيا**، (القاهرة: دار القارئ العربي، 1993).
- ـــــــــــــــ **أفريقيا والعولمة**، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، 2004).
- ـــــــــــــــ، **أفريقيا وتحديات عصر الهيمنة أى مستقبل؟**، (القاهرة: مكتبة مدبولى، 2007م).
- راوية توفيق، **الحكم الرشيد والتنمية في أفريقيا: دراسة تحليلية لمبادرة النيباد**، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، 2005).
- سيفرين روجوموما: **العولمة ومستقبل أفريقيا: نحو تحقيق التنمية المستدامة**، ترجمة نهاد جوهر، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، 2003م).
- عبد السلام محمد شلوف وآخرين، **وثائق أفريقية: من أكرا إلى لومي**، (مصراتة: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2001م).
- عراقي الشربيني، **المشاركة الجديدة لتنمية أفريقيا (نيباد-NEPAD) : مقدمة تعريفية**، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، 2001).
- كوامي ننسن ، توكومبي لومومبا كاسونجو، **العولمة وأفريقيا**، ترجمة حمدي عبد الرحمن، رانيا حسن، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، سلسلة بحوث أفريقية، 2001).

- كولين ليجوم، **الجامعة الأفريقية**، ترجمة أحمد محمود سليمان، (القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، د.ت).
- محمد عاشور، **الحدود السياسية وواقع الدولة في أفريقيا**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1997).
- محمد عاشور، أحمد على سالم (محرران)، **دليل المنظمات الأفريقية الدولية**، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي، جامعة القاهرة، 2006).
- محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الجزء الأول، 1986).
- مجموعة من الخبراء، **العولمة آثارها على أفريقيا**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، 1999).
- نادية محمود مصطفي(محرر)، **أمتي في العالم**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 1999م).
- ــــــــــــــــ، **أمتي في العالم**، (القاهرة: مركز الحضارة للدراسات السياسية، 2000م).

2- المقالات والبحوث المنشورة:

- راوية توفيق، "المشروطية السياسية والتحول الديموقراطي في أفريقيا"، **سلسلة دراسات أفريقية**، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، مارس 2002).
- عراقي الشربيني، "المشكلات التوزيعية وآثارها على التكامل الاقتصادي الإقليمي (تجربة شرق أفريقيا)"، **مجلة الدراسات الأفريقية**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، العدد الخاص، 1994).
- محمد عاشور،" برلمان عموم أفريقيا ومستقبل الاتحاد الأفريقي: تحديات قائمة وضمانات لازمة"، **آفاق أفريقية**، (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، عدد 12، شتاء 2002-2003م).

- محمد عبد الوهاب الساكت، "عنصر القسر في المساعدات الخارجية"، **مجلة مصر المعاصرة**، (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، 1984).
- مصطفي سلامة حسين، "الجماعة الاقتصادية الأفريقية: قراءة قانونية"، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، يوليو 1993).
- موناي م. مولينج، جون ن. ليستيدي،" الفساد في أفريقيا جنوب الصحراء: نحو اقتراب أكثر شمولية"، ترجمة محمد عاشور، وسام إبراهيم، في **مختارات المجلة الأفريقية للعلوم السياسية**، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، جامعة القاهرة، عدد 4، يونية 2003).

3- رسائل علمية:

- ديزي رءوف راجي، المعونات الغذائية ودورها في التنمية الأفريقية مع دراسة خاصة بمنطقة أفريقيا الجنوبية الغربية منذ عام 1980، **رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه**، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2007م).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

1- Books :

- Chhibber, Ajay and Fisher, Stanely (eds.), **Economic Reform in Sub-Saharan Africa**, (Washington D.C.: The World Bank, 1991).
- Economic Commission for Africa, **Assessing Regional Integration in Africa**,(Addis Ababa: Economic Commission for Africa, 2004).
- Erixon Fredric, **Aid and Development: Will it Work this Time?**, (London :International Policy Network, 2005).
- Iqbal, Zubair and khan, Mohsin's. (eds.), **Trade Reform and Regional Integration in Africa**, (Washington D.C.: IMF Institute, International Monetary Fund, 1998).
- J.C.B. Ojo, D.K. Kowa, and Utete, C.M.B., **African International Relations**, (New York: Longman Group Limited, 1985).
- Jaime De Melo, and Arvind Panagariya, (eds.), **New Dimensions in Regional Integration,** (Cambridge: Cambridge University Press, 1993).
- John P. Renninger, **Multinational Cooperation for Development in West Africa**, (New York : UNIAR, 1979).
- Jorge Bragade Maceda and Omer Kabbaj (eds), **Regional Integration in Africa**, (Paris: OECD Publi., 2002).
- Kwame Nkruma, **Africa Must Unite,** (London:Panaf,1998).
- Lavergne, Réal (ed.), **Regional Integration and Cooperation in West Africa,** (Ottawa: International Development Research Centre, 1997).
- Peter Robson, **Integration,Development and Equity: Economic Integration in West Africa,** (London : George Allen & Unwin,1983).
- Ralph I. Onwuka and Amadu Sesay (eds.), **The Future of Regionalism in Africa**, (London: Macmillan Publishers, 1985).
- Rolf J Langhammer,Ulrich Hiemenz., **Regional Integration among Developing Countries: Opportunities, Obstacles and Options,** (Boulder: Westview Press, 1990).
- Steven.W. Hook, **National Interest and Foreign Aid,** (London: Lynne Rienner Bublisher,1995).

- Timothy M. Shaw and Juluis Emeka Okolo (eds.), **The Political Economy of Foreign Policy in ECOWAS,** (New York : St. Martin's Press, 1994).
- Uka Ezenewe, **ECOWAS and The Economic Integration of West Africa,** (New York: St. Martin's Press, 1983).
- Youssef M. Sawani (ed.), **Reflections of African Scholars on The African Union**, (Tripoli: World Center for The Study and Research of The Green Book and African Association of Political Science (AAPS), 2005).

2- Articles

- Erich Leistner, "Regional Cooperation in Sub-Saharan Africa", **Africa Insight,** (Johannisburg: The African Institute of South Africa, vol.27. no.2,1997).
- Faezeh Foroutan and Pritchett, Lant, "Intra Sub- Saharan African Trade is it too little?", **Journal of African Economies**, (Oxford: Oxford University Press vol.2, no.1, May 1993).
- Jérémie Dongala: "The Informal Sector Trade among Sub-Saharan Africa Countries: A Survey and Empirical Investigation", **The Developing Economies,** (Tokyo: The Institute of Developing Economies, vol. xxi, no. 1, June 1993).
- Josef C. Brada, and José A. Mendez: "Political and Economic Factors in Regional Economic Integration", **Kyklos**, (Basel: Hebling & Lichtenhahn Verlag AG, , vol. 46, no. 2, 1993).
- Juluis Emeka Okola, "Integrative and Cooperatives Regionalism: The Economic Community of West African States", **International Organization**, (Cambridge: the MIT press, vol. 39, no. 1, 1985).
- Kate Meagher, Parallel Trade and Powerless Places: Research Tradition and Local Realities in Rural Northern Nigeria", **Africa Development** (Dakar: CODESRIA, vol. xx, no.2,1995).
- Mohamed Haddar, Economic Integration in Africa from Speech to Reality, **Development and Socio-Economic Progress**, (Cairo: Afro-Asian Peoples' Solidarity Organisation, vol.4, no.53, 1992).

- Omotunde E.G. Johnson, "Economic Integration in Africa: Enhancing Prospects for Success", **The Journal of Modern African Studies,** (U.K: Cambridge University Press, vol. 22, no. 1, 1991).
- Peter Nanyenya Takirambudd, "Rethinking regional integration structures and strategies in Eastern an Southern Africa", **Africa Insight,** (vol. 23, no.3, 1993).
- Teo Malan,"Regional economic cooperation in southern Africa", **Africa Insight**, (vol.13, no.1, 1983).

3- Reports:

- Makhtar Diouf, "Evaluation of West African Experiments in Economic Integration"., in The World Bank: **The Long Term Perspective Study of Sub-Saharan Africa, Part 4, Proceedings of a Workshop on Regional Integration and Cooperation**, (Washington D.C.: The World Bank, 1990

- Ovasca T., **More Aid, Less Growth: Does Aid Lead to Growth?**, (London: the globalization institute,2005) at: http://www.eadi.org/pub

التكامل الإقليمى فى أفريقيا.. الضرورات والمعوقات

دراسة ميدانية

التكامل الإقليمي في أفريقيا.. الضرورات والمعوقات
دراسة ميدانية

د. عبد السلام نوير*

تمهيد

يحتوى هذا الكتاب على نتائج البحث الميدانى (استطلاع الرأى)، الذى أُجرى للتعرف على رؤى وتوجهات مواطنى دول الشمال الأفريقى تجاه مساعى التكامل الإقليمى في القارة. وهي موزعةً على أربعة مباحث يعرض أولها لأهمية التكامل الأفريقى، بينما يتناول الثانى عوامل تحقيق هذا التكامل، ويسعى الثالث للتعرف على أهم معوقات التكامل، ويرمى المبحث الرابع إلى تقييم التكامل فى القارة انطلاقاً من تاريخه وتجاربه.

أولاً: الهدف من الدراسة

انطلاقاً مما سبق، فقد استهدفت الدراسة فى جانبها التطبيقى ما يلى:

- التعرف على موقف جمهور الاستطلاع من العديد من القضايا التى يثيرها موضوع التكامل فى القارة الأفريقية، ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسى عدد من الأهداف الفرعية هى:
  - استطلاع رأى المواطنين الأفارقة بشأن أهمية التكامل الأفريقى.
  - تبين رأى المواطنين الأفارقة بخصوص عوامل تحقيق التكامل فى قارة أفريقيا.
  - استطلاع رأي المواطنين الأفارقة بشأن معوقات التكامل الأفريقى.

---

* أستاذ العلوم السياسية المساعد، كلية التجارة- جامعة أسيوط.

- استكشاف رؤية المواطنين الأفارقة وتقييمهم لتجارب التكامل فى القارة مع التركيز على مواطني دول الشمال الأفريقي.

- استكشاف العوامل التى قد تسفر عن تباينات معنوية بين المبحـوثين إزاء تلك القضايا. ويتفرع عن هذا الهدف الرئيسى عـدد مـن الأهـداف الفرعية هى:

- **معرفة أثر التباين فى السن على رأى المواطنين الأفارقة بشأن قضايا التكامل الأفريقى.**
- تبين أثر اختلاف الوظيفة التى يشغلها المواطن على رأيه فى قضايا التكامل الأفريقى.
- استكشاف أثر التباين فى انتماء المواطن الأفريقى (شمال القارة /جنوب القارة) على توجهاتهم نحو التكامل الإقليمى.
- تبين ما إذا كان اختلاف جنسية المواطنين الأفارقة يسفر عن فروق معنوية فى آرائهم بخصوص التكامل فى أفريقيا.

ثانياً: أساليب البحث

استخدم الباحث الأسلوبين البحثيين التاليين:

أ - **أسلـوب المسح الاجتماعي بالعينة،** حيـث كـان مستحيلاً إجراء مسح شامل للمواطنين الأفارقة بأعدادهم الهائلة فى إطار الاستطلاع.

ب - **الأسلوب الإحصائى،** وذلك لمعالجة البيانات واختبار الفروض.

ثالثاً: أداة جمع البيانات: استمارة الاستطلاع

استخدمت الدراسة استمارة الاستطلاع نظراً لملاءمتها لطبيعتها التـى تقـوم على دراسة موقف الجمهور العام فى الدول الأفريقيـة مـن التكامـل الأفريقـى والقضايا التى يثيرها.

وقد مر إعداد الأداة بالخطوات التالية:-

1 - صياغة الاستمارة:

بعد تحديد الهدف من البحث والأهداف الفرعية المتفرعة عنه، وبعد الانتهاء من تحديد عينة الدراسة التى ستخضع للتحليل، كانت الخطوة التالية هى وضع الأسئلة الأولية، ومن ثم فقد مرت هذه العملية بالخطوات التالية:

تمت الصياغة الأولية للاستمارة عبر المراحل الآتية:-

الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة التى تمت فى مجال الدراسة، وهى الدراسات المتركزة على التكامل الأفريقى.

تصنيف الأفكار التى تم تجميعها تحت المحاور الرئيسية التى كان قد سبق وضع تصور لها من خلال الاطلاع على الدراسات والبحوث السابقة.

صياغة الاستمارة فى صورتها النهائية بما يتفق والهدف من الدراسة من ناحية، وما يتفق مع موضوع الدراسة وطبيعة الجمهور الذى سيتم استطلاع رأيه من ناحية أخرى.

2 - التحكيم:

تمت هذه المرحلة للتحقق من صدق الاستمارة؛ أى أنها تقيس ما وضعت لقياسه فعلاً، حيث تم إرسالها لعدد من الأساتذة المحكمين المتخصصين فى الدراسات الأفريقية.

أسفرت هذه المرحلة عن درجة عالية من الاتفاق بين المحكمين على أن الاستمارة تقيس بالفعل ما وضعت لقياسه، ومن ثم الاتفاق على بنود الاستمارة مصحوباً بملاحظات لتفادى الصياغات المتحيزة لبعض الأسئلة. وقد ظل عدد الأسئلة بعد إدخال ملاحظات المحكمين عشرين سؤالاً.

3 - تجربة الثبات:

تم تطبيق هذه التجربة بطريقة التطبيق وإعادة التطبيق، فتم تطبيق الاستمارة على عدد من المواطنين الأفارقة، ثم إعادة تطبيقها عليهم خلال أسبوعين، وحققت نسبة اتفاق مرتفعة بحيث تم تعديل الأسئلة التى قلت فيها نسبة الاتفاق عن 60%.

رابعاً: العينة

تحقيقاً لأهداف الدراسة تم تحديد عينة الدراسة فى عدد **1160** مبحوثاً من المواطنين الأفارقة من مختلف أرجاء القارة، بيد أنه قد تم استبعاد عدد من الاستمارات غير الصالحة خلال عملية المراجعة المكتبية للاستمارات، ومن ثم وصل العدد النهائى للاستمارات إلى 1134 مبحوثاً.

تنقسم مواصفات العينة إلى سمات تتعلق بالسن والوظيفة والجنسية، وسوف نعرض لها فيما يلى:

1. **من حيث السن**، فقد روعى أن تتنوع العينة لتمثيل فئات السن المختلفة، وإن بدا ثمة اهتمام بتمثيل الشباب بما يشير إلى مستقبل ظاهرة التكامل كما تنعكس فى رأيهم، وتبعاً لزيادة وزن هذه الفئة فى معظم المجتمعات الأفريقية.

جدول (1)

عينة الاستطلاع تبعاً للسن

البيان / السن	التكرارات	النسبة المئوية
1- أقل من 20 سنة	147	13.0
2- 20-	774	68.3
3- 30-	87	7.7
4- 40-	126	11.1
- المجموع	1134	100.0

ويبدو من الجدول (1) غلبة الشباب على عينة الاستطلاع، فقد ناهزت نسبتهم ما يربو على أربعة أخماس العينة، بينما اقتصرت مساهمة كبار السن على نحو 19% من عينة الاستطلاع.

2. **من حيث الوظيفة،** فقد روعى أن تتنوع عينة الاستطلاع لتمثيل فئات المجتمع المختلفة، وإن بدا ثمة اهتمام بتمثيل الطلاب بوصفهم الفئة الأكثر اهتماما ومعرفة، وبما يشير إلى مستقبل ظاهرة التكامل حينما يتأتى لتلك الفئة مستقبلاً أن تتبوأ مراكزها فى المجتمعات الأفريقية.

جدول (2)

عينة الاستطلاع تبعاً للوظيفة

البيان / الوظيفة	التكرارات	النسبة المئوية
1- طالب	920	81.1
2- إعلامى	22	1.9
3- أكاديمى	80	7.1
4- موظف حكومى	72	6.4
6-أعمال حرة	10	0.9
7-غير مبين	30	2.6
- المجموع	1134	100.0

يكشف الجدول (2) عن أن نسبة الطلاب كانت مرتفعة مقارنةً بباقى الفئات حتى أنها تجاوزت أربعة أخماس العينة، الأمر الذى كان مقصوداً لما تتميز به هذه الفئة من مستوى تعليمى مرتفع نسبياً يتلاءم وطبيعة الاستطلاع الذى يتركز على التكامل الأفريقى الذى لا يدخل بالضرورة فى دائرة اهتمام أو علم الكثيرين من المواطنين الأفارقة.

وقد شملت العينة عدداً من أساتذة الجامعات والباحثين الذين بلغت نسبتهم 7.1% من إجمالى العينة، كما ضمت عدداً من موظفى الحكومة المهتمين بموضوع الاستطلاع بنسبة 6.4% من إجمالى العينة موضع التحليل الذى نحن بصدده.

جدول (3)

عينة الاستطلاع تبعاً للجنسية

الدولة / البيان	التكرارات	النسبة المئوية
1- مصر	262	23.1
2- ليبيا	69	6.1
3- الجزائر	68	6.0
4- المغرب	102	9.0
5- مالى	17	1.5
6- تونس	190	16.8
7- السودان	194	17.1
8-السنغال	91	8.0
9- كوت ديفوار	60	5.3
10- غينيا	11	1.0
11- أخرى	146	12.9
12- غير مبين	15	1.3
13- المجموع	1134	100.0

ضمت عينة الاستطلاع مواطنى ثلاث وعشرين دولة أفريقية شمال الصحراء الكبرى وجنوبها، وقد مثل مواطنو مصر النسبة الأكبر من العينة حيث ناهزت الربع، وجاءت نسبة تمثيل السودان فى العينة تالية لمصر إذ بلغت 17.1%، وقد قاربت تونس تلك النسبة حيث بلغت 16.8%، أما المغرب فقد جاءت نسبة

مواطنيها فى العينة 9.0%، وظهر مواطنو السنغال فى عينة الاستطلاع بنسبة 8.0%، كما اشتملت العينة على مواطنين ليبيين بنسبة6.1%، أما مواطنو الجزائر فقد بلغت نسبتهم فى العينة 6.0%. وكوت ديفوار 5.3%، على حين ظهر مواطنو مالى فى العينة بنسبة 1.5%، ومواطنو غينيا 1.0%.

كذلك اشتملت العينة على مواطنى جنسيات أخرى بنسبة 12.9%، إذ ضمت مواطنى نيجيريا وموريتانيا بنسبة 0.8% لكل منهما (9 أفراد)، وجامبيا وتشاد بنسبة 6.0% لكل منهما (7 أفراد)، وبوركينافاسو 0.5% (6 أفراد)، وجزر القمر 0.4 (5 أفراد)، وإريتريا 0.4% (4 أفراد)، وغانا 0.3% (3 أفراد)، والكونغو الديمقراطية وجيبوتى 0.2% (فردين لكلٍ منهما)، وأوغندا وتوجو وتنزانيا 0.1 (فرد واحد لكل منهم).

جدول (4)

عينة الاستطلاع تبعاً للانتماء

البيان / النطاق الإقليمي	التكرارات	النسبة المئوية
1- الشمال الأفريقى	699	61.6
2- الجنوب الأفريقى	420	37.0
3- غير مبين	15	1.3
4- المجموع	1134	100.0

وضمت عينة الاستطلاع ما يربو على 60% من دول الشمال الأفريقى (المنتمية لجامعة الدول العربية).

وفى النهاية يجدر بنا أن نورد الملاحظتين التاليتين بخصوص العينة:

1. أن تقسيم العينة لا يعد ممثلاً للواقع الأفريقى من حيث الأوزان السكانية الفعلية للدول ومن ثم الأقاليم، وذلك لقصور الإمكانات المادية اللازمة لهذا الغرض.

2. أن التطبيق تم على عدد من الطلاب الأفارقة الدارسين فى الجامعات المصرية لذا يجب تفسير استجاباتهم فى ضوء افتراض أن تلقيهم التعليم ومعيشتهم فى بلد أفريقى آخر يمثل دافعاً لتأييد التكامل بالمفهوم القاري الذى يضم شمال القارة وجنوبها. وعلى ذلك قد يعنى رفضهم له قصوراً فى برامج البعثات التى يستفيدون منها، أو إحساساً أكبر بمعوقات أو عدم جدوى التكامل على نحو ما ستوضح الدراسة. وعلى كل فإن نتائج هذه الدراسة- رغم دلالتها الإحصائية- لابد أن تؤخذ فى ضوء هذا الاعتبار ولا يمكن تعميمها. وإن ظلت مؤشراً يمكن الانطلاق منه نحو دراسة أكثر تمثيلاً من الناحية الإحصائية وأكثر قابلية للتعميم.

خامساً: التطبيق الميدانى

تم التطبيق الميدانى فى النصف الأول من عام 2005م بتوزيع استمارات الاستطلاع على مختلف الدول الأفريقية المشار إليها سلفاً حيث تم التطبيق مباشرةً فى مصر والمغرب وتونس وليبيا والجزائر بالتعاون مع بعض المؤسسات البحثية والباحثين فى البلدان الأفريقية الأخرى.

سادساً: العمل الإحصائى

بمجرد انتهاء تحليل المضمون قام الباحث بتكويد البيانات، ومراجعة التكويد، ثم إدخال البيانات على الحاسب الآلى، تلى ذلك مراجعة عملية الإدخال وعمل تصحيح للبيانات Validation؛ وذلك تمهيداً لإنجاز خطة التحليل الإحصائى.

وقد استخدم الباحث فى تحليله البيانات حزمة البرنامج الإحصائى للمشتغلين بالعلوم الاجتماعية SPSS، ومن ثم قام بإعداد الجداول البسيطة والمركبة، وبعض الأشكال البيانية بما يتفق وأهداف الدراسة، حيث قام بالمقارنة بين موقف جمهور المبحوثين تبعاً لمتغيرات السن والوظيفة والجنسية.

المبحث الأول

أهمية التكامل الأفريقى

المبحث الأول

أهمية التكامل الأفريقي

اتجهت الدراسة لتناول البنود المتعلقة بالمحور الخاص بأهمية التكامل الأفريقى، ومن ثم تناول الجوانب المختلفة لتلك الأهمية والتى يأتى فى مقدمتها أن التكامل بين الدول الأفريقية قد يمثل الاستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة، وما إذا كان هو السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة، والتخلص من الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد، وما إذا كان التكامل الأفريقى كذلك يعد مدخلاً أساسياً لتسوية الصراعات القائمة فى القارة، أو أن يكون له ثمة إسهام فى التخفيف من مشكلات الفساد وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية. وقد تنوعت استجابات المواطنين الأفارقة إزاء تلك الجوانب على نحو ما سنفصل لاحقاً...

1- التكامل كاستراتيجية لمواجهة مشكلات القارة

تعانى القارة الأفريقية من العديد من المشكلات التى ينوء بها كاهلها، والتى تجعل معظم الدول الأفريقية فى عداد الفقراء، وذات النصيب الأقل فى التنمية بمختلف جوانبها، لا يستثنى من ذلك إلا النذر اليسير منها.

وقد عزا البعض فشل جهود التنمية وتعثر تجاربها فى الدول الأفريقية، إلى الانقسامات السياسية التى تسود القارة، والتى تعود إلى كثرة عدد الدول فيها، وانتشار الصراعات بينها، ومن ثم كان منطقياً أن يتداعى القول بأن التكامل بين الدول الأفريقية قد يمثل الاستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة. ويعرض جدول(5) للنتائج الخاصة به.

جدول (5)

الرأى فيما إذا كان التكامل

يمثل الاستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة

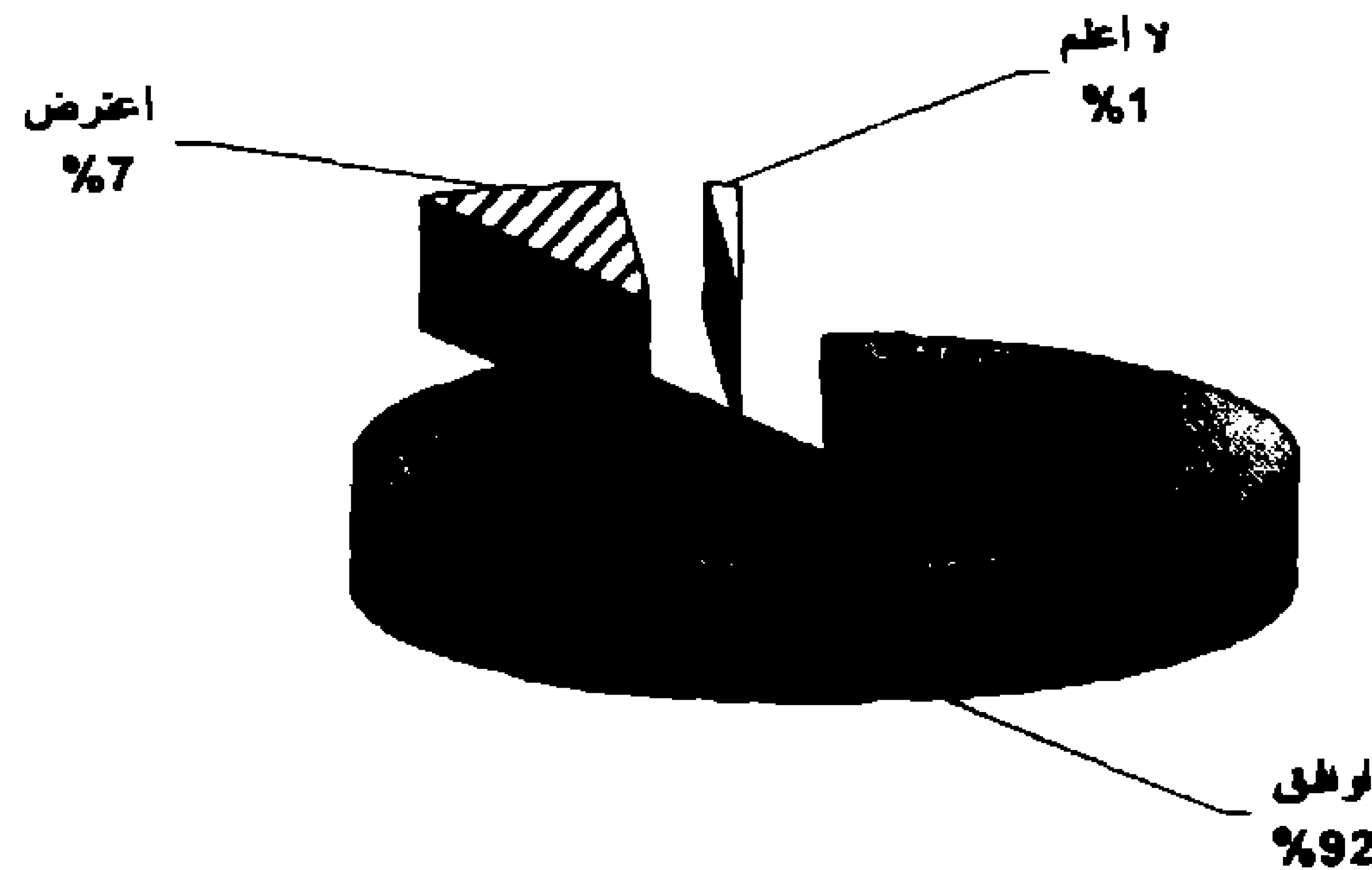
البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	560	49.4
2- أوافق بشدة	484	42.7
3- أعترض	60	5.3
4- أعترض بشدة	16	1.4
5- لا أعلم	14	1.2
- المجموع	1134	100.0

ويتضح من الجدول السابق ارتفاع نسبة الموافقة، فقد بدا جلياً أن ما يربو على 92% من العينة موضع التحليل مابين الموافقة، والموافقة بشدة، في نفس الوقت لم تتجاوز نسبة المعارضة 7%، فى حين أن عدم المعرفة أن التكامل بين الدول الأفريقية يمثل الاستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة لم تتجاوز 1.2% من إجمالى العينة موضع التحليل، وهذه نسبة ضئيلة جداً وقد لا تذكر. أنظر الشكل رقم (1)

الشكل رقم (1)

الرأى فيما إذا كان التكامل يمثل الاستراتيجية المناسبة

لمواجهة مشكلات القارة



وتوضح النتائج غلبة الموافقين على أهمية التكامل بوصفه الاستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة، وهذا يفسر لنا مدى وعى المبحوثين الأفارقة بأهمية التكامل الأفريقى، ومدى التأكيد على انتمائهم الأفريقى.

وقد تكون غلبة الموافقة أمراً متوقعاً، بيد أن النسبة الضئيلة التى لم تر فى التكامل جدوى للحد- فضلاً عن التخلص- من مشكلات أفريقيا يمكن تفسيرها بما يراه هؤلاء من نتائج محدودة حققتها تجارب التكامل سواءً على مستوى القارة ككل أو على مستوى أقاليمها المختلفة.

2- التكامل كسبيل لمواجهة ضغوط العولمة

عادة ما يؤرخ لبداية عقد التسعينيات من القرن العشرين بأنه بداية العصر المرتبط بهذا المفهوم، فقد أضحت فكرة العولمة طاغيةً على ساحة الحياة الدولية بما تحمله من أفكار ومضامين وتباينات تتجاوز حدود الدولة القومية.

لقد أضحى مفهوم العولمة موضة رائجة فى العلوم الاجتماعية، وقولاً مأثوراً جوهرياً فى وصفات خبراء الإدارة، وشعاراً يتداوله الصحافيون والسياسيون من كل شاكلة. فهناك توكيد واسع الانتشار يفيد أننا نعيش فى حقبة يتحدد فيها الشطر الأعظم من الحياة الاجتماعية بفعل صيرورات كونية Global تذوب فيها الثقافات القومية، والاقتصادات القومية، والحدود القومية. وتقف فكرة وجود عملية سريعة وجديدة من العولمة الاقتصادية فى القلب من هذا التصور، ويزعم أن اقتصاداً كونياً بحق قد برز، أو أنه فى سبيله إلى البروز، وأن هذا الاقتصاد الكونى يجعل من الاقتصادات القومية وبالتالى الاستراتيجيات المحلية لإدارة الاقتصاد القومى أموراً نافلة على نحو مطرد[1].

وتعنى العولمة فى معناها العام التحول من النطاق القومى إلى النطاق العالمى أو الكونى. وبقدر ما يتسم هذا المفهوم من تبسيط إلا أنه ينطوى على عدد من الأبعاد المتنوعة..

ويمكن القول أن ثمة عمليات ثلاث أساسية تكشف عن جوهر العولمة.. العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات بحيث تصبح متاحة ومشاعة لدى جميع الأفراد، والعملية الثانية تتعلق بانهيار الحدود بين الدول، والعملية الثالثة ترتبط بزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات والجماعات[2].

وتعد العولمة عملية معقدة تاريخياً، فهى ليست نتاج العقود الماضية فحسب، وإنما تمتد إلى قرون خلت، ولها من ثم أوجه عدة تتراوح ما بين الوجه السياسى والوجه الاقتصادى والوجه الاجتماعى والوجه الثقافى والوجه التكنولوجى...

ويتمثل الوجه السياسى فى سقوط الشمولية والسلطوية والنزوع نحو الديموقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان، أما الوجه الاقتصادى فيتمثل فى نمو وتعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية، ووحدة الأسواق المالية، وتعميق المبادلات التجارية فى ظل انهيار القواعد الحمائية التجارية مع بروز دور التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات متعدية الجنسية.

وفيما يتصل بالوجه الاجتماعى يمكن الإشارة إلى بروز حركات اجتماعية جديدة كحركات حقوق الإنسان والمرأة والبيئة، والتى تزايد دورها وامتد ليتجاوز الحدود السياسية للدول باستخدام الوسائل التكنولوجية الجديدة، ومن خلال التفاعل فى المؤتمرات الدولية.

وبالنسبة للوجه الثقافى نلمح اتجاهاً لصياغة ثقافة واحدة لها قيمها ومعاييرها التى يمكن أن تنطبق على مختلف الدول والشعوب بحيث يصبح هناك نمط ثقافى تنتفى معه الخصوصيات الثقافية للدول.

أما العولمة الاتصالية أو التكنولوجية فتشير إلى التقدم الهائل فى وسائل الاتصال عبر شبكة الإنترنت والأقمار الصناعية.

وهكذا يمكن القول بأن العولمة تعد بمثابة عملية تشير إلى تزايد كثافة وسهولة انتقال الأفراد والسلع والخدمات والمعلومات ورءوس الأموال عبر الحدود

وعلى النطاق العالمى، وتركت أثرها على طبيعة النظام السياسى ووظائف مؤسساته[3]، وعلى دور الدولة عموماً.

ويعرض جدول(6) للنتائج الخاصة بموقف جمهور الاستطلاع من التكامل بوصفه سبيلاً لمواجهة ضغوط العولمة التى تنزع إلى تعميق الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية ووحدة الأسواق المالية وتعميق المبادلات التجارية، مع بروز دور التكتلات الاقتصادية العالمية والشركات متعدية الجنسية.

جدول (6)

الرأى فيما إذا كان التكامل

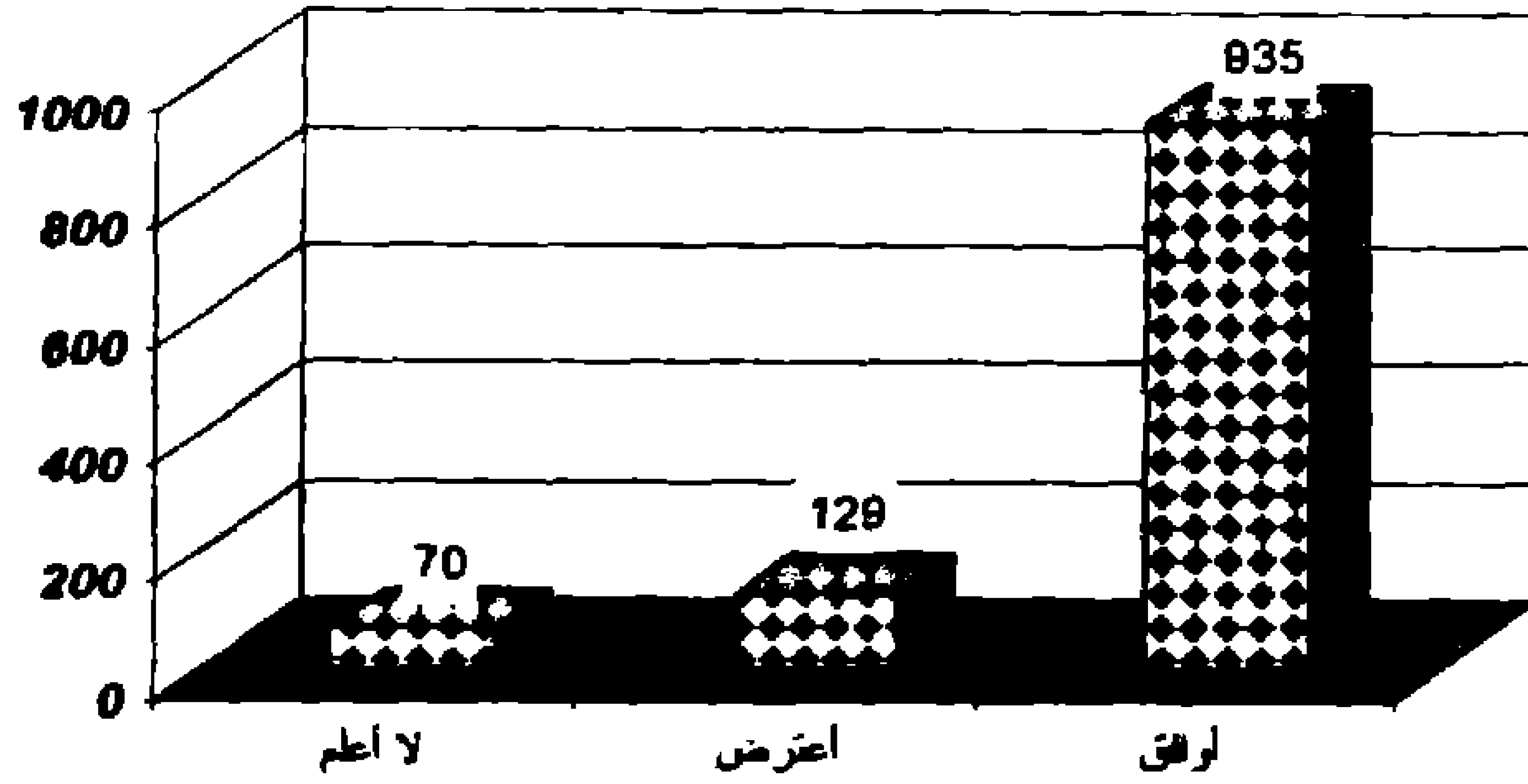
يمثل سبيلاً لمواجهة ضغوط العولمة

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	545	48.1
2- أوافق بشدة	390	34.4
3- أعترض	105	9.3
4- أعترض بشدة	24	2.1
5- لا أعلم	70	6.2
- المجموع	1134	100.0

يتضح من الجدول ارتفاع نسبة موافقة العينة على أن التكامل الأفريقى هو أفضل سبيل لمواجهة ضغوط العولمة، فقد بلغ مجموع نسبة الموافقين، والموافقين بشدة 82.5%، بينما بلغت نسبة المعارضين حوالى 11.4%، هذا على حين أن 70 مبحوثاً فقط من إجمالى العينة لم تكن عندهم معرفة للرد على هذا البند سواء بالموافقة أو المعارضة، وقد يرجع هذا لنظرتهم المتساوية لإيجابيات وسلبيات العولمة. انظر الشكل رقم (2)

شكل (2)

الرأى فيما إذا كان التكامل يمثل سبيلاً لمواجهة ضغوط العولمة



وتتجلى غلبة الموافقين على اعتبار التكامل الأفريقى هو السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة، بيد أن أكثر من 11% من إجمالى عينة الاستطلاع لم تر هذا الرأى، الأمر الذى قد يُفسَّر فى ضوء النظرة التشاؤمية إزاء محدودية ثمار تجارب التكامل فى أفريقيا، كما قد ترجع لرؤيتهم للجوانب الإيجابية للعولمة أكثر من الجوانب السلبية التى من ضمنها الضغوط السياسية والاقتصادية والثقافية.

3- التكامل كسبيل للتخلص من الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد

كانت القارة الأفريقية – ولعدة قرون – موضوعاً للصراع الاستعمارى الذى جعل منها ساحةً لممارسة أبشع أنواع الاستغلال خلال المراحل التاريخية المختلفة. حيث تعرضت أفريقيا لما يقرب من الدمار التام من خلال ثلاث مراحل شكلت علاقتها بالقوى الخارجية ألا وهى: العبودية، والاستعمار، والاستعمار الجديد. وفى كل مرحلة من هذه المراحل تعرضت الشعوب والمجتمعات والبيئة الطبيعية الأفريقية للسلب والنهب. وفى الوقت الذى نُظِر فيه إلى النظام الذى كرس وضع أفريقيا فى إطار تجارة العبيد بوصفه أكثر النظم التجارية استغلالاً على الصعيدين البشرى والاقتصادى، فإن الاستعمار يمثل مرحلة تاريخية طويلة تم فيها إدماج أفريقيا سلباً داخل النظام الرأسمالى العالمى عن طريق الإنتاج والاستثمار والتجارة

والسياسات. وباختصار فقد انتهى الاستعمار بتشويه وتخلف الاقتصادات والمجتمعات الأفريقية؛ فقد شوهت هياكل الدولة، كما تم تهميش الطبقات المسيطرة المحلية، وطمس الثقافة المحلية[4].

ومن ثم يمكن الإشارة إلى بعضٍ من أهم آثار الاستعمار على الدولة الأفريقية ومسيرة التنمية بها فيما يلى[5]:

إسباغ رداء الدولة على معظم بلدان القارة التى شهدت مولد واستقلال الكثير من الدول فى ستينيات القرن العشرين دون أن تكون قد استكملت مقومات بناء أمة موحدة أولاً. وعليه فلم يكن أمامها إلا القليل من الوقت لتتعلم إدارة بيروقراطيات معقدة قبل أن تباغتها الأزمة الاقتصادية مع نهاية السبعينيات ومطلع الثمانينيات.

البلقنة العشوائية للقارة الأفريقية إلى كيانات اقتصادية وسياسية غير قادرة على الحياة التى تظهر بوضوح فى عدد وحجم الوحدات ذات السيادة، والتى رسمت حدودها دون أدنى اعتبار للمعايير الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية واللغوية التى تؤسس عليها الجماعات.

ترك هذا التراث المؤسف للحدود والدول القومية المصطنعة بصمته على تطور القارة السياسى والاجتماعى؛ فنزاعات الحدود التى نشبت على مر السنين قد أدت مراراً إلى تبنى سياسات انشقاقية قائمة على حق الاسترداد التاريخى.

كما هيمن الزعماء الوطنيون على اقتصادات شوهت لتتماشى مع احتياجات القوى الاستعمارية؛ فالصحة والتعليم والعلوم والإدارة والقانون ووسائل النقل والزراعة والقطاع المالى عانت جميعها من التخلف حيث إنها صممت لتخدم العلاقة الاستعمارية القديمة بدلاً من خدمة الجماهير.

منذ بداية الثمانينيات وافقت معظم الحكومات الأفريقية مضطرة على تطبيق سياسات التكيف الهيكلى، وكان هذا إيذاناً بقبولها التدخل الأجنبى المباشر فى إدارة سياساتها الاقتصادية فى مقابل المساعدات الدولية الضرورية، وقد جاء هذا على

حساب الدور التقليدى الذى مارسته الدولة تقليدياً فى الستينيات والسبعينيات، وانعكست آثاره الإيجابية على التنمية البشرية فى كثيرٍ من أرجاء القارة[6].

كانت القارة الأفريقية، ولا تزال، فى قلب التفاعلات الدولية، ومن موقع المفعول به لا الفاعل، فأفريقيا التى خضعت للاستنزاف والاستعمار الغربى قروناً عدة ما أن بدأت تحصل بلدانها على الاستقلال بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى وجدت نفسها مسرحاً لمنافسات شديدة بين القوتين العظميين، ولأن الحرب الباردة قد انتهت بـ "نصر بلا حرب" للمعسكر الرأسمالى فقد شهدت القارة الأفريقية مظاهر عاكسة لهذا الانتصار.. فمن جهة جرت عملية تسوية سياسية لصراعات وفق رؤية "حلفاء" المجتمع الرأسمالى، ومن جهة ثانية بات أمام بلدان القارة اتباع "النموذج الغربى" اقتصادياً وسياسياً، كما تعرضت البلدان الأفريقية التى واصلت التمسك بنهج خاص فى المجالين الاقتصادى والسياسى من جهة ثالثة لضغوط هائلة من الدول الغربية سواء التى استعمرتها فى السابق أو من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تغيير التوجه، و/أو تغيير النظام برمته.

وبالرغم من انتهاء الحرب الباردة، منذ أكثر من عقد من الزمان، فإن مكونات السياسة الغربية تجاه القارة الأفريقية لا تزال تعمل وفق الأطر إياها، خاصةً إذا لاحظنا التوجهات الأمريكية إلى غرب أفريقيا[7]، وإذا ما تعمقنا فى مفردات ومقومات العلاقات بين القوى الغربية والدول الأفريقية التى تكشف عن الاستغلال والاستنزاف بأشكال جديدة هى جوهر الاستعمار الجديد.

ونظراً للتاريخ والتجارب المريرة التى انطوت عليها علاقة الغرب بأفريقيا فإنها كانت دوماً موضعاً لاهتمام وتفكير الأفارقة الذين يتلمسون السبل سعياً لمواجهتها والتخلص منها، وقد كان التكامل الأفريقى أحد تلك السبل التى قد تتيح تحقيق هذا الهدف، ومن ثم عبر المواطنون الأفارقة عن رأيهم فى هذا الصدد، وسوف نعرض للنتائج الخاصة بها فى جدول (7)

جدول (7)

الرأى فيما إذا كان التكامل يمثل سبيلاً

للتخلص من الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد

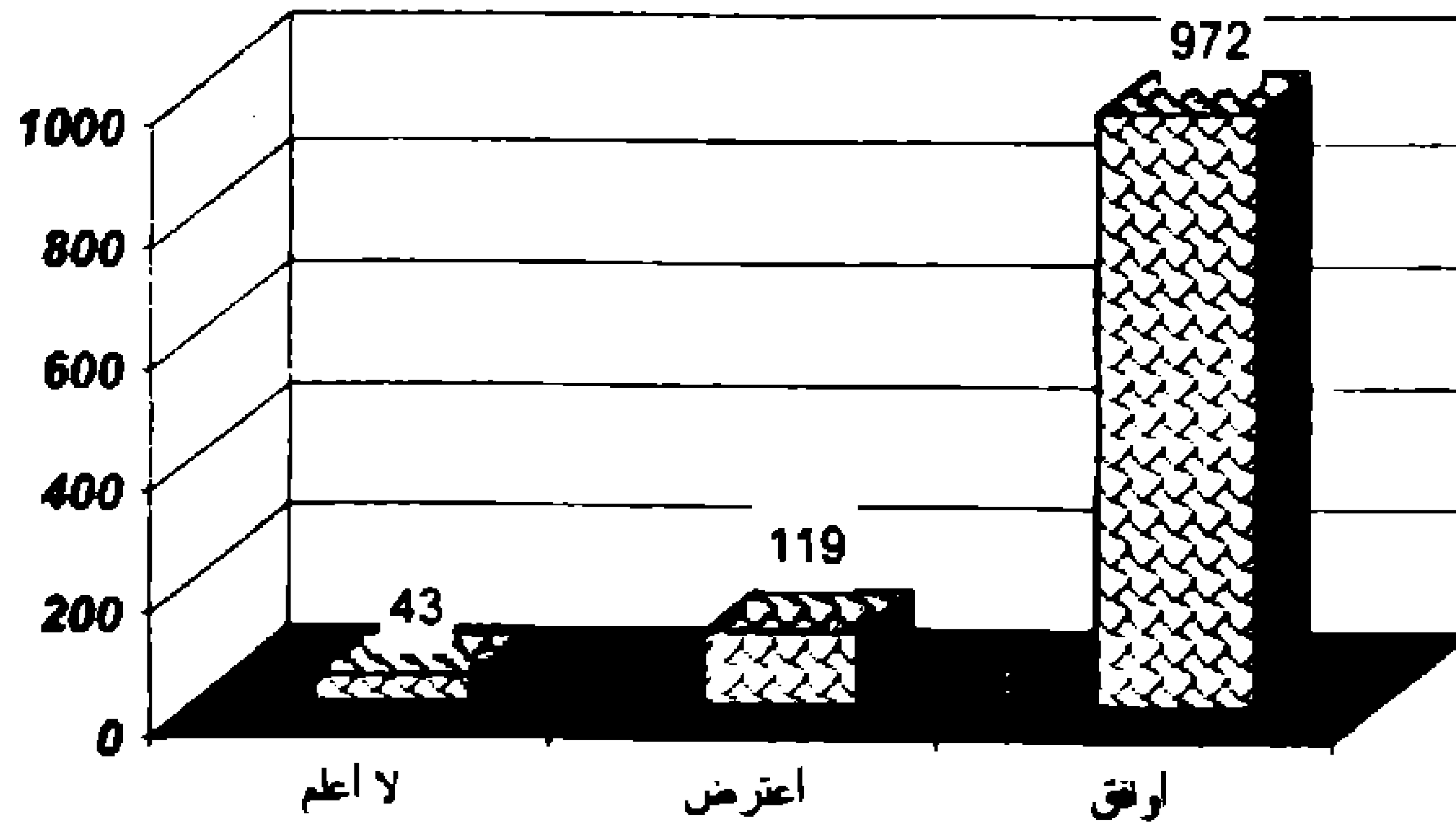
البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	487	42.9
2- أوافق بشدة	485	42.8
3- أعترض	103	9.1
4- أعترض بشدة	16	1.4
5- لا أعلم	43	3.8
- المجموع	1134	100.0

وقد بدا من الجدول أن 972 مبحوثاً من 1134 هم إجمالى العينـــة موافقـــون، وموافقون بشدة، على أن التكامل الأفريقى هو السبيل الأساسى للتخلص من الهيمنـــة الغربية والاستعمار الجديد، فى حين بلغت نسبة المعارضين 10.5% من إجمالى العينة موضع التحليل، بينما كان 43 مبحوثاً لا يعلمون ما إذا كان التكامل الأفريقـــى هـــو السبيل الأساسى للتخلص من الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد أم لا. انظر شكل (3)

شكل (3)

الرأى فيما إذا كان التكامل يمثل سبيلاً

للتخلص من الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد



ويكشف الشكل عن اتساع نطاق الموافقة بدرجة كبيرة، الأمر الذى يبدو منطقياً، بيد أن ما يثير الاهتمام هى النسبة الرافضة، على قلتها، ذلك أنها كمن يرفض مجافياً لـ"حقيقة منطقية"، غير أن هؤلاء ربما أقاموا رأيهم على أساس ما رأوا ويرون من تجارب تكامل فى أفريقيا لم يتسن لها أن تنجز الكثير فى سبيل مواجهة الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد، الأمر الذى يلقى بظلال كثيفة من الشك على فرص نجاح أية محاولات أخرى للتكامل فى أفريقيا لتحقيق هذا الهدف.

4- التكامل كمدخل أساسى لتسوية الصراعات القائمة فى القارة

افتقدت الدول الأفريقية على مدى عقود أعقبت الاستقلال آلية سلمية مستقرة لتداول السلطة والتعبير عن إرادة المجتمعات التى تمثلها، والتى تتسم بدرجة عالية من التعددية بمختلف أشكالها، ومن ثم شهدت القارة الكثير من العنف كسبيل لإدارة الصراع حول السلطة السياسية.

لقد صارت الانقلابات سمة عامة للسياسة الأفريقية على مدى عقود خلت وهكذا فقد عانت 35 دولة أفريقية جنوب الصحراء من 267 حدثاً انقلابياً خلال الفترة 1960-1990 بمتوسط قدره نحو 9 أحداث سنوياً[8]. ولعل من نافلة القول أن هذه الأحداث قد انعكست سلبياً على مسيرة التنمية فى دول القارة بفعل عدم الاستقرار السياسى، وما يقترن بتلك الأحداث من عنف أو حروب وصراعات أهلية فى عديد من الحالات[9].

وتعانى أفريقيا من صراعات ممتدة Protracted Conflict ذات آثار مدمرة، تُهدر إمكانات التنمية فى القارة، وتُعضد من تهميشها فى النظام الدولى.

وقد وقعت أفريقيا أسيرة موجة من الصراعات والمنازعات التى بدا عسيراً القضاء على الكثير منها، والتى قادت إلى الإفراط فى انتهاك حقوق الإنسان، وقد أرجعها الكثير من الباحثين إلي التباين فى الهويات القومية للسكان، وإلى التفاوت فى توزيع الثروة، والصراع على الوصول إلى السلطة، واختلاف التعريفات

والمواقف حول ما يعد حقاً وما لا يعد كذلك، هذا بالإضافة إلى الصراع على الحدود والأرض، ودور القوى الخارجية، والصراعات القديمة والمتوارثة[10].

لقد أضفت خبرة النظام الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة ملامح جديدة على هذه الصراعات، اتسمت بقدر كبير من الفوضى والتصاعد لتأخذ شكل المواجهات العسكرية واسعة النطاق؛ أدت في بعض الحالات إلى انهيار الدولة كمؤسسة مركزية، (مثال ليبيريا والصومال ورواندا)، على اختلاف درجات الانهيار[11].

ومن ثم تتمزق أوصال القارة من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب، بين 15 نزاعاً ضارياً، في الوقت الذى تفشل فيه محاولات احتواء هذه الحروب والنزاعات من سيراليون إلى القرن الأفريقي، ثم منطقة البحيرات العظمى، فضلاً عن الحروب الأهلية والتمرد في العديد من دول أفريقيا مثل السودان ورواندا والكونغو الديموقراطية. والتي كان حصادها خسائر كبيرة في الأرواح، ويكفي أن نذكر أن عدد الضحايا الذين سقطوا في النزاعات في الأعوام العشرة الأخيرة قد بلغ ما بين 4-5 ملايين ضحية[12]، هذا بالإضافة إلى التكلفة الاقتصادية الضخمة الناجمة عن تلك الحروب ممثلةً في الإنفاق العسكري الباهظ[13]، وما تخلفه الحروب من إتلاف للموارد البيئية وللمشروعات الاقتصادية، ولا نغفل في هذا الصدد موجات اللجوء -التي تراوح حجمها ما بين 3 - 5 ملايين شخص في النصف الثاني من الثمانينيات- بما تفرضه من أعباء على دول المنشأ والدول المستقبلة للاجئين[14].

لقد شهدت أفريقيا منذ عام 1970م ما يربو على الثلاثين حرباً كانت تكمن أسباب معظمها في الدولة ذاتها بالأساس، وترتب عليها عدد كبير من اللاجئين. وخلال عقد الثمانينيات وحده عانت أفريقيا من تسع حروب داخلية، علاوة على العديد من الصراعات العنيفة، وخليط من الانقلابات، وأعمال الشغب، والتمرد، وكان من بين هذه الحروب الأهلية التسع ما شهده كل من السودان، وإثيوبيا،

وأنجولا، وأوغندا، وموزمبيق، والتى نتجت عنها أعداد ضخمة من القتلى، وإصابات كثيرة بين المدنيين قدرت فى حالة أنجولا بما يتراوح بين 60 إلى 100 ألف، أما فى حالة السودان فقد قدرت بمليون شخص أو ما يربو على ذلك[15].

ومع بداية عقد التسعينيات كان ما يربو على 2.5% من الأفارقة بمثابة لاجئين يسعى معظمهم إلى تجنب العنف والاضطهاد السياسى، وكان حوالى 4.7 مليون لاجئ من هؤلاء بحاجة ماسة إلى إعانة من خارج بلادهم، كذلك فقد كان هناك 8.6 مليون شخص آخرين من النازحين أى الذين تم تهجيرهم خارج بلادهم. وبصفة عامة فإن اللاجئين فى أفريقيا يمثلون 43% من إجمالى لاجئي العالم. وفى عام 1996م كانت هناك 14 دولة من بين الدول الأفريقية تعانى نزاعاً مسلحاً، وقد تسببت هذه النزاعات فى أكثر من نصف عدد الوفيات بسبب الحروب فى العالم، وأكثر من ثمانية ملايين لاجئ ومهجر[16].

ومن ناحية أخرى تشهد أفريقيا تزايداً فى توريط الأطفال فى الحروب الأهلية، فقد أدت هذه الحروب فى العقد الماضى وحده إلى قتل ما يربو على مليونى طفل حول العالم، هذا بالإضافة إلى أربعة ملايين طفل معاق، وعشرة ملايين مصاب، كان نصيب أفريقيا من ذلك كله كبيراً. وإذا كانت التقديرات تشير إلى أن هناك حالياً حوالى 300 ألف طفل يعملون كمقاتلين أو عبيد فالواقع أن بعضاً من هؤلاء المقاتلين صغار السن يستخدمون لارتكاب أبشع الجرائم فى بلاد كليبيريا، وسيراليون، وأنجولا[17].

وهكذا فإن القارة الأفريقية تحظى بنصيب كبير من اللاجئين على مستوى العالم، وتتداعى آثار الصراعات والحروب حتى تؤثر على تماسك الدولة ذاتها، وربما أودت بشرعيتها وأفضت إلى انهيارها.

فالصومال–على سبيل المثال– يعانى منذ اثنى عشر عاماً من أوضاع سياسية واقتصادية وأمنية متردية نتيجة استمرار الحرب الأهلية منذ انهيار نظام سياد بري

فى يناير 1991 وحتى الآن، فضلاً عن موجات الجفاف والمجاعات التى ساهمت فى مزيد من تردى الأوضاع، ومازالت الحكومة الصومالية الانتقالية عاجزة عن السيطرة على الأوضاع فى البلاد، وهى الحكومة التى تمخض عنها مؤتمر السلام الذى عقد فى جيبوتى عام 2000 تحت رعاية منظمة الإيجاد[18].

وتؤثر هذه الصراعات والحروب الأهلية بشكل كبير على القارة من نواحٍ عدة من أهمها[19]:

- أنها تقف حجر عثرة أمام تبنى استراتيجية تنموية بعيدة المدى.
- أنها تؤدى إلى مزيد من تدمير البنية الأساسية الهشة أصلاً فى أفريقيا.
- أبعادها الإنسانية المتمثلة فى اللاجئين والنازحين من ديارهم بالإضافة إلى إزهاق الأرواح.
- إهدار الموارد الطبيعية، ولا سيما فى المجال الزراعى، حتى فى الدول التى لا تشهد هذه الصراعات؛ إذ أنها تستنزف جانباً من مواردها لتوفير المطعم والمسكن لهؤلاء الذين لجأوا إليها فراراً من موقع الأحداث.
- أنها تستقطب أطرافاً خارجية يبدو أنها غالباً ما تكون مسئولة عن استمرار الصراعات.

وقد كان للعولمة دورها فى إذكاء هذه الصراعات؛ فقد تيسرت تدفقات الموارد التى يُغذِّى العديد من اقتصاديات الحرب عن طريقها، فعلى سبيل المثال أبدى عدد من الشركات عابرة القومية قدراً ضئيلاً من الإحجام عن إبرام صفقات مع الفصائل المسلحة فى ليبيريا؛ وذلك ليتسنى لها الوصول إلى الموارد الطبيعية التى يمتلكها هذا البلد، كما تتيح العملات الصعبة التى توفرها هذه الشركات للفصائل المسلحة شراء أسلحة من السوق الدولية التى تكافح من أجل اكتساب زبائن جدد. وفى المقابل نلاحظ أن الدول الكبرى لا تهتم بالبلدان التى تفتقر إلى الأهمية

الجيوبوليتيكية، والتى تعتبرها هامشية بالنسبة للسياسات الدولية. وقد كانت رواندا بمثابة المثال الأهم على هذه الحقيقة[20].

ومن ناحية أخرى، تساهم الحروب الأهلية ونزاعات الحدود التى يشهدها كثير من أقاليم القارة جنوب الصحراء - على نحو ما حدث فى رواندا وبوروندى والسودان، والكونغو الديموقراطية، وبين إريتريا وإثيوبيا- فى ارتفاع معدلات الوفيات، ومن ثم انخفاض متوسط الأعمار فى القارة.

فعلى سبيل المثال، أسفر الصراع بين الهوتو والتوتسي فى بوروندي عن مصرع أكثر من 250 ألف شخص، كما كان لنيجيريا نصيب كبير من الاضطرابات الطائفية حيث شهدت مصادمات دامية ومتكررة بين المسلمين والمسيحيين أسفرت عن مصرع وإصابة المئات بسبب الخلاف حول تطبيق الشريعة الإسلامية[21].

ونظراً لانتشار الصراعات والحروب الأهلية فى الكثير من دول القارة الأفريقية، واتساع نطاق المتضررين منها، فقد عبر المواطنون الأفارقة عن رأيهم فى هذا الصدد، وسوف نعرض للنتائج الخاصة بها فى جدول (8)

جدول (8)

الرأى فيما إذا كان التكامل

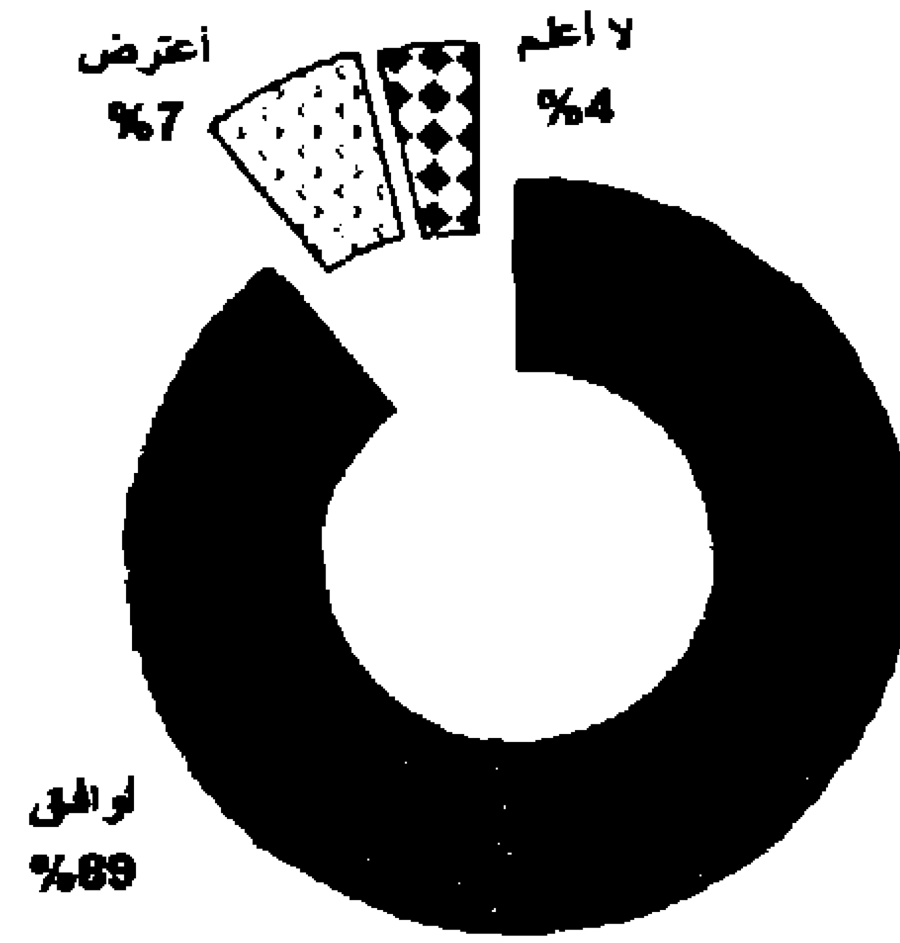
يمثل مدخلاً أساسياً لتسوية الصراعات القائمة فى القارة

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	553	48.8
2- أوافق بشدة	459	40.5
3- أعترض	54	4.8
4- أعترض بشدة	22	1.9
5- لا أعلم	46	4.1
- المجموع	1134	100.0

ويشير الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة الموافقين، والموافقين بشدة حيث بلغت 89.3% من إجمالى العينة، فى حين نلاحظ انخفاض مجموع عدد المعارضين، والمعارضين بشدة فقد بلغ 76 مبحوثاً فقط أى بنسبة 6.7% من إجمالى العينة.

شكل (4)

الرأى فيما إذا كان التكامل يمثل مدخلاً أساسياً لتسوية الصراعات القائمة فى القارة



ويكشف الشكل عن اتساع نطاق الموافقة بدرجة كبيرة، الأمر الذى يبدو منطقياً، بيد أن ما يثير الاهتمام هو النسبة الرافضة، على قلتها، غير أن هؤلاء ربما أقاموا رأيهم على أساس ما رأوا ويرون من تجارب تكامل فى أفريقيا لم يتسن لها أن تنجز الكثير فى سبيل مواجهة تسوية الصراعات القائمة فى القارة، الأمر الذى يلقى بظلال كثيفة من الشك على فرص نجاح أية محاولات أخرى للتكامل فى أفريقيا لتحقيق هذا الهدف.

5- التكامل ومشكلات الفساد وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية

الفساد هو إساءة استخدام السلطة لتحقيق مآرب نفعية مادية خاصة بطريقة غير مشروعة ودون وجه حقّ، أي استخدام المنصب الحكومي لإضفاء غطاء قانوني على ممارسات مشبوهة لتحقيق مكاسب خاصّة. ويمكن أيضا أن نضيف لذلك تعيين الشخص غير المناسب أو غير المؤهل في مواقع حساسة؛ ليتمكن من

استغلالها لصالحه وصالح الذين عيّنوه. وتندرج تحت الفساد الرشـوة والابتـزاز، وهما يتطلّبان بالضرورة مشاركة طرفين على الأقلّ علماً بأن بعض أشكال الفساد يمكن أن يمارسه طرف واحد من قبيل النصب والاحتيال والاختلاس[22].

ويتم كل هذا في غياب المؤسسة السياسية بالمعنى المعاصر. ومـن خـلال التعريف السابق يمكن استشفاف النتائج الكارثية على الدولة والمجتمع والمـواطن ومنظومة القيم والسلوكيات، فهو بذلك يلغي القانون والمؤسسات، ويعطّل التنميـة، ويجمد الحراك الاجتماعي، ويعيق التطور. ونرى من ذلك أن الفساد الاقتصادي هو نتيجة طبيعية للفساد السياسي، وبالتالي فإن الفساد البنيوي لا علاج له إلا بإصلاح جذري للبنية السياسية، أي من جديد نكرر ضرورة تثبيت أركان الدولة السليمة بما يدعى الآن الحكم الصالح أو الرشيد: قانون نظام انتخـابي، قضـاء فعّـال، بنـاء المواطنة وتعزيزها[23].

والواقع أن للفساد مكانة خاصة في المجتمعات الأفريقية تجعله يشـكل أحـد الملامح المميزة لهذه المجتمعات كواقع حياتي مستمر ومتكرر،.. وللفساد خطورتـه المتزايدة على عمليات التنمية الشاملة التي تشهدها الدول الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، كما أن له تكاليفه الجسيمة على الدول الأفريقية، فهو الذي أدى إلى ما نراه من واقع حالي لهذه المجتمعات[24].

وفى هذا الصدد كشف تقرير عُرِض أمام الاتحاد الأفريقـى فـى منتصـف سبتمبر 2002 عن أن الفساد يكلف أفريقيا 150 مليار دولار سنوياً، وأوضـح أن الفساد يستشرى بدرجة أكبر فى الدول الأكثر فقراً، وأضاف أنه بـالرغم مـن أن الفساد يعد عملاً غير مشروع فى كل دول أفريقيا إلا أنه يتغلغل فى نسيج الحيـاة اليومية لشعوب القارة، ويتراوح بين زجاجة خمر تقدم لموظف وحياة البذخ لبعض الرؤساء، والتى تتعدى حدود دخولهم المعروفة[25].

لقد مثل الكشف عن الفساد الذى انتشر فى الهياكل السياسية فـى زيمبـابوى وجنوب أفريقيا اتجاها عاماً لما يحدث فى القارة. فعندما فتحت العولمة الاقتصادات الأفريقية أمام المصالح التجارية الأجنبية صاغت النخب السياسـية والاقتصـادية الأفريقية روابط نفعية مع النخب عابرة القومية داخل الشركات التى تمـد القـارة بمختلف السلع عبر قنوات ثنائية أو متعـددة الأطـراف، والمؤسسـات الماليـة، والحكومات، وغيرهم ممن يرتبطون بالاقتصاد السياسى الخارجى لأفريقيا، الأمـر الذى يؤثر على قدرة القارة على الاستثمار والنمو ويتركها فى موقـف محفـوف بالمخاطر؛ لأن الدولة تعجز -فى ظل الفساد- عن تعبئة الموارد لمواجهة استغلال القوى الخارجية، ولا تتمكن من تحقيق نجاح ما فى مجال التنمية[26].

وللفساد في المجتمعات الأفريقية بيئة مهيّئة، وواقع سياسي واجتماعي مثل تربة خصبة لنمو هذه الظاهرة. وبالرغم من اختلاف مستويات الفساد داخل المجتمعـات الأفريقية واختلاف مظاهره إلا أن هناك مجموعة من العوامل المشتركة التي مثلـت هذه البيئة المناسبة لازدهاره داخل هذه المجتمعات تتمثل في الميراث الاسـتعماري، وتأثيرات القوى الاستعمارية في مرحلة ما بعـد الاسـتقلال، وتـردي الأوضـاع الاقتصادية و الانقسامات الاجتماعية وسيادة وضعية عدم المساواة[27].

وقد فرضت ضرورات مواجهة الفساد نفسها على أولويات الجهود الراميـة لحفز التنمية فى القارة خلال عام 2002 وذلك فى إطار مبادرة نيباد، ومحاولة قادة الدول الأفريقية تفعيلها.

وقد تركزت بؤرة التفاوض بين الدول المانحة والدول الأفريقية على عدد من الشروط التى تأتى مكافحة الفساد وتحسين الأداء الحكومى فى مقدمتها[28].

ولما كان الفساد يمثل مشكلة كبرى فى معظم بلدان القارة الأفريقية، الأمـر الذى يعوق جهود التنمية على كافة المستويات، فقد أبدى المواطنون الأفارقة رأيهم فيما إذا كان استمرار عملية التكامل يمكن أن يساهم فى التخفيف مـن مشـكلات

الفساد وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية. وسوف نعرض للنتائج الخاصة بها فى جدول (9)

جدول (9)

الرأى فيما إذا كان التكامل يساهم فى التخفيف

من مشكلات الفساد وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية

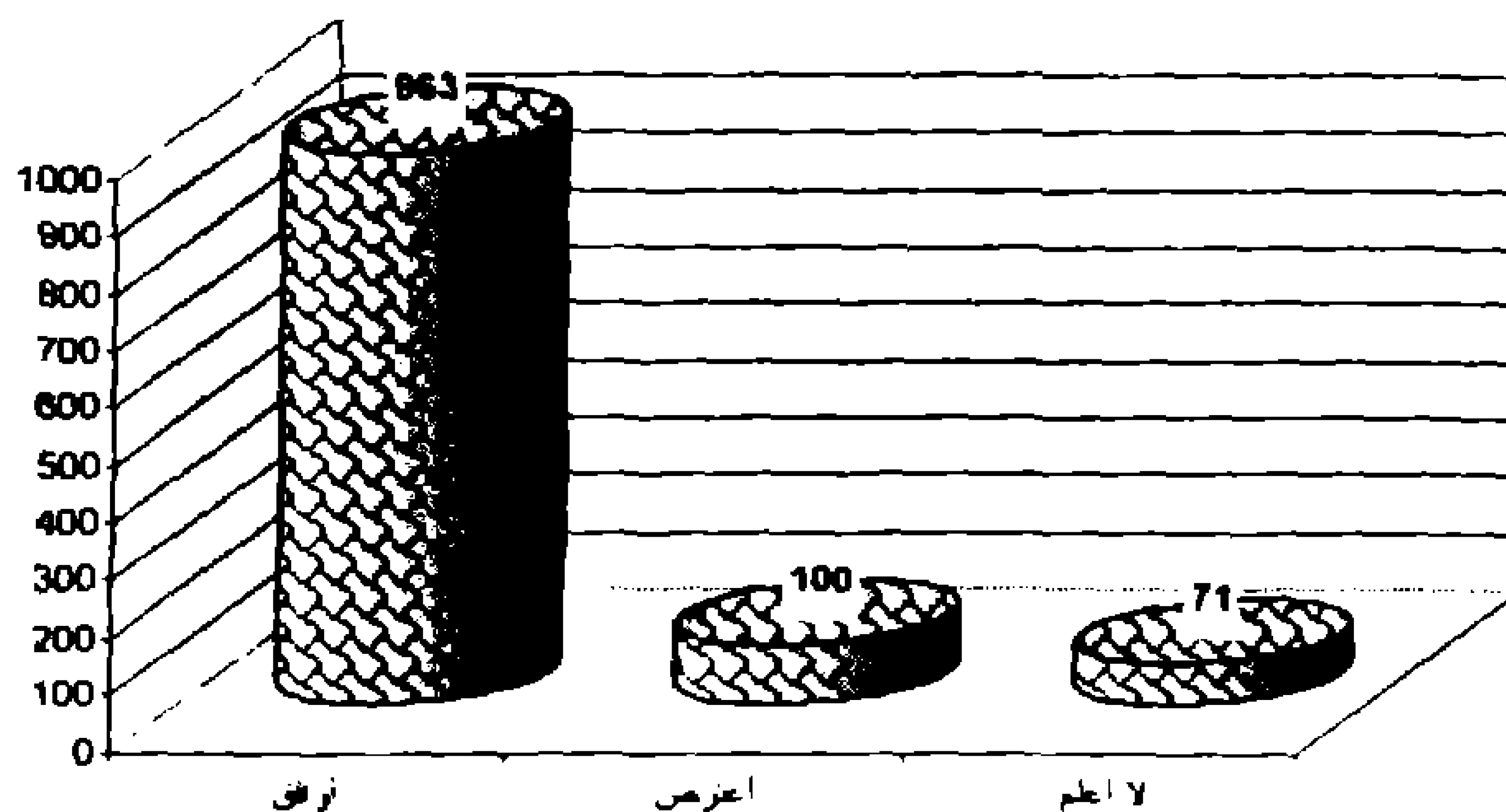
البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	592	52.2
2- أوافق بشدة	371	32.7
3- أعترض	76	6.7
4- أعترض بشدة	24	2.1
5- لا أعلم	71	6.3
- المجموع	1134	100.0

وقد تبين من الجدول السابق ارتفاع عدد المبحوثين الموافقين، والموافقين بشدة والذى بلغ 963 مواطناً، بنسبة 84.9% من إجمالى العينة، فى حين بلغ عدد المعارضين والمعارضين بشدة 100 شخص بنسبة 8.8% من إجمالى العينة، و71 من المبحوثين لا يعرفون بنسبة 6.3% من إجمالى العينة محور الدراسة الراهنة. انظر شكل (5)

شكل (5)

الرأى فيما إذا كان التكامل يساهم فى التخفيف من مشكلات الفساد

وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية



ويوضح الشكل الارتفاع الكبير فى عدد الموافقين على الدور الذى يمكن أن يساهم به التكامل الأفريقى فى التخفيف من مشكلات الفساد وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية، وقد يبدو هذا منطقياً باعتبار أن تجارب التكامل الفعالة تقترن بتعديل فى هياكل الإدارة داخل الدول أطراف عملية التكامل على نحو ما يبدو فى إطار تجربة الاتحاد الأوروبى. ومن هذا المنطلق قد تبدو النسبة القليلة للمعارضة غريبـــة، وإن كانت قابلة للتفسير فى ضوء أن القارة الأفريقية قد شهدت تجارب تكامل مقاربـــة تاريخياً للاتحاد الأوروبى دون أن تؤتى ثماراً مشابهة، وحيث بدا أن تعدد تجارب التكامل يسير مواكباً لانتشار ظواهر الفساد وسوء الإدارة بما يفقد هؤلاء الثقة فـــى أى تأثير محتمل للتجارب التكاملية فى هذا الصدد.

الهوامش والمراجع

[1] بول هيرست & جراهام طومبسون، ما العولمة : **الاقتصاد العالمي وإمكانات التحكم**، ترجمة : د. فالح عبد الجبار، (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، عـدد 273 ، سبتمبر 2001)، ص9.

[2] حسن محمد سلامة، أثر العولمة على تطور النظام السياسي، في **مجلة الديموقراطية** (القاهرة: مؤسسة الأهرام، عدد 2 ، ربيع 2001)، ص **28**.

[3] **المرجع السابق**، نفس الصفحة.

[4] سيفيرين روجومامو، **العولمة ومستقبل أفريقيا: نحو تحقيق التنمية المستدامة**، ترجمة: نهاد جـوهر، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية **الأفريقية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسـية، جامعـة القـاهرة، 2002)، ص ص 13-14.

[5] **المرجع السابق**، ص ص 16-17& ص19. وكذلك:

- Kofi Anan; Kofi Anan on Africa's Development Problem, **Population and Development Review**, (vol. 24, no. 2, Jun 1998), pp 411-412.

[6] حول دور العوامل الخارجية في الدفع نحو تطبيق برامج التكيف الهيكلي في القارة الأفريقية انظر:

- R.S.0lusegun Wallace; Structural Adjustment: The Case of West Africa, in: Bade Onimode(Ed); **The IMF, The World Bank and The African Debt: The Economic Impact** (London, Zed Ltd, 1989), pp 206-208.

[7] معهد الإنماء العربي، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2002**، (بيروت: معهد الإنماء العربي، 2003)، ص27.

[8] T.W.Wang; Arms Transfer and Coup d'État: A Study on Subsaharan Africa, **Journal of Peace Researsh** , (vol. 35 , no. 6, 1998), p 659.

[9] لمزيد عن الانقلابات وآثارها على التنمية في القارة انظر:

- Rosemary H. T. O'Kane; Coup d'État in Africa: A Political Economy Approach, **Journal of Peace Researsh** , (vol. 30 , no. 3, 1993), pp 259-266.

[10] أوستيا آجبو، انتهاكات حقوق الإنسان في المنازعات الأفريقية، ترجمة: د. محمد شوقي، في **سلسـلة مختارات الجمعية الأفريقية للعلوم السياسية**، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقيـة، كليـة الاقتصاد، جامعة القاهرة، العددان 1&2، يناير 2002)، ص ص 105-106.

[11] د. حمدي عبد الرحمن حسن، **قضايا في النظم السياسية الأفريقية**، (القاهرة: مركز دراسات المستقبل الأفريقي، 1998)، ص207.

[12] لمزيد من التفاصيل عن الحروب الأهلية في أفريقيا وآثارها المأساوية، انظر:

- مركز البحوث الأفريقية، **التقرير الاستراتيجي الأفريقي 2001-2002**، (القـاهرة: معهـد البحـوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 2003)، ص ص 207-216.

- د. صبحى على قنصوة، **العنف الإثنى فى رواندا: ديناميات الصراع الإثنى بين الهوتو والتوتسى**، (القاهرة: برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، عدد 2 ، سبتمبر 2001)، ص ص27-33.

- ريتشارد ساندبروك، الأزمة الاقتصادية والتكيف الهيكلى والدولة فى أفريقيا جنوب الصحراء، ترجمة: أحمد هاشم خاطر، **المجلة المصرية للتنمية والتخطيط**، (مجلد 1، العددان 1و2، 1993)، ص318.

[13] تشير البيانات إلى أن الإنفاق العسكرى لدول أفريقيا جنوب الصحراء قد تزايد بمعدلات سريعة خلال الخمسينيات، وتصاعدت هذه المعدلات بشدة فى السبعينيات. وقد أكدت بيانات المنظمة الأمريكية لضبط ونزع التسلح (Acda) أنه زاد فى الفترة 1973-1983 بنسبة 118% ، وأن نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلى الإجمالى بلغت 67%. انظر:

- Kwabena Gimayah-Brempong; Defense Spending and Economic Growth in Subsaharan Africa: An Econometric Investigation, **Journal of Peace Researsh** , (vol. 26 , no. 1 , 1989), p 79.

[14] لمزيد عن اللاجئين فى أفريقيا انظر:

- Constance G. Anthony; Africa's Refugee Crisis: State Building in Historical Prespective, **International Migration Review**, (vol.25, no. 3, Autmun 1991), pp 574-587.

- مركز البحوث الأفريقية، **مرجع سابق**، ص ص 219-225.

[15] أوستيا أجبو، **مرجع سابق**، ص ص 106-107.

[16] **المرجع السابق**، ص107. وكذلك: معهد الإنماء العربى، **مرجع سابق**، ص 267.

[17] أوستيا أجبو، **مرجع سابق**، ص113.

[18] خليل العنانى، الصومال بين رحى الحرب الأهلية والحرب على الإرهاب، **السياسة الدولية**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، مجلد 37، عدد 148، أبريل 2002)، ص 113.

[19] د. حمدى عبد الرحمن حسن، **قضايا فى النظم ...، مرجع سابق**، ص 210.

[20] مركز البحوث الأفريقية، **مرجع سابق**، ص 207.

[21] معهد الإنماء العربى، **مرجع سابق**، ص228. وكذلك:

- http://web2.ahram.org.eg/Scripts/arab/Repo0.htm13/3/2002

[22] **د. سامر اللانقاني، الفساد، فى:**
http://arabic.tharwaproject.com/Main-Sec/Files/Corruption%20File/Samer.htm

[23] **المرجع السابق**.

[24] خالد عبد العزيز الجوهري، الفساد .. رؤية تحليلية لواقع الظاهرة في القارة الأفريقية، **السياسة الدولية** (مجلد 37، عدد 143 ، يناير 2001)، ص ص231-232. وللمزيد انظر:

- د.حمدى عبد الرحمن حسن، **الفساد السياسى فى أفريقيا**، (القاهرة: دار القارئ العربى، 1993)، ص ص27-37.

[25] د.عبد الملك عودة، **الحرب والسلام فى أفريقيا**، (القاهرة: مؤسسة الأهرام، كتاب الأهرام الاقتصادى، عدد173، مايو 2002)، ص ص 17-18. وكذلك

- http://web2.ahram.org.eg/Scripts/arab/getpage.asp?19/9/2002

[26] كوامى نينسين، العولمة ومستقبل أفريقيا، ترجمة: رانيا حسين، فى: كوامى نينسين ، توكومبى لومومبا & كاسونجو ، **العولمة وأفريقيا**، ترجمة: د. حمدى عبد الرحمن & رانيا حسين ، (القاهرة : برنامج الدراسات المصرية الأفريقية، كلية الاقتصاد، جامعة القاهرة، 2001) ، ص ص58-59.

[27] خالد عبد العزيز الجوهري، **مرجع سابق**، ص ص231-223. ولمزيد انظر:

- Ernest Harsch; Accumulators and Democrats: Chalenging State Corruption in Africa, **The Modern African Studies**, (vol. 31, no.1, March 1993), pp 31-48.

- د.حمدى عبد الرحمن حسن، **الفساد السياسى** ...، **مرجع سابق**، ص ص39-50.

[28] - http://web2.ahram.org.eg/Scripts/arab/getpage.asp?17/9/2002.

المبحث الثانى

عوامل تحقيق التكامل الأفريقى

المبحث الثاني

عوامل تحقيق التكامل الأفريقي

بدأ التكامل بين الدول الأفريقية كحلم يراود عدداً من المثقفين الأفارقة، وقد كان من شأنه أن يبقى حلماً يراود الكثيرين من المفكرين أو المواطنين أو الساسة ما لم تتوافر عوامل عديدة ساهمت فى الخروج بالحلم إلى حيز الوجود؛ وذلك بتوفير القبول الكبير بفكرة التكامل، وإنجاز العديد من التجارب التكاملية فى القارة منذ عقد الستينيات المعروف بعقد استقلال أفريقيا. **وتتمثل تلك العوامل فى:**

- **عوامل داخلية**

1- حرص الزعماء على استكمال الوحدة الأفريقية.

2- مساهمة المشاركة الشعبية فى دفع التكامل الأفريقى.

3- قدرة النظم السياسية فى الدول الأفريقية على تحقيق التكامل.

4- انتشار الديموقراطية فى القارة كعامل أساسي فى نجاح عملية التكامل.

5- وجود دول أفريقية كبيرة مثّل عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل.

- **عوامل خارجية:** وتتمثل في رغبة الدول الغربية فى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل.

وسوف نعرض لرأى المواطنين الأفارقة بشأن تلك العوامل التى قد تحفز على فرص نجاح التكامل الأفريقى، وتقييمهم لها فيما يلى:

1- الرأى فى مدى حرص الزعماء على استكمال الوحدة الأفريقية

ارتبطت أفكار الوحدة الأفريقية بأشكالها المختلفة ببعض الزعماء الأفارقة الذين حركهم حلم رؤية هذه القارة كتلة دولية ذات شأن في عالم لا يعرف غير لغة القوة، وكان أبرز هؤلاء الزعماء الرئيس الغاني كوامي نكروما، والمصري جمال عبد الناصر، والكونغولي لومومبا، إضافة إلى العقيد الليبي معمر القذافي.

وقد كان الرئيس الغاني كوامي نكروما من أكثر الزعماء الأفارقة حماسة للوحدة الأفريقية، إذ كان يحلم بإقامة ولايات أفريقية متحدة ذات حكومة واحدة.

وقد جاهد في سياسته الخارجية لتحقيق هذا الحلم، فدعا في عام 1958 الدول الأفريقية المستقلة إلى اجتماع في أكرا حضرته مصر وإثيوبيا وليبيريا وليبيا والمغرب والسودان وتونس لتدارس هذا الأمر، وبعد أشهر نظم مؤتمرا آخر في بلاده أيضا عرف بمؤتمر شعوب سائر أفريقيا.

وفي عام 1959 اتفق مع الرئيس الغيني سيكوتوري على إنشاء اتحاد غانا وغينيا على أمل أن يكون هذا التحالف نواة لوحدة أكبر غير أنه لم يحظ بتأييد كاف لأفكاره إذ فضلت الدول الأخرى صيغة منظمة الدول الأفريقية.

أما الزعيم المصري جمال عبد الناصر فقد اكتسب شهرته الأفريقية كزعيم لحركات التحرر في هذه القارة، وبنى سياسته الخارجية من خلال دوائر ثلاث كانت الدائرة الأفريقية واحدة منها، ولم يكتف بالمساندة السياسية والاقتصادية والفنية للعديد من الدول الأفريقية، بل شارك بقواته المسلحة في تدعيم استقرار هذه الدول, ولعل مثال الكونغو التي كان للقوات المسلحة المصرية وجود فيها مؤشر على ذلك.

وقد خامرت الفكرة عدداً آخر من زعماء أفريقيا منهم الزعيم الكونغولي باتريس لومومبا المعجب بنكروما وبخطه، والذي بدأ نضاله بالمطالبة بالمساواة بالبلجيكيين، ثم بالقومية الكونغولية وبالتحرر الأفريقي، وأصبح بعد مقتله رمزاً من رموز التحرر في القارة السمراء.

ومؤخرا أعاد العقيد الليبي معمر القذافي طرح فكرة الولايات المتحدة الأفريقية بحماس في قمة سرت التي استضافت مؤتمر منظمة الوحدة الأفريقية عام 1999، ووجد بعض الدول الأفريقية في هذا الطرح انتقاصا من سيادته كان أبرزه نيجيريا وكينيا وجنوب أفريقيا، ولكن الزعماء الأفارقة عادوا ووافقوا في قمة سرت

الثانية الاستثنائية - التي عقدت سنة 2001 بمبادرة من العقيد الليبي- علـــى قيــام الاتحاد الأفريقي على غرار الاتحاد الأوروبي، والذي أعلنت ولادته رســمياً فـــي يوليو/تموز 2002 بدعم كبير من ليبيا, حيث دفعت متــأخرات عشــر دول مـــن أعضاء المنظمة كانت عاجزة عن دفعها حرصاً منها على نجاح الخطوة[1].

لقد كان للزعماء الأفارقة دور بالغ الأهمية فى صــياغة تجــارب الوحــدة والتكامل التى شهدتها القارة خلال النصف الثانى من القرن العشرين وما تلاه، لكن استكمال هذا الدور بمزيد من الخطوات والجهود كان موضعاً لاهتمام المــواطنين الأفارقة الذين أبدوا قدراً من الخلاف بشأنه. وسوف نعرض للنتائج الخاصة بها فى جدول(10)

جدول (10)

الرأى فى مدى حرص زعماء القارة

على استكمال الوحدة الأفريقية

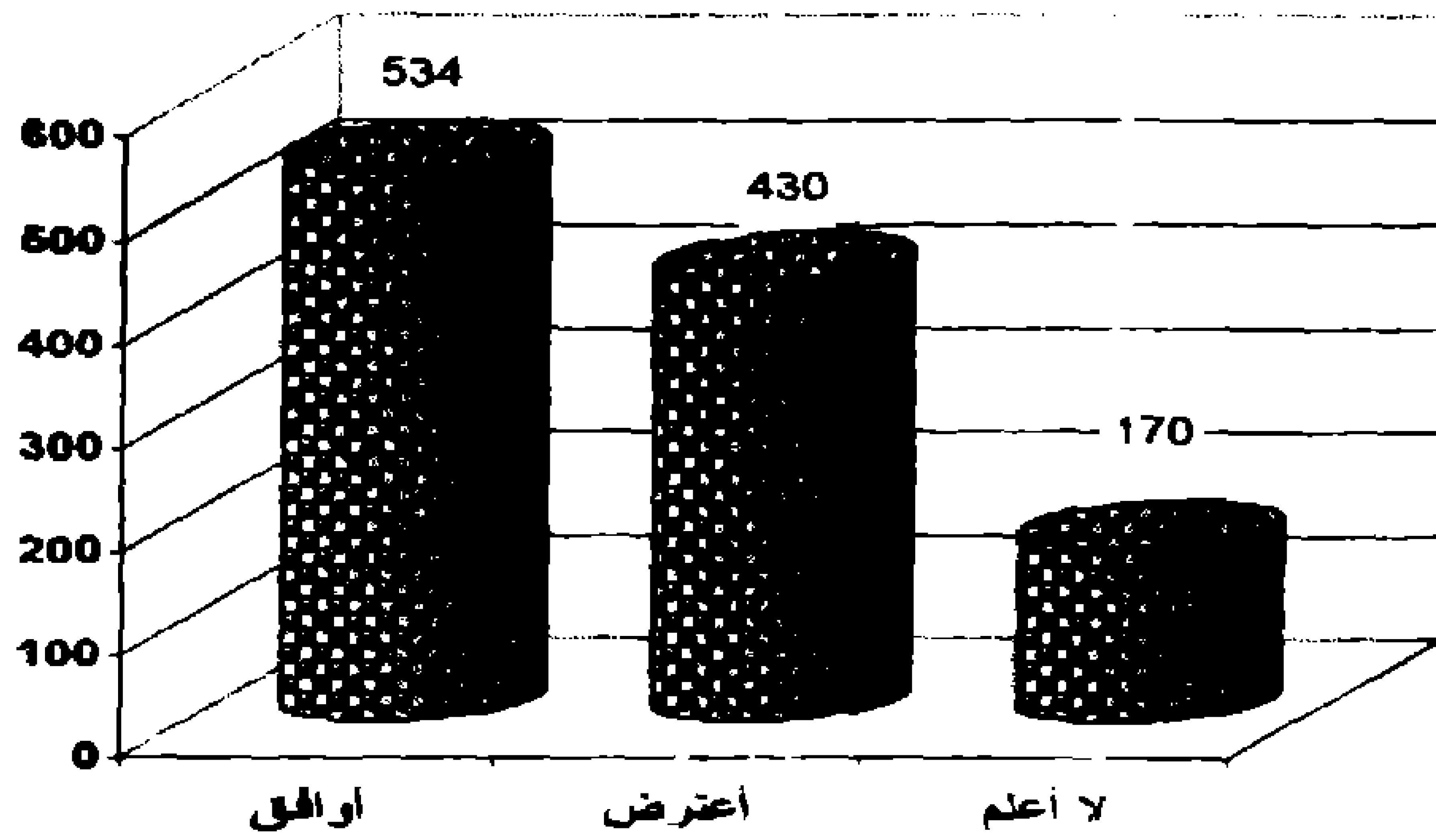
البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	408	36.0
2- أوافق بشدة	126	11.1
3- أعترض	319	28.1
4- أعترض بشدة	111	9.8
5- لا أعلم	170	15.0
- المجموع	1134	100.0

ومن الجدول السابق بدا التقارب النسبى الواضــح فيمــا بــين المــوافقين، والمعارضين حيث بلغ عدد الموافقين والموافقين بشدة 534 شخصاً بنسبة 47.1% من إجمالى العينة، فى حين بلغ عدد المعارضين والمعارضين بشدة 430 شخصــاً

بنسبة تناهز 38% من العينة أما عدد الذين لم يكن عندهم أية معرفة فقد بلغ 15.0% من إجمالى العينة موضع التحليل. انظر شكل (6)

شكل (6)

الرأى فى مدى حرص زعماء القارة على استكمال الوحدة الأفريقية



ويكشف الشكل عن قدر من الخلاف بين مفردات العينة بصدد دور زعماء الدول الأفريقية، ومدى حرصهم على استكمال الوحدة الأفريقية. ويمكن عزو ارتفاع نسبة الموافقين على أهمية هذا الدور إلى تركيز المبحوثين المؤيدين على فكرة التكامل فى حد ذاتها والخطاب السياسى المصاحب لها، فى حين أن الفاعلية المحدودة لمعظم تجارب التكامل التى شهدتها القارة، وتعثر بعضها بفعل ممارسات القيادات التى أسفرت عن تراجع فاعليتها، بل وجمودها فى بعض الحالات، تفسر تلك النسبة التى يعتد بها لرفض القول بحرص هذه القيادات على نجاح التكامل الأفريقى.

2- الرأى فى مدى مساهمة المشاركة الشعبية فى إنجازات التكامل

يمكن القول بأن الكثير من تجارب التكامل الأفريقية قد اعتمد على إرادة الزعماء وجهود الحكومات، الأمر الذى انعكست آثاره على مدى الفاعلية، ومن ثم النجاح الذى حققته تلك التجارب.

لقد خلت مواثيق معظم المؤسسات التكاملية من أية إشارة إلى الدور الشعبى، وجهود المجتمع المدنى فى تحقيق التكامل وتفعيله.

ومن حيث المنشأ اتسم الكثير من هذه المؤسسات بأنه ذو طبيعة نخبوية، فعادةً ما كانت تدعو إليها وتدشنها نخبة أفريقية؛ فقط عدة دول من بين جميع الدول الأفريقية، وعدد محدود من الرؤساء بالتحديد دون أن تشارك فيها القوى الشعبية. وحتى لو تم طرحها للنقاش فيما بعد فإن الخطوات الفعلية التى سبقت الحكومات لاتخاذها تكون قد تمت بما لا يدع مجالاً لإسهام حقيقى من هذه القوى. وباختصار، فإن الشعوب لم تكن تعرف عنها شيئا..

لقد بدأت المراحل الأولى لنشأة منظمة الوحدة الأفريقية باجتماعات للمثقفين الأفارقة السود على مستوى العالم بهدف تدشين مشروع الجامعة الأفريقية[2]، كما أعقبها بعض الاجتماعات والمؤتمرات على مستوى الشعوب، مثل:

مؤتمر الشعوب الأفريقية الأول فى أكرا فى 5-13 ديسمبر 1958م، والذى حضره أكثر من 200 عضو، يمثلون أكثر من 50 حزباً سياسياً أو حركة طلابية من مختلف الشعوب الأفريقية.

مؤتمر الشعوب الأفريقية الثانى فى تونس فى 25-29 يناير 1960م، والذى حضره مندوبو 32 إقليماً ومراقبين من بعض الدول غير الأفريقية ومنظمات نقابات العمال العالمية، ولكن الوفود لم تكن تمثل الشعوب الأفريقية بصفة رسمية.

مؤتمر الشعوب الأفريقية الثالث فى القاهرة فى 25-30 مارس 1961م، والذى حضره 300 مندوب يمثلون مختلف الشعوب الأفريقية، وقد اُعتبر الأهم فى مسيرة إنشاء المنظمة من حيث اشتراك العديد من الزعماء فى أعماله، والأفكار المثارة فيه حول الحرية والوحدة[3].

وقد كان من دواعى التفاؤل الذى صاحب التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى هو تأكيده مفهوم المشاركة الشعبية، حيث تم النص علي ذلك صراحة في القانون التأسيسي للاتحاد كما تعكسه بعض المنظمات التي ينهض عليها ومنها برلمان عموم أفريقيا، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي الذي

يمثل جمعيات المجتمع المدني والنقابات الأفريقية[4]. على أن هذا النص الذى يعد مدعاةً للتفاؤل يبدو موضعاً للشك فى ضوء وصف العديد من دارسى المجتمع المدنى الأفريقى المجتمعات الأفريقية بأنها تفتقد لعناصر المجتمع المدنى القابل للحياة... فقد استنتج لوند أن القبلية السياسية وصراعات القوة بين النخب الأفريقية قد عوقت تطور المجتمع المدنى فى أفريقيا.

ورأى ماركوفيتز أن ندرة الموارد والأزمة الاقتصادية فى أفريقيا تمثل سبباً مهماً لضعف المجتمع المدنى الذى تعتمد منظماته على الدولة والمانحين الأجانب.

كما أشار أورفيز إلى أن السمة الريفية الغالبة على أفريقيا تعد عاملاً مؤثراً فى غياب المجتمع المدنى فى القارة[5]. ومن ثم فقد كان حرياً بالدراسة أن تستطلع رأى المواطنين الأفارقة بشأن دور وإسهام المشاركة الشعبية فى إنجازات تجارب التكامل الأفريقى، الأمر الذى يكشف عنه جدول(11)

جدول (11)

الرأى فى مدى مساهمة المشاركة الشعبية

فى إنجازات التكامل الأفريقى

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	308	27.2
2- أوافق بشدة	98	8.6
3- أعترض	339	29.9
4- أعترض بشدة	106	9.3
5- لا أعلم	283	25.0
- المجموع	1134	100.0

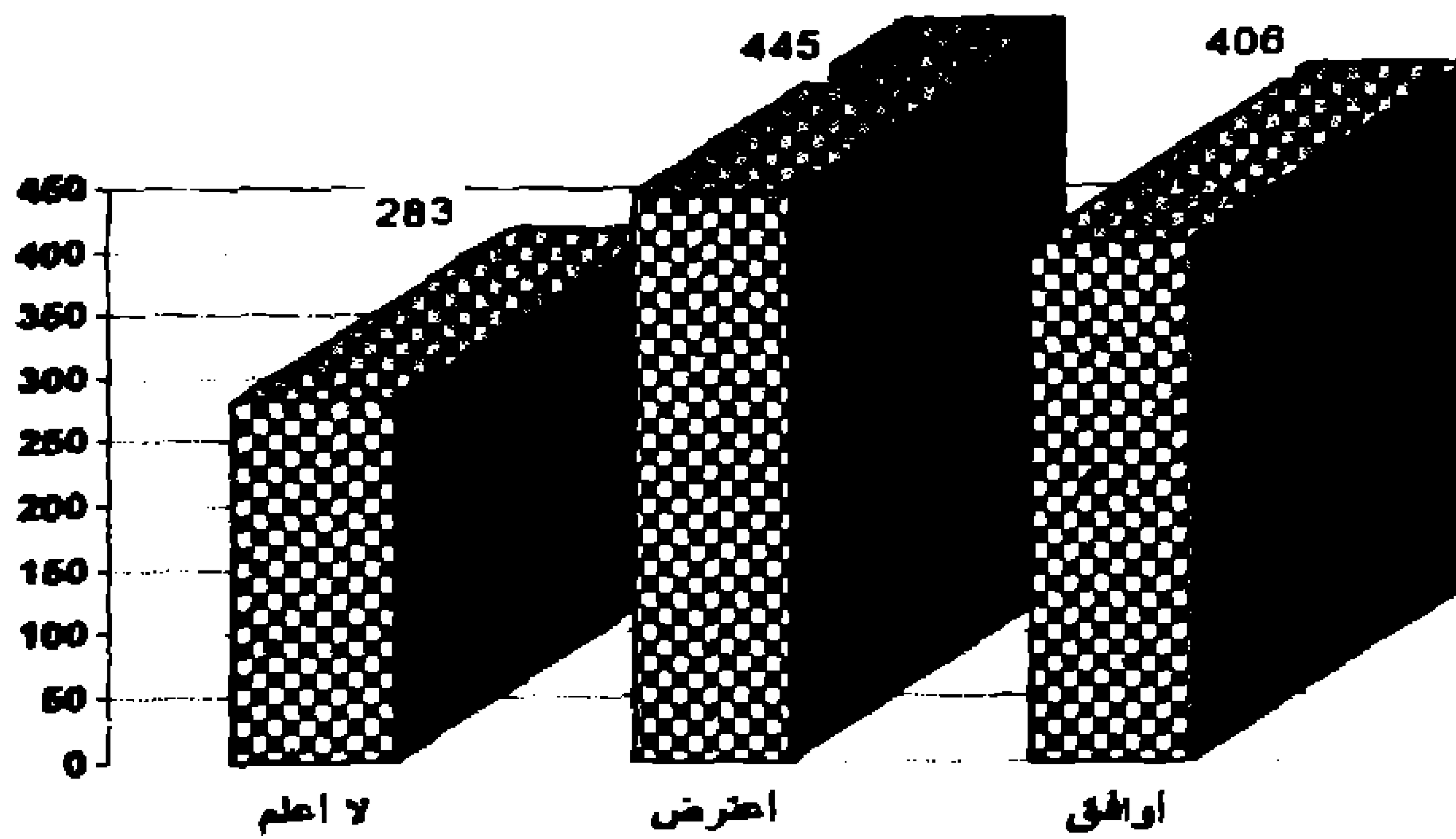
ويكشف الجدول السابق عن تقارب بين أقسام الرأى المختلفة، فقد كادت نسبة الموافقين (27.2% من إجمالى العينة) أى تتشابه مع نسبة المعترضين (29.9%

من إجمالى العينة) بفارق طفيف لصالح المعترضين، كما كادت نسبة الموافقين بشدة (8.6% من إجمالى العينة) أى تتشابه مع نسبة المعترضين بشدة (9.3% من إجمالى العينة) بفارق طفيف كذلك لصالح المعترضين بشدة.

أما عدد الذين لا يعلمون، ومن ثم غير المهتمين فى الواقع بالقضية محل الاهتمام، فقد كانت نسبتهم مرتفعة نسبياً. إذ وصل عددهم إلى 283 مواطناً أفريقياً أى بنسبة 25.0% من إجمالى العينة. ويكشف الشكل (7) عن هذه النتائج بجلاء.

شكل (7)

الرأى فى مدى مساهمة المشاركة الشعبية فى إنجازات التكامل الأفريقى



ونلاحظ من الشكل السابق ارتفاع نسبى فى عدد المعارضين، والمعارضين بشدة حيث بلغ عددهم 445 مواطناً أفريقياً بنسبة 39.2% من إجمالى العينة موضع التحليل، بينما وصل عدد الموافقين، والموافقين بشدة إلى 406 مواطنين بنسبة 35.8% من إجمالى العينة موضع الدراسة. وبالتالى يكشف الشكل عن تباين فى الآراء بشان هذه القضية، ويبدو أنه يجد تفسيراً حيث اعترضت النسبة الأكبر على الرأى القائل بإسهام المشاركة الشعبية فى إنجازات التكامل الأفريقى، ويبدو أن هؤلاء قد غلبت عليهم الواقعية حيث قرروا ما هو قائم بالفعل فى الحياة الأفريقية التى يقل فيها دور الشعوب، ويندر وجود المجتمع المدنى الفعال إلى حدٍ كبير.

أما الموافقون فربما بنوا رأيهم على اقتران العديد من تجارب التكامل، وأهمها إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية، بالنظم الثورية الشعبوية، وربما غلبت عليهم النزعة المثالية التى تؤكد على ما ينبغى أن يكون، حيث تتجلى فى رأيهم أهمية المشاركة الشعبية فى نجاح تجارب التكامل الأفريقى وتحقيق أهدافها.

3- الرأى فى مدى قدرة النظم السياسية فى الدول الأفريقية على تحقيق التكامل

لجأت الدولة الأفريقية ما بعد الاستعمارية إلى فرض الأيديولوجية التنموية التي تقوم على ترابط العمليتين السياسية والاقتصادية، كما احتفظت بكثير من ملامح الفترة الاستعمارية، ولا سيما سياسات القمع والإكراه المادي. لقد كان واضحًا أن التنمية مجرد تبرير لتسلطية دولة الحزب الواحد. وعليه فإن أغلبية الشعب ممن تمت تعبئتهم ضد الاستعمار أصبحوا بمعزل عن المشاركة السياسية الحقيقية، كما أن مؤسسات المجتمع المدني متمثلة في الأحزاب والنقابات والمنظمات الشعبية قد حرمت من فرص التعبير عن نفسها، أو تم إدماجها في مؤسسات وهياكل الدولة ذاتها، أما قيادات المعارضة فقد تم التخلص منها.

ونظرًا لزيادة اندماج أفريقيا في الاقتصاد العالمي، وعجز الدولة التنموية عن توفير الاحتياجات الأساسية للشعوب الأفريقية بسبب انهيار أسواق المواد الخام في منتصف السبعينيات من القرن العشرين فإن الدولة الأفريقية عانت من أزمات خانقة؛ بسبب تنامي الهويات العرقية، والإقليمية، والدينية التي نازعت الدولة من أجل البقاء. لقد أضحى وجود الدولة الأفريقية بحد ذاته محل شك ونزاع، ولنذكر – على سبيل المثال – الكونغو، والسودان، والصومال، وسيراليون. وثمة مطالب شعبية متزايدة بضرورة إيجاد أسس جديدة للحكم في أفريقيا تعلي من تمكين الشعب، ومحاسبة القادة الفاسدين[6].

ويمكن بالاستناد إلى خبرة الممارسة السياسية للدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار أن نشير إلى عدد من المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية تلك

الدولة، وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الأفريقية وذلك على النحو التالي[7]:

- الاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي الذي يعطي أهمية كبرى لدور شخص الحاكم في النظام السياسي.
- عدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واعتبارها مسألة ترفيه لا تلائم الواقع الأفريقي، وبدلاً من ذلك تم التأكيد على مفهوم اتفاق الرأي الذي يجسده التنظيم السياسي الواحد.
- ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستوريًا بحيث أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي.
- اللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي بدلاً من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي.
- الربط بين المنصب السياسي العام وتحقيق الثروة والمكانة في المجتمع وهي الظاهرة التي أطلق عليها (جان فرنسوا بيار) سياسة ملء البطون بحيث أضحت النخبة الحاكمة تمثل فئة اجتماعية متمايزة في سياق الانقسامات المجتمعية.
- غياب التقاليد والأسس الواضحة التي تحكم عملية الخلافة السياسية، الأمر الذي أدى إلى تبني الوسائل غير السلمية مثل: الانقلاب، والاغتيال، والحرب الأهلية في عملية نقل السلطة.
- تبني صيغ المنهج الفوقي في التغيير السياسي، وعادة ما كان ذلك يتم من خلال عمل انقلابي، أو الوصول إلى السلطة عن طريق حركة تحرير مسلحة، أو فرض قناعات أيديولوجية من جانب شخص الحاكم.

وهكذا، فقد افتقدت الدول الأفريقية على مدى عقود أعقبت الاستقلال آلية سلمية مستقرة لتداول السلطة والتعبير عن إرادة المجتمعات التى تمثلها، والتى

تتسم بدرجة عالية من التعددية بمختلف أشكالها، ومن ثم شهدت القارة الكثير من العنف كسبيل لإدارة الصراع حول السلطة السياسية.

لقد صارت الانقلابات سمة عامة للسياسة الأفريقية على مدى عقود خلت، وهكذا فقد عانت 35 دولة أفريقية جنوب الصحراء من 267 حدثاً انقلابياً خلال الفترة 1960–1990 بمتوسط قدره نحو 9 أحداث سنوياً[8]. ولعل من نافلة القول أن هذه الأحداث قد انعكست سلبياً على مسيرة التنمية فى دول القارة بفعل عدم الاستقرار السياسى، وما يقترن بتلك الأحداث من عنف أو حروب وصراعات أهلية فى عديد من الحالات[9].

وهكذا، فإنه ليس من المبالغة أن تأتى أفريقيا ضمن أكثر الضحايا من بين كافة قارات ومناطق العالم، للاستعمار الغربى ولنظم الحكم الوطنية التى تولت السلطة بعد الاستقلال، فإذا كان الاستعمار الغربى قد عمل على تمزيق القارة وتفتيت وحدة وتجانس المجتمعات التقليدية فيها، وإعادة تشكيل التجمعات الأفريقية دون أدنى مراعاة للترابط والتجانس، بل تبعاً لمناطق النفوذ والاستعمار، فإن غالبية الحكومات التى استولت على مقاليد السلطة، عن طريق نظام الحزب الواحد أو الانقلابات العسكرية، حافظت على الميراث الاستعمارى السابق الذى قام على أساس التجزئة والتفتيت وإثارة وتغذية النزاعات والصراعات بين الجماعات المختلفة داخل البلد الواحد، فضلاً عن النزاعات بين دول القارة[10].

ورغم أن التجارب التنموية العديدة التى شهدتها القارة قد نشأت واستمرت فى ظل هذه النظم إلا أنه يمكننا تصور الآثار التى أفرزها أداء النظم السياسية الأفريقية، وما انغمست فيه من صراعات إقليمية بفعل الخلاف حول الحدود الموروثة من الاستعمار، وافتقادها آلية سلمية لإدارتها. كل هذا قد ألقى بظلاله على تجارب التكامل التى شهدتها القارة، والتى فقدت فاعليتها نتيجة لجوانب الضعف التى اعترت النظم السياسية لأطرافها، أو تورطها فى نزاعات إقليمية.

ومن ثم فقد أثير التساؤل حول مدى قدرة النظم السياسية القائمة فى الدول الأفريقية على تحقيق التكامل. وقد كان ضرورياً أن تتجه الدراسة لاستطلاع رأى المواطنين الأفارقة فى هذا الصدد. وسوف نعرض للنتائج الخاصة به فى جدول(12)

جدول (12)

الرأى فى مدى قدرة النظم السياسية القائمة

فى الدول الأفريقية على تحقيق التكامل

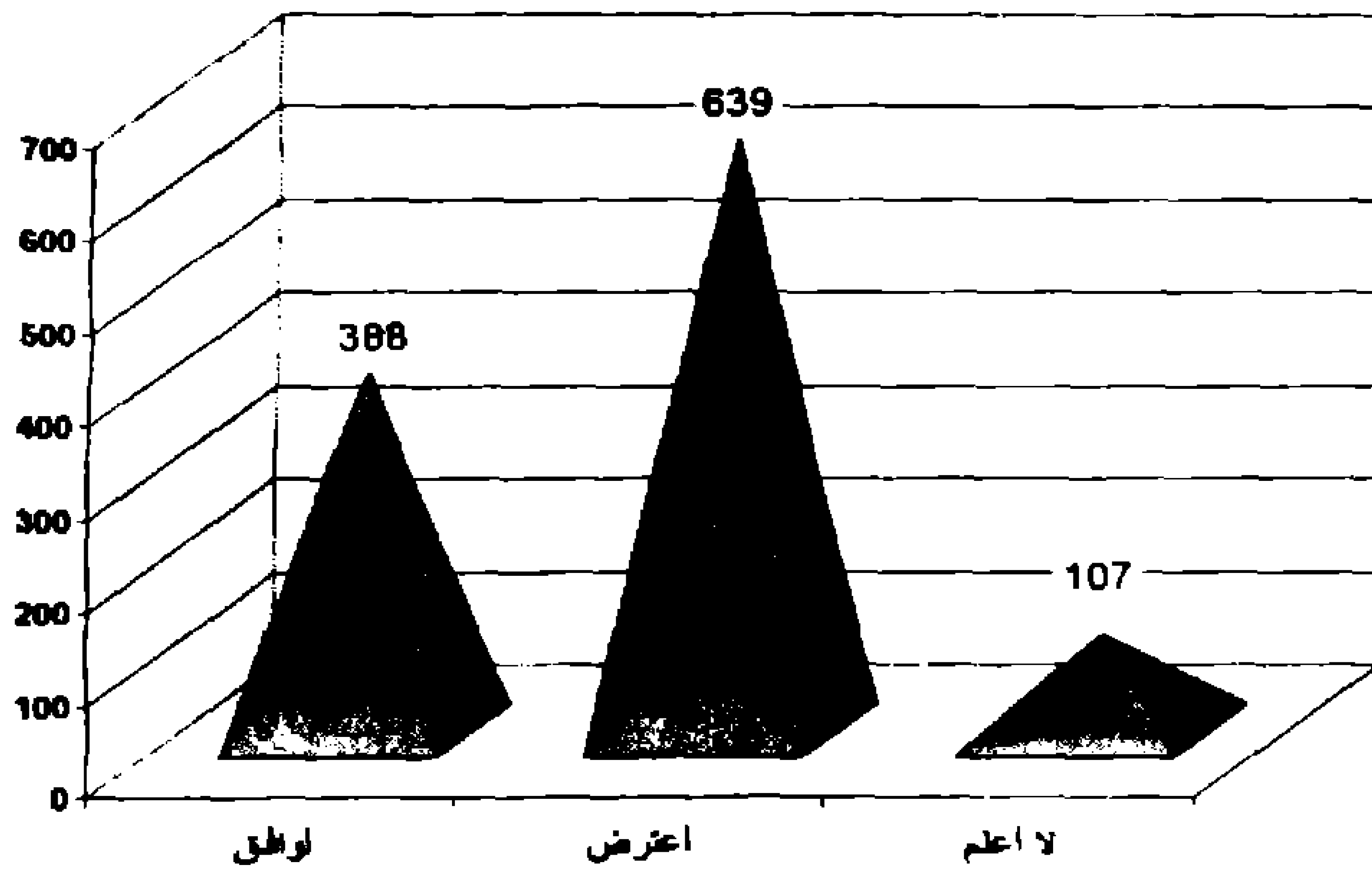
البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	277	24.4
2- أوافق بشدة	111	9.8
3- أعترض	426	37.6
4- أعترض بشدة	213	18.8
5- لا أعلم	107	9.4
- المجموع	1134	100.0

ويكشف الجدول السابق عن تباين نسبى فى الآراء إزاء القضية المطروحة، لكن المعترضين جاءوا فى المرتبة الأولى، فقد اعترض على القول بقدرة النظم السياسية القائمة فى القارة على تحقيق التكامل 426 مواطناً أفريقياً بنسبة تناهز 38%، أى أكثر من ثلث عينة الدراسة، فى حين جاء الموافقون فى المرتبة الثانية، حيث أعرب عن موافقته على القول بقدرة هذه النظم على تحقيق هذا الهدف 277 مواطناً بنسبة تناهز ربع عينة الدراسة، وأبدى 213 مواطناً، بما يناهز خمس العينة، اعتراضهم الشديد على هذا القول، بينما كان الموافقون بشدة نصف هذه النسبة تقريباً.

هذا على حين أفصح 107 مواطنين، بنسبة تناهز عُشر العينة، أنهم لا يعلمون، ومن ثم ليست لديهم القدرة على تكوين أى رأى بشأن هذه القضية. ويمكن القول بأن هذه النسبة تعد مرتفعة فى ضوء المستوى التعليمى للعينة موضع الاستطلاع فيما يعبر عن قدر من عدم الاهتمام بالشئون السياسية فى القارة. ويلخص شكل (8) هذه النتائج بوضوح.

شكل (8)

الرأى فى مدى قدرة النظم السياسية القائمة فى الدول الأفريقية على تحقيق التكامل



ويتضح من الشكل السابق أن القضية خلافية إلى حدٍ ما، وبالتالى تراوحت النسب بين الموافقة والمعارضة، ويبدو هذا منطقياً فى ضوء تباين مواقف النظم السياسية الأفريقية من قضايا التكامل، فبعض هذه النظم كان مسئولاً عن تدشين تجارب تكاملية أفريقية، بيد أن نظماً أخرى، وربما نفس النظم، قد تُعد مسئولة عن إخفاق هذه التجارب، والحيلولة دون نجاحها سواءٍ بشكلٍ مباشر أو غير مباشر.

ويكشف الشكل عن ارتفاع نسبة المعارضين عموماً؛ فقد بلغ عدد المعارضين 639 مواطناً بنسبة 56.4% من إجمالى العينة موضع الدراسة، ويمثل هذا انعكاساً لجوانب الإخفاق فى تعامل هذه النظم مع قضايا التكامل الأفريقى، بل والكثير من

القضايا السياسية الأخرى التى تواجهها الدول الأفريقية والتى تنعكس بشكلٍ أو بآخر على احتمالات وفرص نجاح التكامل بين دول القارة.

وفى المقابل، فقد وافق على القول بقدرة النظم السياسية القائمة فى القارة على تحقيق التكامل بين الدول الأفريقية 388 مواطناً بنسبة تربو على ثلث العينة ويبدو أن هؤلاء يرون فضلاً لهذه النظم فى خلق بذرة التكامل وغرسها فى التربة الأفريقية التى ربما لم تكن مواتية بعد لنموها ولإيناعها بفعل العديد من العوامل الداخلية والخارجية. وربما يرتبط بعض هذه العوامل الداخلية المعوّقة بالنظم السياسية القائمة فى القارة بالفعل، إلا أن الأمل فى إصلاحها قائم، الأمر الذى يجعل الفرص متاحة لممارستها دوراً إيجابياً على صعيد التكامل بين الدول الأفريقية.

4- الرأى فيما إذا كان انتشار الديموقراطية فى القارة يعد عاملاً أساسياً فى نجاح عملية التكامل

قبل عقد التسعينيات من القرن العشرين كانت أحزاب المعارضة محظورة فى غالبية البلدان الأفريقية، وكانت النظم القائمة على الحكم الفردى تسيطر عبر هياكل الحزب الواحد إلى درجة صارت فيها أفريقيا هى القارة التى تتغير فيها الحكومات عن طريق القوة وليس الانتخابات. مع وجود استثناءات قليلة على هذه القاعدة، فقد سيطرت نظم الحزب الواحد، أو النظم العسكرية، وظلت القارة تعيش عصر "القائد الواحد والأيديولوجيا الواحدة والحزب الواحد" إلى أن جرت انتخابات تعددية وتنافسية بعد زوال النظم العسكرية فى دولٍ عدة، مثل: نيجيريا وغانا، ولكن حتى فى هذه الأخيرة لم تضمن الانتخابات تدعيم التحول الديموقراطى.

ومع بداية التسعينيات زاد عدد البلدان الآخذة بنظم التعدد الحزبى من تسع دول إلى "خمس وأربعين دولة"، وإن كان الكثير منها يلتزم نمطاً شكلياً من التعددية. بيد أن القارة قد شهدت علامات مضيئة على هذا الصعيد تمثلت فى تسليم الرئيس الزامبى كينيث كاوندا بالهزيمة بعد سبعٍ وعشرين عاماً قضاها فى السلطة

ونجاح زعيم المعارضة العمالى فريدريك شيوبا عام 1991م، وأيضاً زوال الحكم العنصرى فى جنوب أفريقيا، وفوز نيلسون مانديلا فى أول انتخابات غير عنصرية عام 1994م[11]، كما أن الرئيس عبده ضيوف خسر الانتخابات الرئاسية في السنغال وضرب مثالا مشرفا حينما سلم الحكم لمنافسه عبد الله واد، وهذا لم يكن بمحض الصدفة، بل لأن السنغال هي واحدة من الدول الأفريقية القليلة التي لم تعرف الانقلابات العسكرية منذ حصولها على الاستقلال[12].

ومن ثم توجد مؤشرات جيدة، ورغم قلتها لكنها مفيدة لو أحسن استثمارها، فالمد الديمقراطي فى أفريقيا قائم، حيث إن رياح التغيير الحقيقية قد هبت منذ أكثر من عقد مضى حينما حملت مؤثرات سقوط الشيوعية وتحطيم حائط برلين بين الألمانيتين موجات الديمقراطية لأفريقيا، وهو الأمر الذي أفرز اعتلاء قادة من الشباب والزعماء لكراسي السلطة في رواندا وأوغندا وإثيوبيا، فمن الساحل الشرقي للساحل الغربي أفسح القادة القدامى الذين انفردوا بالسلطة لسنوات طويلة المجال لنظام التعددية الحزبية في كثير من الدول الأفريقية.

على أن هذه التحولات لا يجب أن تفتح باب الأمل على مصراعيه بشأن فرص واحتمالات التطور الديموقراطى فى بلدان القارة، ذلك أن ثمة معوقات عديدة تكتنف عملية التحول هى:

1. أن التوجه نحو التقدم والديمقراطية تقوده زعامات قد لا تكون موضعاً للشك، لكنها لا تأخذ الفرص بسبب الولاءات القبائلية التي تؤدي لنزاعات وصراعات تكون نتيجتها حروباً عرقية تهدر محاولات الديمقراطية، ومن هذه الأمثلة ما يحدث في ساحل العاج حيث إن الجنرال جي Guei وسابقه اتبعا أسلوب إغلاق منافذ الحكم والسلطة على عائلتيهما والمحاسيب، وكذلك الرئيس الكيني موي Moi الذي دأب خلال الـ 33 عاماً المنصرمة على إحاطة نفسه بأقاربه وأنصاره ضاربا بالديمقراطية عرض الحائط.

2. دور القوات العسكرية صاحبة المصالح التي تنتمي للسلطة وتـرجح كفـة الحكام على الديمقراطية والمعارضة, وذلك على نحو ما تشهده بلاد مثـل رواندا والكونغو وكينشاسا ونيجيريا التي تلعب فيها القوات المسـلحة دورا سياسيا منحازا يعطل مسيرة الديمقراطية[13].

3. شيوع ثقافة سياسية غير ديموقراطية فى القـارة الأفريقيـة تؤكـد علـى الشخصانية، والحكم الفردى، وعدم المشاركة السياسية، كما تدعم التمـايز والتعصب على حساب المساواة والتسامح.

4. **يذكر أرنولد بيركهاود أن** الإصـلاحات السياسـية هـي طريـق طبيعـي للديمقراطية, لكنه يتحفظ على أن أنماط الديمقراطية الأفريقية مستوردة مـن أوروبا، وأن تحولاً ديموقراطياً حقيقياً وفعالاً لن يتأتى له أن يتحقق ويسـتقر فى بلدان القارة دون التراضى حول أطـر ديموقراطيـة تناسـب شـعوبها. فالديمقراطية منهج مستورد من الخارج ليست له جذور أفريقية حتى الآن[14].

وهكذا تتجلى أهمية الديموقراطية كسبيل ناجع لإرساء نظم حكـم مسـتقرة تحظى بالتراضى، ومن ثم اكتسابها قدراً أعلى من الفاعلية فى الداخل والخارج بما يتيح لها دوراً أكبر، واحتمالات أوسع فى تحقيق التكامل بـين الـدول الأفريقيـة، لاسيما أن الكثير من هذه التجارب إن لم تكن جميعها قد اتسمت بالفوقية، وافتقـدت المشاركة الشعبية، الأمر الذى لم يجعلها تضرب بجـذور راسـخة فـى التربـة الأفريقية، وأدى بها للتهاوى أو الجمود مع سقوط النظم التى شاركت فى إنشائها.

ونظراً لهذه الأهمية كان ضرورياً أن تسـتطلع الدراسـة رأى المـواطنين الأفارقة بشأن تأثيراتها المحتملة على التكامل الأفريقى. وسوف نعـرض للنتـائج الخاصة بها فى جدول (13)

جدول (13)

الرأى فيما إذا كان انتشار الديموقراطية فى القارة يعد عاملاً أساسياً فى نجاح عملية التكامل

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	478	42.2
2- أوافق بشدة	471	41.5
3- أعترض	86	7.6
4- أعترض بشدة	44	3.9
5- لا أعلم	55	4.9
- المجموع	1134	100.0

ويكشف الجدول السابق عن ميل واضح لتأييد القول بأن انتشار الديموقراطية فى القارة يعد عاملاً أساسياً فى نجاح عملية التكامل حيث أفصح عن موافقته 478 مواطناً بنسبة بلغت ما يربو على 42% من عينة الاستطلاع.

كما جاءت الموافقة الشديدة على هذا القول فى الترتيب الثانى، حيث كانت أدنى بقليل من سابقتها، فقد أعرب عن موافقته الشديدة على هذا القول 471 مواطناً بنسبة بلغت ما يربو على 41% من عينة الاستطلاع.

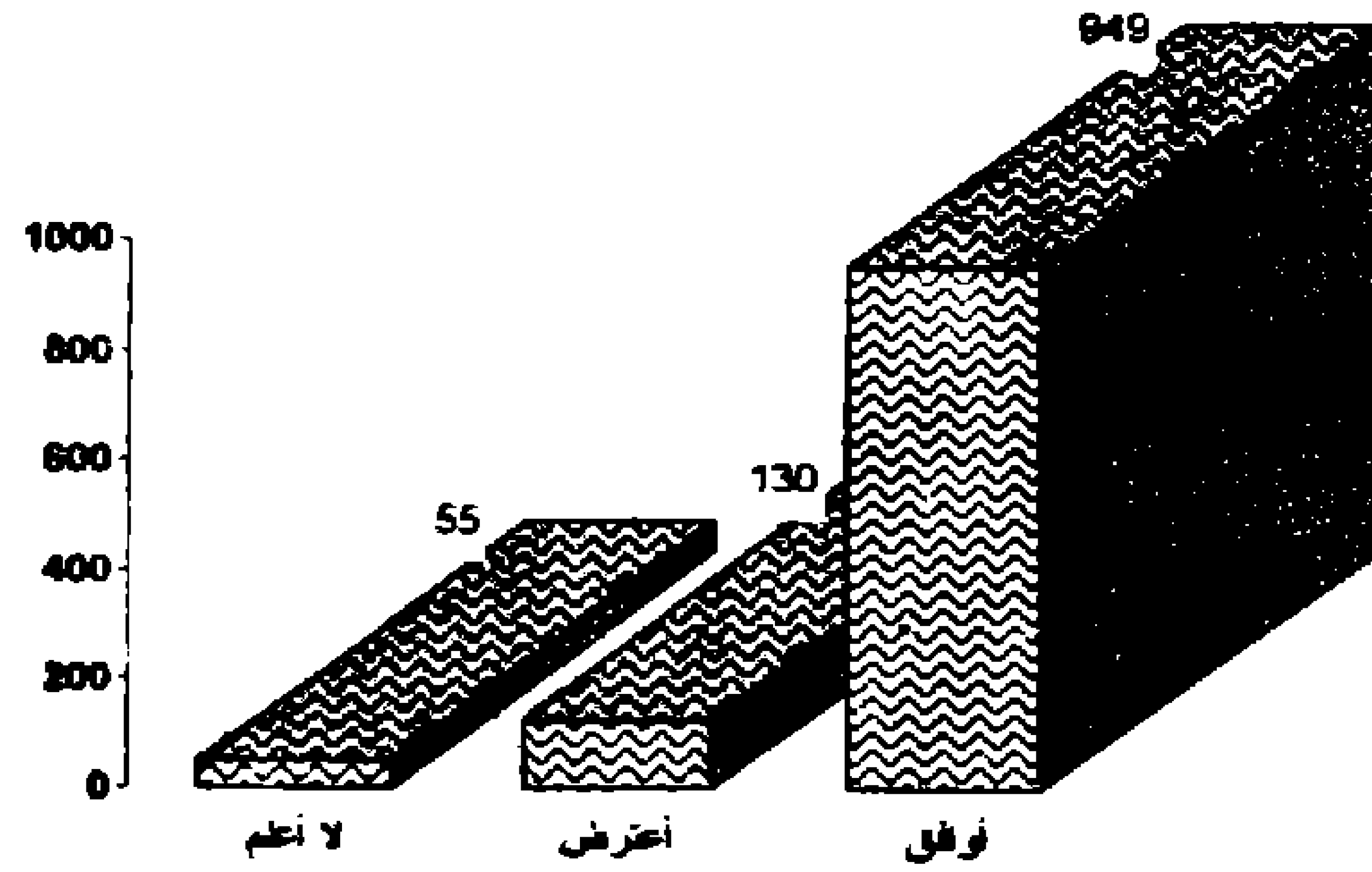
وفى المقابل لم يبد اعتراضه على القول بأن انتشار الديموقراطية يعد عاملاً أساسياً فى نجاح التكامل بين الدول الأفريقية سوى 86 فرداً بنسبة تناهز 8% فقط من عينة الاستطلاع.

وكان المعترضون بشدة نحو نصف العدد السابق، حيث أبدى اعتراضه الشديد على هذا القول 44 فرداً بنسبة تناهز 4% فقط من عينة الاستطلاع.

وأخيراً، فقد أكد 55 مبحوثاً أنهم لا يعلمون ما إذا كان انتشار الديموقراطيـة في القارة عاملاً أساسياً فى نجاح عملية التكامل أم لا، الأمر الذى يشير إلى عـدم اهتمام بالسياسة لاسيما أن الإجابة على هذا السؤال لا تعتمـد بالضـرورة علـى المعلومات بقدر ما ترتبط بالرأى السياسى للمبحوث. ويوضـح شـكل (9) هـذه النتائج بجلاء

شكل(9)

الرأى فيما إذا كان انتشار الديموقراطية فى القارة يعد عاملاً أساسياً فى نجاح عملية التكامل



كشف الشكل السابق عن ارتفاع عدد الموافقين عموماً فقد بلغ 949 مبحوثاً، بنسبة بلغت نحو 84% من عينة الاستطلاع. الأمر الذى يعنى اتساع نطاق الموافقة بشكل كبير على الدور الإيجابى الذى يمكن لانتشار الديموقراطية أن يحدثه علـى صعيد عملية التكامل الأفريقى، سواءً بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفى المقابل بدا انحسار نسبة رافضى هذا الرأى؛ فقد بلغ عـدد المبحـوثين الرافضين 130 فرداً فقط من إجمالى العينة محل الدراسة.

5- الرأى فى أن وجود دول أفريقية كبيرة يعتبر عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل

طرح بعض الأساتذة تصوراً لمواجهة ظاهرة الانقسامات والتفتت فى أفريقيا التى تعد مسئولة عن الكثير من، إن لم يكن كل، مشكلات القارة ومضمون هذا التصور أن تتم إعادة النظر في الخريطة السياسية لأفريقيا، وإعطاء بعض الكيانات الكبيرة المهيمنة دورًا إقليميًا مسيطرًا في أفريقيا مثل: مصر في الشمال، ونيجيريا في الغرب، وأوغندة وتنزانيا في الشرق، وجنوب أفريقيا في الجنوب. ويرى الأستاذ علي مزروعي أن الانقسامات العرقية التي يشهدها كثير من مناطق أفريقيا والتي أفضت إلى حروب وأعمال عنف مدمرة نالت من الاقتصاد والبنية الأساسية الأفريقية يمكن العمل على تهدئتها وتخفيف حدتها من خلال وضعها في سياق تكاملي أكبر (منطقة البحيرات العظمى) نجد أن (التوتسي) الذين يشكلون أقلية في كل من رواندا وبوروندي – كما أسلفنا القول – يصبحون في حالة قيام كيان إقليمي أوسع تشكله تنزانيا مثلاً – هم وإخوانهم من (الهوتو) أقلية في هذا الكيان. وعلى الرغم من جرأة هذا الطرح وعدم واقعيته إلا أنه يؤكد على أهمية منظور التكامل الإقليمي القاري في أفريقيا كمدخل للتعامل مع قضايا الصراع العرقي والحروب الأهلية التي يشهدها كثير من مناطق القارة[15].

كما يؤكد على الدور الذى يمكن للدول الإقليمية الكبرى فى القارة أن تمارسه فى دعم عمليات التكامل، بل والوحدة، بين الدول الأفريقية. فوجود مثل هذه الدولة فى إطار منظمة تكامل يجعل لها قائداً يرسم لها الطريق، ويوفر لها قوة الدفع، كما يتيح الفرصة للتعامل مع المشكلات والتحديات التى قد تواجهها.

بيد أن ما سبق لا يعدو ان يكون أحد وجهى العملة؛ ذلك أن وجود دولة كبرى فى بعض تجارب التكامل يثير حساسيات الدول الأصغر فى المنظمة لا سيما إذا أدركت، بحقٍ أو بغير حق، أن هذه الدولة تقود التنظيم التكاملى لمصلحتها، أو

أنها تجنى من المكاسب أكثر مما تتحمل من المسئوليات والواجبات، بعكس الدول الأخرى فى نفس المنظمة، فحينئذٍ يتزايد إحساس هذه الدول بالغبن، ومن ثم يتضاءل حماسها للتكامل على هذا النحو غير المتكافئ، وتصبح أقل استعداداً لتفعيله، بل وقد تسعى للتنصل من التزاماتها إزاءه.

ولما كانت هذه القضية على جانبٍ كبير من الأهمية فقد كان لزاماً أن نتعرف على رأى المواطنين الأفارقة فيما إذا كان وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل. وسوف نعرض للنتائج الخاصة بها فى جدول(14)

جدول (14)

الرأى فيما إذا كان وجود دول أفريقية كبيرة

يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	562	49.6
2- أوافق بشدة	239	21.1
3- أعترض	180	15.9
4- أعترض بشدة	33	2.9
5- لا أعلم	120	10.6
- المجموع	1134	100.0

ومن الجدول السابق بدا ارتفاع درجة التأييد لهذا الرأى القائل بأن وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل بين الدول الأفريقية، فقد أبدى موافقته على هذا الرأى 562 مواطناً بما يناهز نصف العينة.

وقد جاء الموافقون بشدة فى المرتبة الثانية، حيث أعرب عن موافقته الشديدة على الرأى المذكور239 مواطناً بما يربو على خُمس عينة الاستطلاع.

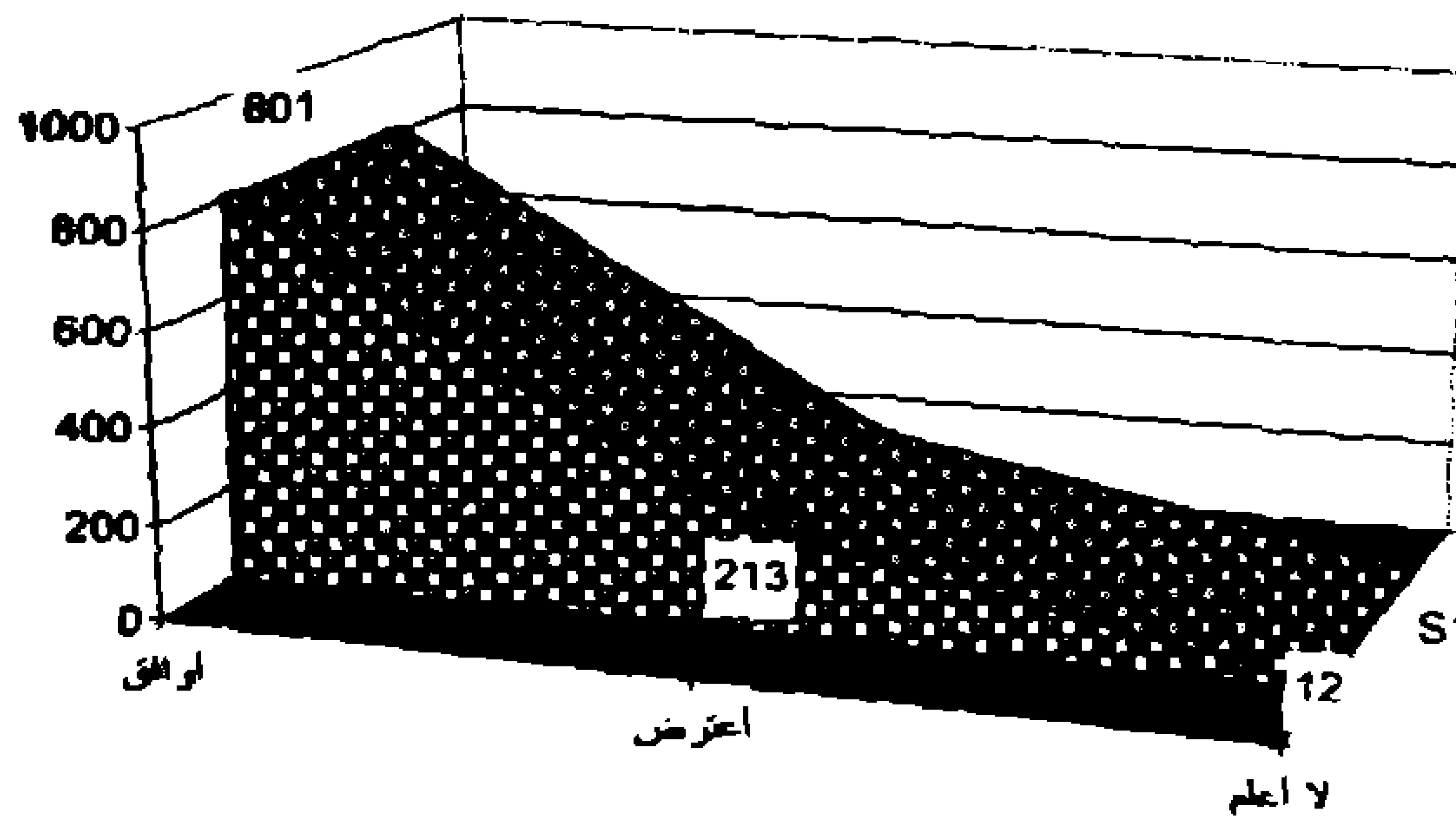
أما المعترضون فقد جاء ترتيبهم الثالث، إذ أفصح عن اعتراضه على القول بأن وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل بين الدول الأفريقية 180 مواطناً بنسبة تناهز 16% فقط من إجمالى عينة الاستطلاع.

هذا فى حين جاء المعترضون بشدة فى المرتبة الرابعة، حيث أفصح عن اعتراضه الشديد 33 فرداً فقط بنسبة تناهز 3% فحسب من عينة الاستطلاع.

وأخيراً، فقد أوضح 120 فرداً أنهم لا يعلمون شيئاً عن القضية موضع السؤال بنسبة زادت على عُشر العينة، وهى نسبة مرتفعة فى ضوء المستوى التعليمى المرتفع لعينة الاستطلاع. ويبين شكل (10) هذه النتائج بشكلٍ مُجمل..

شكل (10)

الرأى فيما إذا كان وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل



ومن الشكل السابق بدا اتساع نطاق التأييد للرأى القائل بأن وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل بين الدول الأفريقية، فقد أبدى موافقته عموماً على هذا الرأى 801 مواطن، بما يربو على ثلثى عينة الاستطلاع.

ويبدو أن هذا التأييد الكبير ينطلق من واقع التفتيت والانقسام الذى تعانيه القارة، والذى يمكن للتكامل على هذا النحو أن تمثل فيه الدولة الإقليمية قاطرة لعملية التكامل أو الوحدة، كما يتمثل التجارب المتنوعة للتكامل فى العالم وأهمها

الاتحاد الأوروبى الذى مارست فيه كل من ألمانيا وفرنسا دوراً قيادياً واضحاً بما أدى لرسوخه وتدعيمه.

وفى المقابل بدا انحسار نطاق معارضة هذا الرأى، فلم يعترض عموماً عليه سوى 213 فرداً بنسبة تناهز 19% من إجمالى عينة الاستطلاع. وقد يكون الاعتراض نابعاً من التخوفات والحساسيات التى أشرنا إليها آنفاً فيما يتصل بتوزيع المسئوليات والعوائد المترتبة على عملية التكامل.

6- الرأى فى مدى رغبة الدول الغربية فى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل

لعل تقسيم القارة بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين 1884 - 1885م يمثل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي الأفريقي.

ومن الملاحظ أن الحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف بالمصالح الأفريقية. وعليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة، وهو الأمر الذي شجع على تزايد حدة الصراعات العرقية في كثير من المواقف.

وعلى الرغم من أن أحد المبادئ الحاكمة للعلاقات الدولية الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال أكد على مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة" عن الاستعمار إلا أن القارة الأفريقية شهدت نزاعات حدودية عنيفة لعل من أبرزها حرب القرن الأفريقي بين الصومال وإثيوبيا 1977 - 1978م، والحرب التي تخوضها المغرب ضد جبهة البوليساريو حول الصحراء الغربية، والحرب بين ليبيا وتشاد 1973 - 1988م، وأخيرًا النزاع الإريتري الإثيوبي.

وعلى صعيد الإدارة والحكم في العهد الاستعماري، نجد أن الحكومات الاستعمارية قد لجأت إلى تغيير الخريطة العرقية في المستعمرات الأفريقية، سواء من حيث عمليات الفك أو التركيب.

لقد شجع الاستعمار الأوروبي المشاعر العرقية بين الأفارقة، وجرى التأكيد على الاختلافات بين الجماعات العرقية، ولم يكشف أي شيء عن أوجه التشابه بغية صرف الانتباه عن الاستغلال الاستعماري [16] وعليه فقد كان الاستعمار الأوروبي مسئولاً عن التفتت والانقسام الذى أصاب القارة الأفريقية، كما أوجد بذرة الانشقاق والصراع داخل الدولة الأفريقية ذاتها.

وبعد استقلال الكثير من الدول الأفريقية تجددت أحلام التكامل والوحدة فى أفريقيا، لكن نتيجة للصراعات والانقسامات والحروب، التى لم تكن الدول الغربية بمنأى عنها[17]، وقف كل ذلك حائلاً دون تحقيق حلم بناء الولايات المتحدة الأفريقية، وكان الحل الوسط هو إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية التي تأسست في عام 1963م. وهكذا ظلت أفريقيا طوال سنوات الحرب الباردة عرضة للتهميش والاستغلال من قبل قوى وأطراف أجنبية، وظلت الوحدة الأفريقية مجرد منبر سياسي فقط.

وبعد انهيار حلم نكروما وغيره من المناضلين من أجل توحيد القارة الأفريقية، وكذلك بعد انتهاء الحرب الباردة وظهور قوى العولمة الطاغية أصبح التحدي الذي لا مفر من مواجهته هو ضرورة تفعيل آليات العمل الأفريقي المشترك عن طريق تحقيق تكتل اقتصادي أفريقي مؤثر يستطيع مواجهة تحديات العولمة بكافة أشكالها[18].

وقد رحبت كل الدول والاتحادات بقيام هذا الاتحاد ، فقد أصدرت المفوضية الأوروبية بياناً باسم الاتحاد الأوروبي يؤيد قيام الاتحاد الأفريقي، كما أصدر كل من بريطانيا وفرنسا والصين والولايات المتحدة بيانات ترحب بقيامه[19]، غير أن المواقف الفعلية للدول الأوروبية إزاء مجريات الأمور فى القارة، وإزاء تجارب

التكامل كانت دوماً تتجاوز البيانات والتصريحات السياسية على نحو يثير الجدل، بل والشكوك فى نواياها إزاء القارة وجهودها التكاملية.

ومن ثم اهتمت الدراسة باستطلاع رأى المواطنين الأفارقة بصدد رغبة الدول الغربية فى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل، الأمر الذى تتضح نتائجه بالنظر إلى الجدول رقم (15)

جدول (15)

الرأى فى مدى رغبة الدول الغربية

فى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل

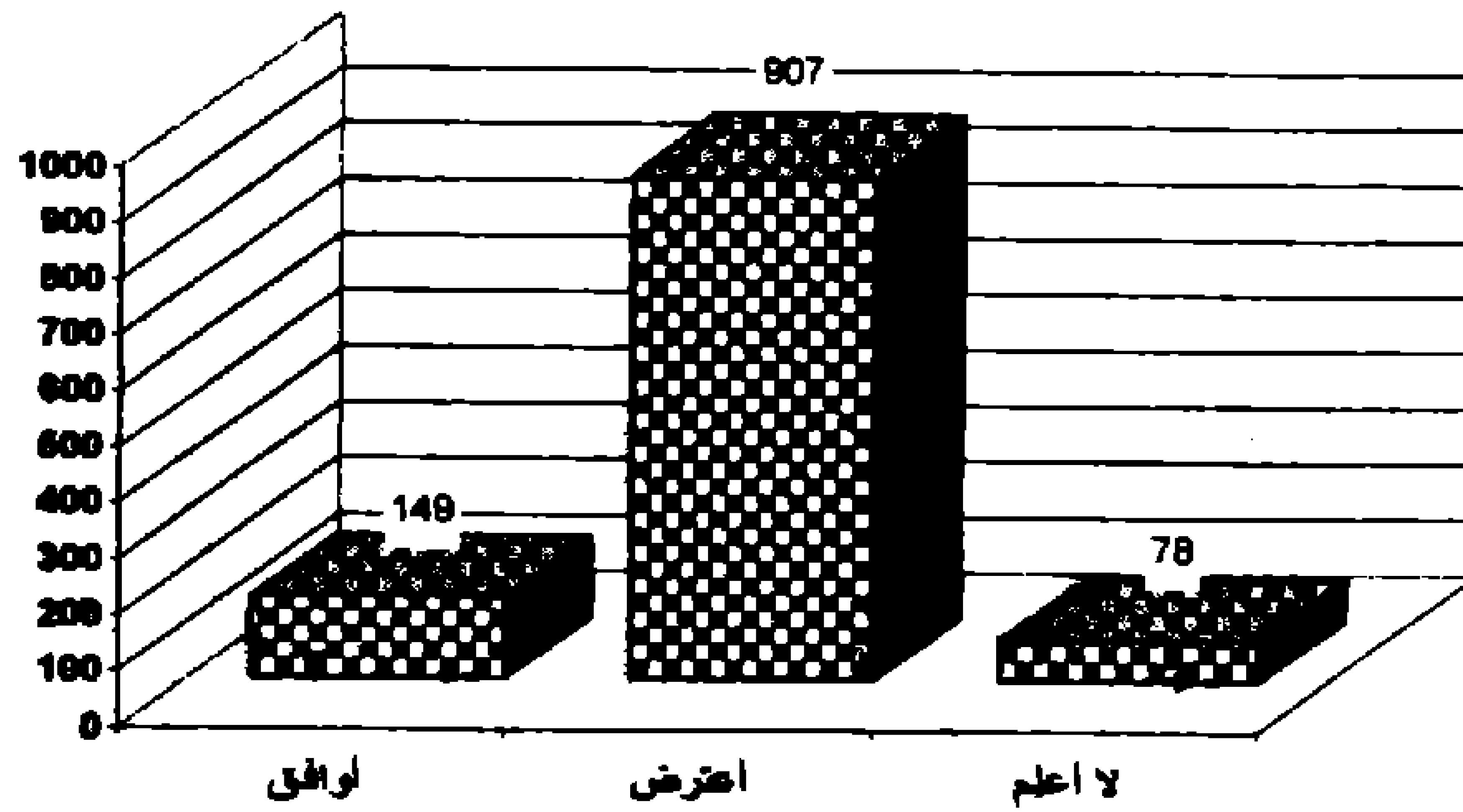
البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	89	7.8
2- أوافق بشدة	60	5.3
3- أعترض	447	39.4
4- أعترض بشدة	460	40.6
5- لا أعلم	78	6.9
- المجموع	1134	100.0

ومن الجدول السابق بدا ارتفاع واضح فى نسبة المعترضين بشدة، حيث تجاوزت 40% من إجمالى العينة، وقد ناهزتها نسبة المعترضين، أما الموافقون على أن الدول الغربية لديها رغبة حقيقية فى تحقيق التكامل الأفريقى فلم تكد نسبتهم تصل إلى 8% من إجمالى العينة، وكان الموافقون بشدة دون هذه النسبة، أما من قرروا أنهم لا يعرفون ما إذا كانت الدول الغربية لديها رغبة حقيقية فى تحقيق التكامل الأفريقى فقد كانت نسبتهم محدودة نسبياً، حيث ناهزت 7.0% من إجمالى العينة. ويؤكد هذا اتساع نطاق الاهتمام والمعرفة بدور القوى الغربية سواءً فى مرحلة الاستعمار أو مرحلة ما بعد الاستقلال. ويعرض الشكل (8) هذه النتائج..

شكل(11)

الرأى فى مدى رغبة الدول الغربية

فى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل



ويبدو من الشكل اتساع نطاق الاعتراض على القول بوجود رغبة حقيقية لدى الدول الغربية فى تحقيق التكامل الأفريقى، فقد أبدى 907 مواطنين أفارقة بنسبة 80% من إجمالى العينة اعتراضهم بدرجات متفاوتة على القول بوجود مثل هذه الرغبة لدى الدول الغربية، فى حين أبدى حوالى 13% من إجمالى العينة ثقتهم بدرجات متفاوتة فى رغبة الدول الغربية فى نجاح التكامل فى أفريقيا.

ويمكن تفسير هذه النتيجة فى ضوء ميراث النهب الاستعمارى الغربى للقارة، وما أورثه إياها من مشكلات وصراعات الحدود والحروب الأهلية، هذا فضلاً عن دوره السلبى إزاء الكثير من القضايا والتحديات التى واجهتها المؤسسات التكاملية فى أعقاب الاستقلال.

الهوامش والمراجع

[1] – http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDADC249-F721-4FB6-A3CA-1249FC523114.htm

[2] حول هذه الاجتماعات والمؤتمرات راجع:

http://212.100.198.18/Mokatel/Data/Behoth/monzmat3/wehda_africa/africa/Mokatel1_10-3.htm

[3] لمزيد من التفاصيل حول هذه المؤتمرات انظر:

http://212.100.198.18/Mokatel/Data/Behoth/monzmat3/wehda_africa/africa/Mokatel1_10-4.htm

[4] د.حمدى عبد الرحمن، **نحو خطة مارشال...، مرجع سابق**، عمرو على، **مرجع سابق**، ص240.

– د. عراقى عبد العزيز الشربينى، **مرجع سابق**، ص ص 16-18.

[5] Isaac Abeku Blankson, Re-examining Civil Society in Emerging Sub Sahara African Democracies: The State, the Media, and the Public in Ghana.,**Global Media Journal**, (vol. 1, Issue 1, Fall 2002) , at: http://lass.calumet.purdue.edu/cca/gmj/SubmittedDocuments/archivedpapers/Fall2002/Blankston.htm

[6] د. حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات في أفريقيا، فى:

– http://www.meshkat.net/new/contents.php?catid=5&artid=5097

[7] **المرجع السابق.**

[8] T.W.Wang, **op.cit.**, p 659.

[9] لمزيد عن الانقلابات وآثارها على التنمية فى القارة انظر:

- Rosemary H. T. O'Kane, **op.cit.**, pp 259-266.

[10] معهد الإنماء العربى، **مرجع سابق**، ص 344.

[11] **المرجع السابق**، ص ص 346- 347.

[12] http://www.albayan.co.ae/albayan/2001/03/16/sya/34.htm

[13] **Idem**.

[14] **Idem.**

[15] د. حمدي عبد الرحمن حسن، الصراعات في أفريقيا، **مرجع سابق.**

[16] **المرجع السابق.**

[17] حول دور القوى الغربية فى إنكاء الصراعات داخل القارة الأفريقية، انظر:

http://www.albayan.co.ae/albayan/2001/03/16/sya/34.htm

[18] ربيعة خليفة الصرماني& نادية يوسف بن يوسف، تطور قيام الاتحاد الأفريقي: الاتحاد الأفريقي في مواجهة التكتلات الدولية، **مجلة دراسات**، (العدد العاشر، خريف 2002).

[19] **المرجع السابق.**

المبحث الثالث

معوقات تحقيق التكامل الأفريقى

المبحث الثالث

معوقات تحقيق التكامل الأفريقي

يمثل التكامل بين الدول الأفريقية هدفاً يحظى بقبول قطاعات واسعة من الرأى العام فى الدول الأفريقية، بيد أن مثل هذا الهدف تحول دونه معوقات متعددة تبقيه فى دائرة الأمل والرغبة، وليس الواقع المعاش، وتتمثل تلك المعوقات فى:

- **معوقات داخلية أهمها:**

1- تمسك الدول الأفريقية المفرط بسيادتها الوطنية، ومن ثم توجسها من أى محاولات للانتقاص منها لصالح المؤسسات التكاملية.

2- الآثار السلبية المحتملة للتعددية الإثنية والدينية واللغوية على تجارب التكامل.

- **معوقات خارجية مثل:** التأثير المحتمل للمساعدات الغربية على التكامل بين الدول الأفريقية.

وسوف نعرض لرأى المواطنين الأفارقة بشأن تلك العوامل التى قد تحد من فرص نجاح التكامل الأفريقى، وتقييمهم لدورها وتأثيرها فيما يلى:

1- التمسك المفرط بالسيادة الوطنية والتكامل بين الدول الأفريقية

تعنى السيادة سلطة الدولة المطلقة فى الداخل واستقلالها فى الخارج، وتعنى أن الدولة تمتلك سلطة الهيمنة فوق إقليمها وأفرادها، وأنها مستقلة عن أية سيطرة خارجية. ومن ذلك يتضح أن للسيادة مظهرين داخلي وخارجى، حيث تتجسد السيادة الداخلية بسمو قوة وإرادة سلطة الدولة داخلياً، وتتبلور السيادة الخارجية فى الاستقلالية عن الدول الأخرى وعدم الخضوع لها.

وتعتبر السيادة هى مصدر سلطة الحكومة فى الدولة، وتتميز بكونها مطلقة ومهيمنة وملزمة وشاملة ودائمة. ويعرفها البعض على أنها أعلى درجات السلطة[1].

وهناك من يرى أن السيادة هى العنصر الرابع من عناصر تعريف الدولة القومية Nation State، بينما يراها آخرون أهم خصائصها، بيد أن الجميع يتفقون على أهميتها الحيوية بالنسبة للدولة، ومن ثم كان حرياً بالدول الأفريقية حديثة الاستقلال التأكيد على استكمال مقومات السيادة على إقليمها وسكانها لا سيما أنها كانت تعانى قصوراً حاداً فى الإمكانات، فضلاً عن الكثير من المشكلات الموروثة عن الاستعمار.

ومن ثم فقد كانت الدولة الأفريقية متوجسةً إزاء أية محاولات للحد من سيادتها التى ترمى إلى استكمال مقوماتها سواءً على المستوى الداخلى أو الخارجى، وبالتالى حرصت فى كل تجارب التكامل التى شاركت فيها فى مختلف أنحاء القارة على ضمان عدم المساس بسيادتها، الأمر الذى يحد من فاعلية المؤسسات التكاملية التى تكتسب قدرتها مما تتنازل عنه الدول الأعضاء من بعض عناصر السيادة ليتأتى لها القدرة على الفعل التكاملى، وتحقيق الالتزام به من قِبل الدول الأعضاء.

وعلى ذلك يقر البعض بأن تراضى Consensus الدول الأوروبية على الحد من سياداتها لصالح الجماعة الأوروبية التى تحولت إلى الاتحاد الاوروبى، كان العامل الأهم لنجاح التجربة التكاملية، وربما الوحدوية بعد، على حين كان غياب ذلك التراضي على الحد من السيادة لصالح الكيان الجماعي بمثابة نقطة الضعف الرئيسية فى تجارب التكامل أو الوحدة فى كثير من أنحاء العالم.

وهكذا اهتمت الدراسة بالتعرف على رأى المواطنين الأفارقة بخصوص هذه القضية، الأمر الذى تتجلى نتائجه فى جدول (16)

جدول (16)

الرأى فى مدى كون التمسك المفرط بالسيادة الوطنية

يمثل معوقاً للتكامل بين الدول الأفريقية

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	454	40.0
2- أوافق بشدة	439	38.7
3- أعترض	104	9.2
4- أعترض بشدة	28	2.5
5- لا أعلم	109	9.6
- المجموع	1134	100.0

ويشير الجدول السابق إلى ارتفاع نسبة الموافقين، حيث وافق 454 مواطناً بنسبة 40% من إجمالى العينة، على أن التمسك المفرط بالسيادة الوطنية كان بالفعل معوقاً للتكامل بين الدول الأفريقية، هذا على حين أفصح 439 مواطناً بنسبة 38.7% من إجمالى العينة عن موافقتهم الشديدة على هذا الرأى.

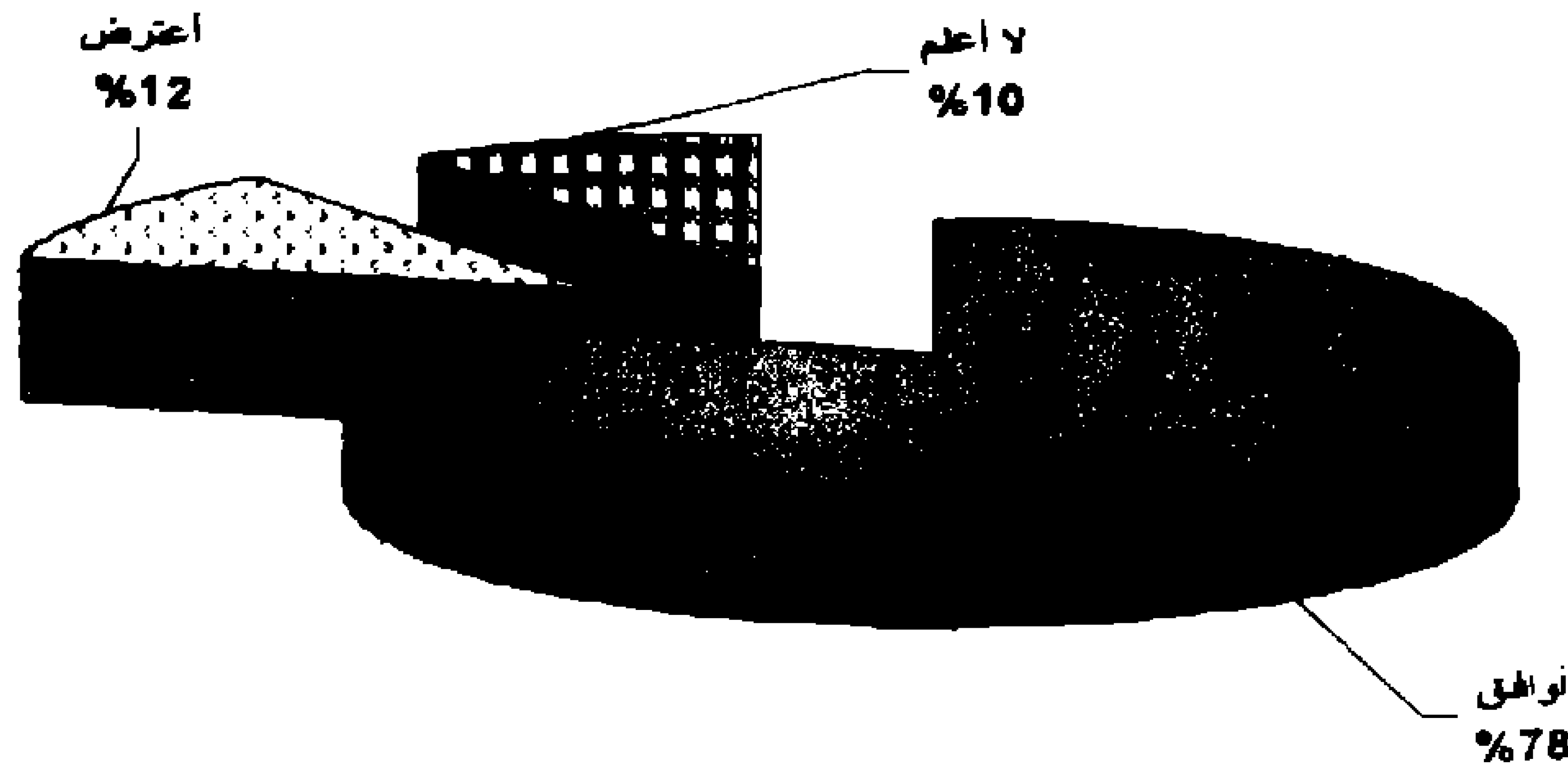
ثم جاءت نسب من يرون أن التمسك بالسيادة لا يعوق التكامل بحال من الأحوال محدودةً، فقد اعترض على هذا الرأى أقل من 10% من إجمالى العينة، واعترض عليه بشدة 2.5% من إجمالى العينة.

وقد أفصح نحو عُشر العينة عن أنهم لا يعلمون، ومن ثم لم يتأت لهم بلورة موقف محدد فى هذا الخصوص بما يعكس قدراً من عدم الاهتمام بهذه القضية الحيوية لاسيما فى ضوء ارتفاع المستوى التعليمى والمهنى للعينة. ويكشف الشكل (12) عن هذه النتائج بوضوح.

شكل (12)

الرأى فى مدى كون التمسك المفرط بالسيادة الوطنية

يمثل معوقاً للتكامل بين الدول الأفريقية



ويبدو من الشكل السابق ارتفاع نسبة الموافقة على القول بمسئولية التمسك المفرط بالسيادة الوطنية عن تعويق التكامل بين الدول الأفريقية حتى أنها قد بلغت نحو أربعة أخماس عينة الدراسة، وبما يعادل ست مراتٍ ونصف نسبة المعترضين على هذا القول.

2-التعددية (الدينية والإثنية واللغوية) ونجاح عملية التكامل فى أفريقيا

تعد أفريقيا - كما هو معلوم - قارة التعدد والتنوع، تنوع لا ينتهي في عالم الأشياء وحقائق الواقع المعاش، يقابله تنوع لا ينتهي في عالم الأفكار والآراء. وقد تختلف نظرة الدولة الأفريقية الحديثة لهذا الواقع التعددي من حيث قبولها إياه وإضفاء الشرعية عليه وإقراره، أو من حيث رفضه وعدم الاعتراف به كحقيقة هيكلية يتميز بها المجتمع، ومحاولتها تجاوز هذا الواقع وبسط رؤيتها المركزية.

ولا يخفى أن الواقع الأفريقي الراهن يموج بالعديد من الهياكل والتنوعات الاجتماعية والثقافية والدينية والتاريخية، فثمة فروق واضحة بين أفريقيا الناطقة بالعربية وأفريقيا جنوب الصحراء، وحتى في إطار أفريقيا غير العربية هناك

تمايزات بين مجموعة الدول الأنجلوفونية (الناطقة بالإنجليزية) والدول الفرانكفونية (الناطقة بالفرنسية) والدول اللوزفونية (الناطقة بالبرتغالية).

كما تمتلك أفريقيا نحو (33%) من جملة اللغات الحية في العالم على الرغم من أن سكانها لا يتجاوزون بكثير نسبة (10%) من جملة سكان المعمورة. وتوجد بأفريقيا كافة الأديان السماوية: الإسلام، والمسيحية، واليهودية، بالإضافة إلى الديانات التقليدية. وباستثناءات محدودة فإن هذه الانقسامات والتنوعات قد انعكست - بصورة أو بأخرى - على الوجود السياسي للدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال؛ فقد أدت في بعض الحالات إلى حروب أهلية طاحنة كما هو الحال بالنسبة لأزمة (بيافرا) في نيجيريا عام 1967م، والتي استمرت نحو ثلاثين شهرًا، والحرب الأهلية في جنوب السودان، وأعمال التمرد والعصيان التي شهدها كثير من الدول الأفريقية الأخرى مثل: رواندا، وبوروندى، وأنجولا، وموزمبيق[2].

وقد وقعت أفريقيا أسيرة موجة من الصراعات والمنازعات التى بدا عسيراً القضاء على الكثير منها ، والتى قادت إلى الإفراط فى انتهاك حقوق الإنسان، وقد أرجعها الكثير من الباحثين إلى التباين فى الهويات القومية للسكان، والتفاوت فى توزيع الثروة، والصراع على الوصول على السلطة، واختلاف التعريفات والمواقف حول ما يعد حقاً وما لا يعد كذلك، هذا بالإضافة إلى الصراع على الحدود والأرض، ودور القوى الخارجية ، والصراعات القديمة والمتوارثة[3].

لقد أضفت خبرة النظام الدولى بعد انتهاء الحرب الباردة ملامح جديدة على هذه الصراعات، اتسمت بقدر كبير من الفوضى والتصاعد لتأخذ شكل المواجهات العسكرية واسعة النطاق؛ أدت فى بعض الحالات إلى انهيار الدولة كمؤسسة مركزية كما حدث فى ليبيريا والصومال ورواندا على اختلاف درجات الانهيار[4].

ومن ثم تتمزق أوصال القارة من الغرب إلى الشرق، ومن الشمال إلى الجنوب بين 15 نزاعاً ضارياً فى الوقت الذى تفشل فيه محاولات احتواء هذه

الحروب والنزاعات من سيراليون إلى القرن الأفريقى ثم منطقة البحيرات العظمى، فضلاً عن الحروب الأهلية فى العديد من دول أفريقيا مثل السودان ورواندا والكونغو الديموقراطية. لقد كان حصاد الحروب الأهلية والتمرد خسائر كبيرة فى الأرواح، ويكفى أن نذكر أن عدد الضحايا الذين سقطوا فى النزاعات فى الأعوام العشرة الأخيرة قد بلغ ما بين 4-5 ملايين ضحية[5]، هذا بالإضافة إلى تلك التكلفة الاقتصادية الضخمة الناجمة عن تلك الحروب ممثلةً فى الإنفاق العسكرى الباهظ[6]، وما تخلفه الحروب من إتلاف للموارد البيئية والمشروعات الاقتصادية، ولا نغفل فى هذا الصدد موجات اللجوء -التى تراوح حجمها ما بين 3 - 5 ملايين شخص فى النصف الثانى من الثمانينيات- بما تفرضه من أعباء على دول المنشأ والدول المستقبلة للاجئين[7].

لقد شهدت أفريقيا منذ عام 1970م ما يربو على الثلاثين حرباً كانت تكمن أسباب معظمها فى الدولة ذاتها بالأساس، وترتب عليها عدد كبير من اللاجئين. وخلال عقد الثمانينيات وحده عانت أفريقيا من تسع حروب داخلية، علاوة على العديد من الصراعات العنيفة، وخليط من الانقلابات، وأعمال الشغب والتمرد، وكان من بين هذه الحروب الأهلية التسع ما شهده كل من السودان، وإثيوبيا، وأنجولا، وأوغندا، وموزمبيق، والتى نتجت عنها أعداد ضخمة من القتلى، وإصابات كثيرة بين المدنيين قدرت فى حالة أنجولا بما يتراوح بين 60 إلى 100 ألف، أما فى حالة السودان فقد قدرت بمليون شخص أو ما يربو على ذلك[8].

ونظراً لأهميتها، وآثارها بالغة العمق فى الواقع الأفريقى كان حرياً بالدراسة أن تستطلع آراء المواطنين الأفارقة بشأن دورها المحتمل فى تعويق محاولات وتجارب التكامل فى أفريقيا. وسوف نعرض للنتائج الخاصة بها فى جدول(17)

جدول (17)

الرأى فى مدى كون التعددية (الدينية والإثنية واللغوية)

تمثل معوقاً لنجاح عملية التكامل فى أفريقيا

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	301	26.5
2- أوافق بشدة	205	18.1
3- أعترض	359	31.7
4- أعترض بشدة	202	17.8
5- لا أعلم	67	5.9
- المجموع	1134	100.0

ومن الجدول السابق بدا ارتفاع نسبة المعارضين للقول بمسئولية التعددية (الدينية والإثنية واللغوية) عن تعويق، أو حتى فشل، تجارب التكامل فى أفريقيا، فقد بلغت نسبتهم ما يناهز ثلث العينة، حيث أبدى اعتراضه على هذا الرأى 359 مواطناً أفريقياً، بينما بلغت نسبة المعارضين بشدة نحو 18% من إجمالى العينة، حيث أعرب 202 مواطن عن معارضتهم الشديدة لهذا القول.

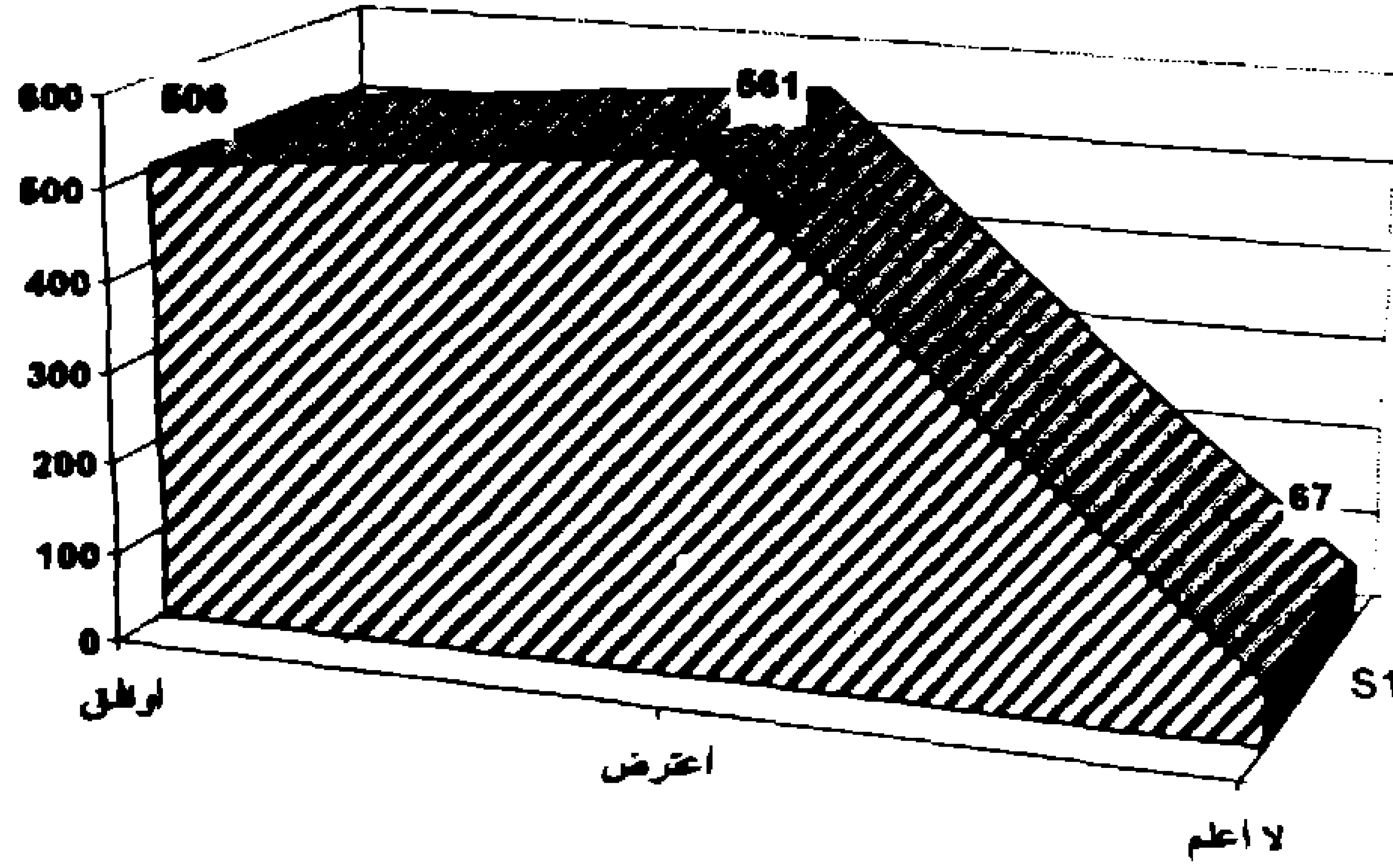
وفى المقابل جاء الموافقون على القول بمسئولية التعددية (الدينية والإثنية واللغوية) عن أو حتى فشل تجارب التكامل فى أفريقيا فى الترتيب الثانى، فقد بلغت نسبتهم أكثر من ربع عينة الدراسة، حيث أعرب عن هذا الموقف 301 مواطن أفريقى.

هذا على حين جاءت نسبة الموافقين بشدة على هذا القول مقاربة لنسبة المعارضين بشدة؛ فقد أفصح 205 مواطنين أفارقة عن موافقتهم الشديدة على هذا القول بما يربو على 18% من عينة الدراسة.

وأخيراً، بلغ عدد الذين لا يعلمون، ومن ثم غير المهتمين، 67 مواطناً أفريقياً بنسبة ناهزت 6% من إجمالى العينة موضع الدراسة الراهنة، الأمر الذى يكشف عنه الشكل رقم (13).

شكل (13)

الرأى فى مدى كون التعددية (الدينية والإثنية واللغوية) تمثل معوقاً لنجاح عملية التكامل فى أفريقيا



ومن الشكل السابق بدا ارتفاع نسبة المعارضين عموماً حيث أفصح 561 مواطناً، أى حوالى 49.5% من عينة الدراسة، عن معارضتهم للقول بمسئولية التعددية عن فشل تجارب التكامل، بينما عبر عن الموافقة عموماً 506 مواطنين، حيث بلغت نسبة الموافقين عموماً 44.5% من إجمالى العينة، الأمر الذى يشير إلى قدرٍ كبير من الخلاف حول هذه القضية.

فالرأى المعترض على القول بمسئولية التعددية عن فشل تجارب التكامل لا يرى ثمة علاقة مباشرة بينها وبين هذا الفشل، فهى على ما يبدو – فى نظرهم – شأن داخلى لا يتأتى له هذا الأثر، أو أنها من حقائق الحياة الأفريقية التى تتعامل معها النظم السياسية بإيجابية فتسفر عن تكامل قومى وقوة للدولة فى الداخل

والخارج، أما التعامل السلبى معها من قبل هذه النظم فهو الذى يؤدى إلى الصراعات الإثنية، وربما الحروب الأهلية، ويضعف الدولة داخلياً وخارجياً.

وفى المقابل، فإن الموافقين هم أولئك الذين يرون فى التعددية عاملاً سلبياً أثَّر على مختلف جوانب الحياة الأفريقية، ومن ثم فقد تجلت – فى رأيهم – مسئوليتها عن تراجع أداء الدولة الأفريقية بشكل عام، وتدهور فاعليتها، بما حدَّ بالضرورة – وما زال – من قدرتها الداخلية، وبالتالى فاعليتها فى المجال الخارجى، بل إن هذه التعددية قد ألقت بعض الدول الأفريقية فى مستنقع الصراع الإثنى على السلطة والحروب الأهلية بما أدى فى بعض الحالات إلى انهيار الدولة، كما حدث فى الصومال، بما أدى إلى تراجع أداء وفاعلية المؤسسات التكاملية التى تشارك فيها.

3- التكامل الأفريقى والمساعدات الغربية

بالرغم من أن الفكرة الرئيسية التى كانت تكمن خلف مبدأ المساعدات الرسمية للتنمية هى إتاحة الفرصة للدول الأفريقية لدفع عملية التنمية لتعويض التخلف النسبى فى مستوياتها التقنية والاقتصادية تمهيداً للاستغناء التدريجى عن هذه المساعدات، وتحقيقاً للتكامل بين تلك الدول، فإن الواقع التاريخى يشهد بحدوث عكس ذلك، بل إن هذه المساعدات كانت فى معظم الأحيان أداة للتنافس الاستعمارى على دول القارة[9].

ففى الفترة من 1983-1989 شهدت المساعدات الرسمية للتنمية زيادة بنسبة لا تقل عن 110% فى أية حالة، وزادت عن 200% فى 17 دولة، وتخطت 490% فى أربع حالات، وبلغت الزيادة نسبة 706% فى حالة نيجيريا[10].

وأصبحت هذه المساعدات تشكل جزءاً مهماً من موارد الدولة الأفريقية تزداد أهميته بالنظر إلى عدم استقرار الموارد الأخرى للدولة نتيجة لظروفها الاقتصادية، حيث يبلغ إسهام هذه المساعدات فى الناتج القومى الإجمالى أكثر من 10% فى

معظم دول القارة (أى أكثر من إسهام القطاع الصناعى كله)، وبلغ 32%، و39%، و59% فى تنزانيا والصومال وموزمبيق على التوالى (عام 1989)[11].

وقد كان هناك اعتقاد بأن نهاية الحرب الباردة ستسمح باستخدام المزايا الناتجة عن السلام فى تمويل التعاون التنموى فى القارة، بيد أن هذه الآمال والتوقعات لم تلبث أن تبددت على نحو أكد بشكل قاطع ارتباط تلك المساعدات التى اتجهت إلى أفريقيا بهذا الاستقطاب الدولى الذى ألقى بظلاله على بلدان القارة أثناء الحرب الباردة، فبانتهائها تناقصت الأهمية الاستراتيجية لكثير من الدول الأفريقية التى دأبت على تلقى المساعدات –فى إطار برنامج التعاون من أجل التنمية- حتى وإن اتبع حكامها سياسات داخلية غير مقبولة، وتعد الكونغو الديموقراطية (زائير) أحد الأمثلة العديدة التى تعكس كيف تجاهل سيل المساعدات الخارجية المنهمر هدفه الأساسى فى تحقيق التنمية، أو حتى كيف شجع على عدم الكفاءة والفساد والسياسات الخاطئة.

ومن ثم لم يكن غريباً أن تناقصت المساعدات إلى دول جنوب الصحراء منذ مطلع التسعينيات بمعدل يربو على 20% - من 13.9 بليون دولار عام 1990 إلى 10.7 بليون دولار عام 1996- هذا بالرغم من أن المنطقة لا تزال إحدى أكثر مناطق العالم اعتماداً على المساعدات التى مثلت 5% من الناتج القومى الإجمالى لأفريقيا جنوب الصحراء عام 1997/96بعد أن بلغت 10% فى الثمانينيات[12].

كما انخفضت المساعدات الخارجية الرسمية من 32 دولاراً للفرد عام 1990 إلى 19 دولاراً فقط عام 1998. معنى ذلك أنه لا يتبقى شيء يذكر لتنفيذ مشروعات التنمية بعد تسديد أقساط وفوائد الديون، وضعف وندرة المساعدات الجديدة المشروطة بتنفيذ الحكومات الأفريقية التزاماتها بفتح أسواقها وانتهاج أسلوب السوق الحرة، وانتهاج النظام الديمقراطي في الحكم، واحترام حقوق الإنسان، واستئصال الفساد، وتوقف الحروب الأهلية، وهي شروط تبدو شبه مستحيلة[13].

وهكذا يمكن القول بأن المساعدات الرسمية المتعلقة بالتنمية التى تلقتها الدول الأفريقية خلال الفترة (1990-2000) قد اتجهت للانخفاض بشكل عام (مع استثناءات محدودة). انظر جدول (18)

جدول (18)

المساعدات الرسمية المتعلقة بالتنمية التى تلقتها بعض الدول الأفريقية (1990-2000)

البيان	نسبة من الناتج المحلى	الناتج الإجمالى	إجمالى	نصيب الفرد من المساعدات
الدولة	(1990)	(2000)	مليون دولار (2000)	بالدولار (2000)
المغرب	4.1	1.3	419.3	14
الجابون	2.2	0.2	11.8	9.6
كينيا	13.9	4.9	512.3	16.7
أفريقيا ج الصحراء	00	6.2	11791.8	19.4

Source: UNDP; **Human Development Report 2002**, pp 203-206

بيد أن الأمر لم يقتصر عند هذا الحد، وإنما اقترن بالتغييرات الجذرية التى طرأت على السياسات والمصالح العالمية تغير فى توجه ومضمون المساعدات؛ فتيار المساعدات تحول من المساعدة فى تحقيق التنمية ليقتصر فى معظمه على مواجهة الأزمات والكوارث وحفظ السلام. فعلى سبيل المثال، وجهت الأمم المتحدة نداءً عاجلاً فى 2002/7/20 للحصول على 600 مليون دولار من المعونات لتجنب حدوث مجاعة فى دول الجنوب الأفريقى[14].

وعلى ذلك فقد صارت أفريقيا هى الخاسر الأكبر من سياسات العولمة. ففى أواخر الثمانينيات كان هناك توقع بزيادة المساعدات الموجهة للقارة، لكن صافى نصيب الفرد من التحويلات تناقص من 32 دولاراً عام 1990 ليصل إلى 19.4 دولار عام 2000[15].

وبالتالى لم يكن غريباً أن تتصاعد الدعوات مطالبةً بمضاعفة المساعدات المالية للدول النامية عموماً، ولأفريقيا خصوصاً كما تركز الجهد الأكبر خلال عام 2002 على تفعيل مبادرة نيباد NEPAD كسبيل لزيادة المعونات المباشرة لأفريقيا بشرط تحسين أداء الحكومات سياسياً ومالياً واحترام حقوق الإنسان وقد تجلى ذلك فى المناقشات التى شهدتها أروقة الجمعية العامة للأمم المتحدة فى 2002/9/16، وفى قمة ديربن فى يوليو من العام ذاته، ومناقشات قمة الثمانى، وخلال اجتماعات صندوق النقد الدولى. ومع ذلك فإن كل هذه القعقعة لم تؤت ثمارها، فقد اكتفت الدول المانحة بوضع خطط عمل قاصرة وغير فعالة تركز على الجوانب الخالية من الأعباء المالية؛ كتسوية الصراعات، وتحسين أداء الحكومات، وتشجيع استثمارات القطاع الخاص[16].

وهكذا اهتمت الدراسة بالتعرف على رأى المواطنين الأفارقة بخصوص هذه القضية، الأمر الذى تتجلى نتائجه فى جدول (19)

جدول (19)

الرأى فى مدى كون نجاح التكامل الأفريقى مرهوناً بالمساعدات الغربية

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	238	21.0
2- أوافق بشدة	88	7.8
3- أعترض	434	38.3
4- أعترض بشدة	286	25.2
5- لا أعلم	88	7.8
- المجموع	1134	100.0

ومن الجدول السابق بدا ارتفاع نسبة المعارضين للقول بأن التكامل الأفريقى مرهون بالمساعدات الغربية، فقد بلغت نسبتهم ما يربو على ثلث العينة، حيث أبدى اعتراضه على هذا الرأى 434 مواطناً أفريقياً، بينما بلغت نسبة المعارضين بشدة اكثر من الربع من إجمالى العينة، حيث اعرب 286 مواطناً عن معارضتهم الشديدة لهذا القول.

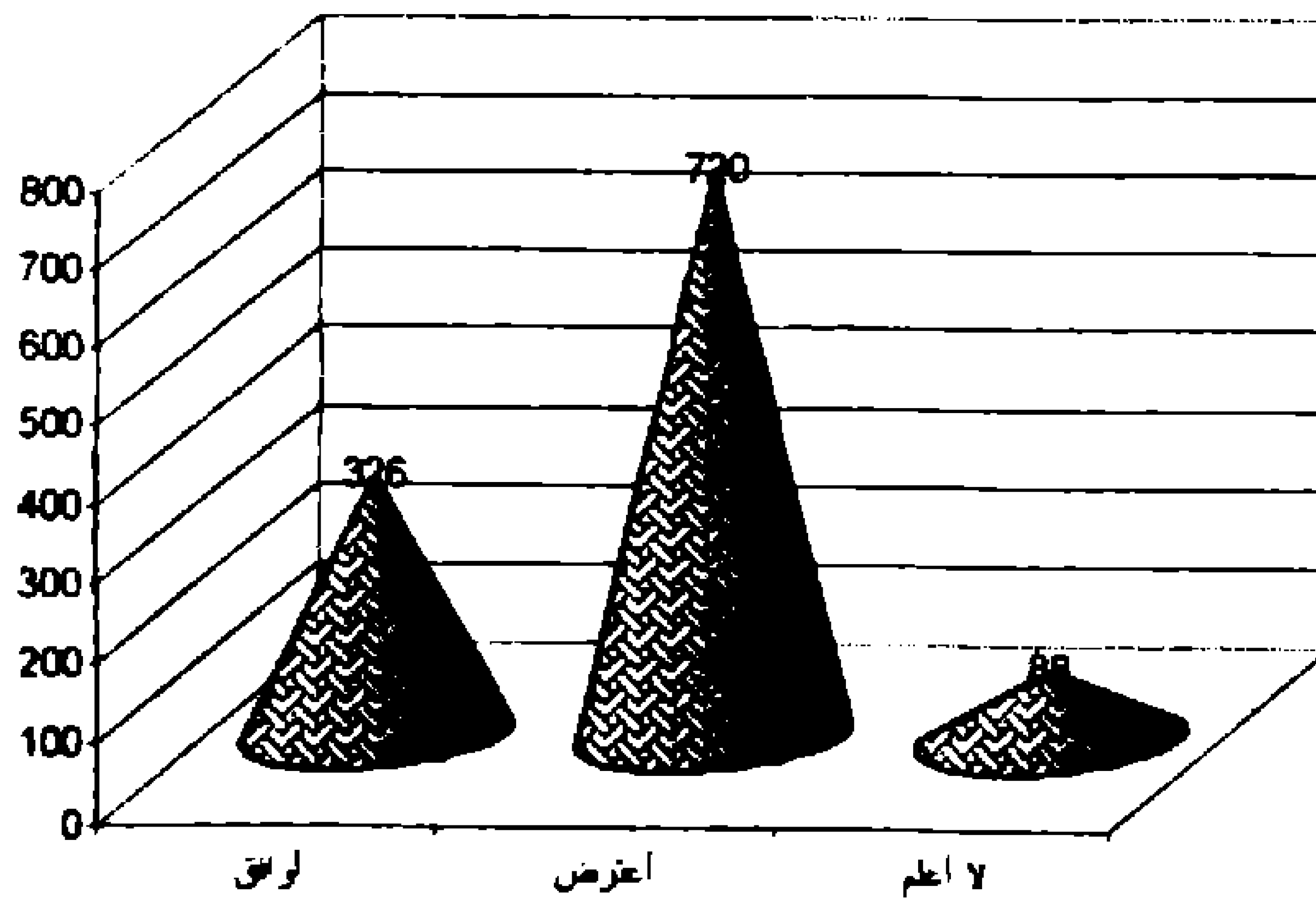
وفى المقابل، جاء الموافقون على القول بأن التكامل الأفريقى مرهون بالمساعدات الغربية فى الترتيب الثالث، فقد بلغت نسبتهم أكثر من خُمس عينة الدراسة، حيث أعرب عن هذا الموقف 238 مواطناً أفريقياً.

هذا على حين جاءت نسبة الموافقين بشدة على هذا القول دون غيرها من النسب بكثير، فقد أفصح 88 مواطناً أفريقياً عن موافقتهم الشديدة على هذا القول بما يقل عن 8% من عينة الدراسة.

وأخيراً، فقد بلغ عدد الذين لا يعلمون، ومن ثم غير المهتمين، 88 مواطناً أفريقياً بنسبة ناهزت 8% من إجمالى العينة موضع الدراسة الراهنة، الأمر الذى يكشف عنه الشكل رقم (14).

شكل (14)

الرأى فى مدى كون نجاح التكامل الأفريقى مرهوناً بالمساعدات الغربية



ويوضح الشكل السابق ارتفاع نسبة المعارضين عموماً، فقد بلغت63.5% من إجمالى العينة، وبما يناهز ثلثيها، حيث أبدى 720 مواطناً أفريقياً اعتراضهم على الربط بين المساعدات الأوروبية والأمريكية ونجاح تجارب التكامل الأفريقى.

وفى المقابل، بلغت نسبة الموافقين عموماً حوالى 28.8% بما يربو قليلاً على ربع عينة الدراسة، فقد رأى 326 مواطناً أن نجاح التكامل الاقليمي في افريقيا رهن بمساعدات العالم المتقدم. بينما بلغت نسبة الذين لا يعلمون 7.8% من إجمالى العينة.

ويبدو أن النسبة الأكبر من العينة قد رفضت الربط الحاسم بين المساعدات الغربية وفرص نجاح التكامل فى أفريقيا، نظراً لوجود عوامل كثيرة قد تتجاوز تأثير تلك المساعدات، وأنه ليس شائعاً أن ثمة مساعدات قد اقترنت بشروط معينة تتصل بالتكامل بين الدول الأفريقية، بيد أن النسبة الموافقة على هذا الرأى ترى التأثير الناجم عن المشروطية التى تكتنف هذه المساعدات بما قد تنطوى عليه من تفعيل للعلاقات مع الدول المانحة على حساب فرص التكامل بين الدول الأفريقية.

الهوامش والمراجع

[1] G. A. Jacobsen& M.H.Lipman; **Political Science** (New York, Barnes&Noble Books, 2nd Ed, 1979), p39., Lasswell & Kaplan, **Power and Society: A Framework For Political Inquiry.** (New Haven, Conn: Yale University Press, 1950), p 177.

[2] د. حمدى عبد الرحمن حسن، الصراعات في أفريقيا، **مرجع سابق**.

[3] أوستيا آجبو، **مرجع سابق**، ص ص 105-106.

[4] د. حمدى عبد الرحمن حسن، **قضايا فى النظم السياسية الأفريقية، مرجع سابق**، ص207.

[5] لمزيد من التفاصيل عن الحروب الأهلية فى أفريقيا وآثارها المأساوية، انظر:

- مركز البحوث الأفريقية، **مرجع سابق**، ص ص 207-216، - د. صبحى على قنصوة، **مرجع سابق**، ص ص27-33، ريتشارد ساندبروك، **مرجع سابق**، ص318.

[6] تشير البيانات إلى أن الإنفاق العسكرى لدول أفريقيا جنوب الصحراء قد تزايد بمعدلات سريعة خلال الخمسينيات، وتصاعدت هذه المعدلات بشدة فى السبعينيات. وقد أكدت بيانات المنظمة الأمريكية لضبط ونزع التسلح (Acda) أنه فى الفترة 1973-1983 زاد بنسبة 118% ، وأن نسبة هذا الإنفاق إلى الناتج المحلى الإجمالى بلغت 67%. انظر:

- Kwabena Gimayah-Brempong, **op.cit.**, p 79.

[7] لمزيد عن اللاجئين فى أفريقيا، انظر:

-Constance G. Anthony, **op.cit.**, pp 574-587.

- مركز البحوث الأفريقية، **مرجع سابق**، ص ص219-225.

[8] أوستيا أجبو، **مرجع سابق**، ص ص 106-107.

[9] لمزيد انظر:

- Peter J. Schraeder; From Berlin 1884 to 1989: Foreign Assistance and French, American and Japanese Competition in Francophone Africa, **The Journal of Modern African Studies**, (vol. 33, no.4 , Dec 1995), pp 539-567.

[10] عز الدين شكرى، **مرجع سابق**، ص ص 49-50.

[11] **المرجع السابق**، ص 50.

[12] سيفرين روجامومو، **مرجع سابق**، ص ص 52-53. وكذلك: كوامى نينسن، **مرجع سابق**، ص54.

[13] -http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C6306927-A536-4E90-AB09-3E5A06A3CFB6.htm

[14] - http://web2.ahram.org.eg/Scripts/arab/getpage.asp?20/7/2002

[15] سيفرين روجامومو، **مرجع سابق**، ص 55.

[16] انظر فى ذلك:

- http://web2.ahram.org.eg/Scripts/arab/getpage.asp?17/9/2002

- http://web2.ahram.org.eg/Scripts/arab/getpage.asp?29/9/2002.

- http://web2.ahram.org.eg/Scripts/arab/getpage.asp?30/9/2002.

المبحث الرابع

تقييم التكامل الأفريقى

المبحث الرابع
تقييم التكامل الأفريقى

بدأت خطوات التكامل بين الدول الأفريقية منذ مراحل مبكرة لاستقلال الدول الأفريقية في بدايات النصف الثانى من القرن العشرين، وعلى مدى الخمسين عاماً التالية شهدت القارة العديد من تجارب التكامل ومشروعات الوحدة، والتى تفاوتت من حيث النشاط ما بين تجارب تكامل اقتصادى، أو خاصة بتنمية أحواض الأنهار الدولية، أو متعلقة بالتنسيق السياسى والأمنى، وإن كان الكثير منها يجمع بين أكثر من هدف وينطوى على أكثر من نشاط، كما تباينت هذه التجمعات والمنظمات التكاملية من حيث عدد الدول المندرجة فيها ما بين المنظمة الأم (منظمة الوحدة الأفريقية التى تحولت إلى الاتحاد الأفريقى) التى تضم كل الدول الأفريقية، والكثير من التجمعات التى تضم عدداً من الدول.

ومن ناحية أخرى، وبعد عقود من إنشائها، فقد تباينت هذه التجمعات من حيث فرصها ونصيبها من النجاح، كما تنوعت المعوقات والتحديات التى واجهتها.

وفى المرحلة الراهنة تمثل العولمة أهم التحديات المفروضة التى تواجه القارة، حيث تجبرها على الاندماج الكامل فى السوق الرأسمالية الدولية، وترغمها على الانصياع التام للقواعد التى تحركه، حتى وإن تناقضت مع أهدافها وارتباطاتها الإقليمية الرامية لتحقيق التكامل والوحدة.

وقد كان من الأهمية بمكان أن تسعى الدراسة للتعرف على رأى المواطنين الأفارقة فى هذه القضايا بما يكشف لنا عن تقييمهم العام لواقع التكامل الأفريقى.

1- تقييم خطوات التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال

بعد سنتين من مؤتمر سرت بليبيا، حيث وقع على القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، صادق مؤتمر القمة الأفريقي في دورته الـ 38 على إنشاء هذا الاتحاد

بديلا لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكانت مدينة ديربان بجنوب أفريقيا مقر انعقاد أول قمة لهذا الاتحاد الجديد من 8 إلى 10 يوليو 2002[1].

وهكذا ودعت القارة الأفريقية منظمتها الأم (منظمة الوحدة الأفريقية) بعد 39 عاما لتستقبل أخرى وليدة أطلق عليها الاتحاد الأفريقي. لقد كانت الخطوة جريئة وطموحة لاسيما أن المنظمة الراحلة شهدت بين أروقتها وعلى مدى هذه السنوات الطويلة قمما ومؤتمرات، وصدرت عنها بيانات وقرارات كان لها صدى بين جنبات القارة، وكانت ملتقى لمشاعر جياشة من الزعماء الأفارقة المناضلين من أجل حرية بلدانهم وكرامة شعوبهم ووحدة قارتهم[2].

وقد مرت مسيرة التكامل الأفريقية والتطور منذ إنشاء منظمة الوحدة الأفريقية وصولاً إلى الاتحاد الأفريقى بالعديد من المراحل وتجارب التكامل المتنوعة من حيث الأهداف ومجالات الاهتمام، واتخذت هذه التجارب التكاملية شكل التجمعات الإقليمية التى كان إنشاؤها وإنتشارها فى القارة مسايراً للمعطيات الإقليمية والدولية التى توجب التكتل والاندماج كاتجاه عالمى معاصر لاسيما فى زمن العولمة والتكتلات الاقتصادية العملاقة.

لقد اعتبرت تلك التجارب التكاملية الإقليمية سبيلاً لتعزيز الدور الذى تقوم به البلدان الأفريقية ذاتها بحيث تعزز كيانها وتنهض بذاتها بدلاً من التفكك وعدم الاستقرار وكافة المظاهر السلبية ومشاكل عدم الاندماج الوطنى التى تنتشر فى العديد من دول القارة، وبحيث تنبع الحلول من داخل القارة وعلى يد أبنائها.

كما نُظر إلى هذه التجمعات بوصفها سبيلاً لتفعيل التكامل الأفريقى بشكل مرحلى، حيث يمكن من خلالها تفعيل الاندماج الاقتصادى فى القارة، الأمر الذى عبرت عنه مقررات قمة أبوجا 1991م، بل وأكدت عليه وثائق الاتحاد الأفريقى التى أوضحت الأمل فى إنشاء الجماعة الاقتصادية الأفريقية والوصول إلى تحقيق الهدف المنشود عبر السوق الأفريقية المشتركة.

وبالتالى شهدت القارة الأفريقية الكثير من تجارب التكامل الإقليمية التى اعتبرت بمثابة خطوات تؤدى إلى التكامل والوحدة بين الدول الأفريقية، ومن ثم وُجد بالقارة عدد كبير نسبياً من التجمعات الإقليمية على اختلاف أنواعها، لعل من أهمها[3]:

أ. **تجمعات مائية تهدف لتحقيق التعاون فى مجال استخدام الأنهار**: ولعل من أهم أمثلتها:

1- هيئة حوض نهر النيجر التى أنشئت عام 1964م، وتضم دول بنين وبوركينافاسو والكاميرون وتشاد وكوت ديفوار وغينيا والنيجر ومالى ونيجيريا.

2- منظمة تنمية حوض نهر السنغال OMVS التى أنشئت عام 1972م، وتضم مالى وموريتانيا والسنغال وغينيا.

3- اتحاد نهر مانو الذى يضم غينيا وليبيريا وسيراليون.

4- مفوضية حوض بحيرة تشاد CBLT التى تضم فى عضويتها الكاميرون وتشاد والنيجر ونيجيريا وأفريقيا الوسطى.

5- منظمة تهيئة وتنمية نهر كاجيرا التى أنشئت عام 1977م، وتضم رواندا وبوروندى وتنزانيا وأوغندا.

6- منظمة تنمية نهر جامبيا التى أنشئت عام 1978م، وتضم جامبيا وغينيا والسنغال وغينيا بيساو.

7- تجمع دول حوض نهر النيل UNDUGU الذى أنشئ عام 1983م، ويضم مصر والسودان وتنزانيا والكونغو الديموقراطية ورواندا وبوروندى وأفريقيا الوسطى، فضلاً عن إثيوبيا وكينيا وتشاد بوصف مراقب.

ب. **تجمعات اقتصادية ونقدية ومالية تهدف لتحقيق الاتحاد الجمركى وحرية تبادل السلع والخدمات** دون أن تغفل الأهداف الاقتصادية، ونذكر من أهمها:

1- المنظمة المشتركة لأفريقيا وموريشيوس OCEM التى أنشـئت عـام 1965م وتضم بنين وأفريقيا الوسطى وبوركينافاسو والجابون ومالاجاش وموريشيوس ورواندا وليبيريا وكوت ديفوار وغينيا والنيجر والسنغال.

2- اتحاد شرق أفريقيا التى أنشئت عام 1967م، وتضم كينيا وأوغندا وتنزانيا ورواندا.

3- الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECOWAS التى أنشئت عام 1975م، والتى تضم فى عضويتها كل دول إقليم غرب أفريقيا.

4- الجماعة الاقتصادية لدول منطقة البحيرات العظمى التى أنشـئت عـام 1976م، وتضم رواندا وبوروندى والكونغو الديموقراطية.

5- الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ECCAS التى أنشـئت عـام 1983م، والتى تضم فى عضويتها معظم دول إقليم وسط أفريقيا، وهـى رواندا وبوروندى والكاميرون وأفريقيا الوسطى وتشاد والكونغو برازافيل وغينيا والجابون وساوتومى وبرنسيب والكونغو الديموقراطية وأنجولا.

6- الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى SACU الذي أنشئ عـام 1969م، ويضم كلاً من جنوب أفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا.

7- الجماعة الإنمائية لأفريقيا الجنوبيـة SADC التـى أنشـئت عـام 1979م، وتضم أنجولا وجنوب أفريقيا وبوتسوانا وليسوتو وسوازيلاند وناميبيا وجمهورية الكونغو الديموقراطية وموريشيوس وموزمبيق وسيشل وتنزانيا وزامبيا وزيمبابوى ومالاوى.

8- تجمع دول الساحل والصحراء الـذي أنشـئ عـام 1998م، ويضـم بوركينافاسو ومالى والنيجر وتشاد والسودان وأفريقيا الوسطى وإريتريا وجيبـوتى وجامبيا والسنغال ومصر وتونس والمغرب والصومال ونيجيريا وتوجـو وبنـين وليبيريا كمراقب.

9- السوق المشتركة لشرقى وجنوبى أفريقيا COMESA التى أنشئت عام 1982م، وتضم مصر والسودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتى وأوغندا وكينيا ورواندا وبوروندى والكونغو الديموقراطية ومالاوى وسيشل وموريشيوس وجزر القمر ومدغشقر وزامبيا وزيمبابوى وناميبيا وأنجولا وسوازيلاند.

ج. **تجمعات سياسية وأمنية تهدف لتحقيق حد أدنى من التشاور والتنسيق وحل النزاعات**: ولعل من أهم أمثلتها:

1- اتحاد المغرب العربى UAM الذى أنشئ عام 1989م، ويضم ليبيا والجزائر والمملكة المغربية وتونس وموريتانيا، وكانت مصر قد تقدمت بطلب للحصول على العضوية الكاملة فى هذا الاتحاد، حيث حضر وزير الخارجية المصرى الدورة السادسة عشر لوزراء خارجية الاتحاد بصفة مراقب.

2- الهيئة الحكومية للتنمية IGAD التى أنشئت عام 1996م، وتضم السودان وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتى وأوغندا والصومال وكينيا، وكلا من مصر وليبيا كمراقبين.

وبالنظر إلى الأمثلة السابقة يبدو أنه ليس ثمة دولة أفريقية غير مندرجة فى أحد التنظيمات التكاملية، كما أن البعض منها عضو فى عدد منها.

ومع التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى نُظِر إلى هذه التجمعات بوصفها الأساس الراسخ لتدعيم المؤسسات الناشئة للاتحاد الأفريقى، فما تقوم به هذه التجمعات على اختلاف أنشطتها وتوجهاتها تمهد بلا شك وتعد نواة أساسية لتفعيل مؤسسات الاتحاد الأفريقى والنهوض بأنشطته، كما أن زعماء التجمعات الإقليمية السبع الكبرى فى أفريقيا قد عقدوا مداولات فى يونيه 2001 بأديس أبابا مع مسئولى منظمة الوحدة الأفريقية ورئيس بنك التنمية الأفريقى والسكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية لأفريقيا؛ وذلك للتنسيق من أجل إنشاء الاتحاد الأفريقى وتقديم تصور هذه التجمعات لمستقبل العلاقات معه[4].

وقد سعت الدراسة لاستكشاف رؤية المواطنين الأفارقة بشأن تلك الخطوات التكاملية، وما إذا كانت بالفعل تمثل خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال، الأمر الذى تتضح نتائجه فى الجدول (20).

حيث يكشف الجدول عن تباين نسبى فى الآراء إزاء القضية المطروحة، لكن المعترضين جاءوا فى المرتبة الأولى، فقد اعترض على القول بأنه قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال 445 مواطناً أفريقياً بنسبة تربو على 39%، أى أكثر من ثلث عينة الدراسة.

جدول (20)

الرأى فيما إذا كان قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1. أوافق	277	24.4
2. أوافق بشدة	64	5.6
3. أعترض	445	39.2
4. أعترض بشدة	129	11.4
5. لا أعلم	219	19.3
- المجموع	1134	100.0

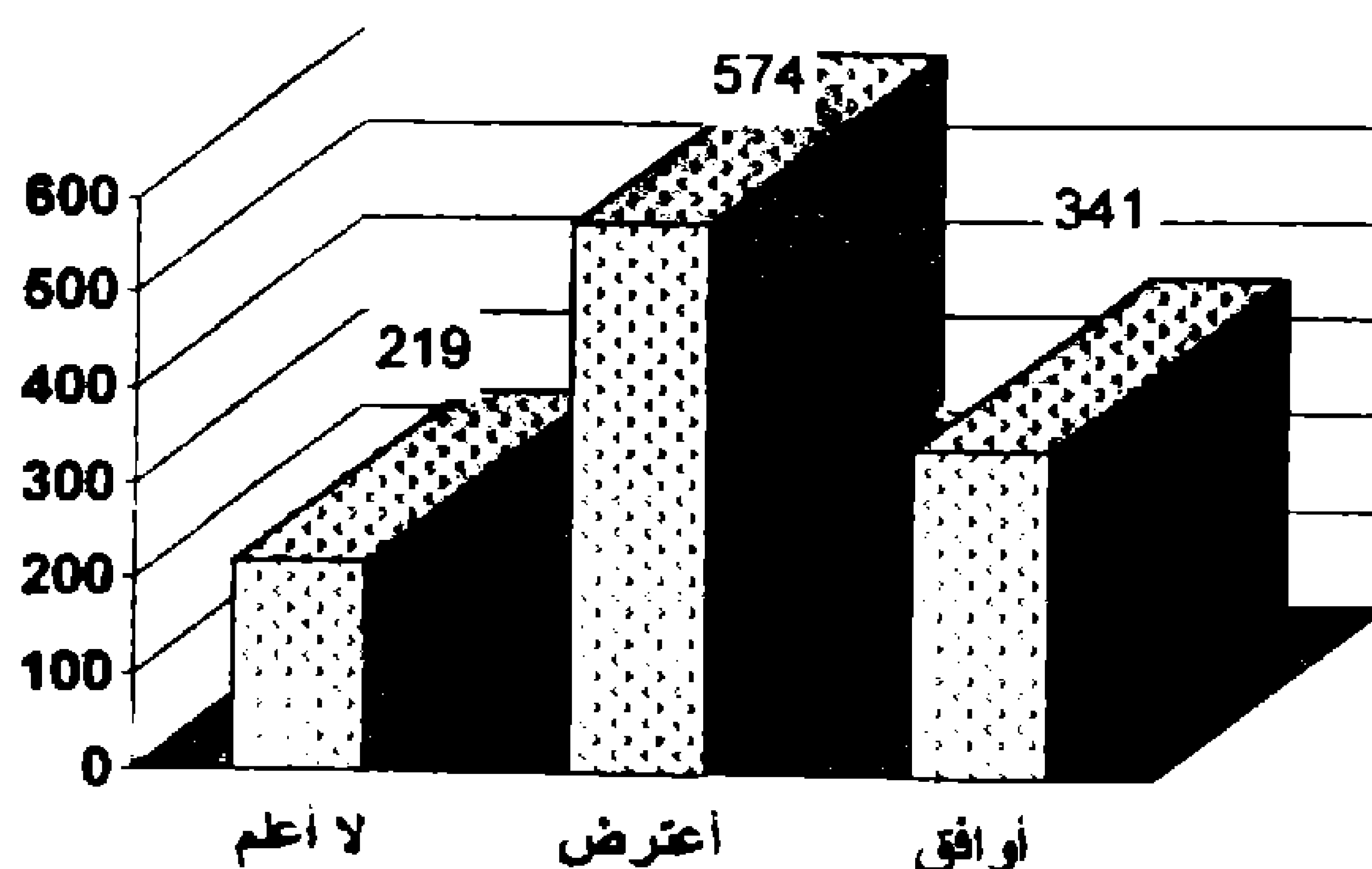
في حين جاء الموافقون فى المرتبة الثانية، حيث أعرب عن موافقته على القول بأنه قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال 277 مواطناً بنسبة تناهز ربع عينة الدراسة، وأبدى 129 مواطناً، بما يربو على خمس العينة، اعتراضهم الشديد على هذا القول. بينما كان الموافقون بشدة نصف هذه النسبة تقريباً.

هذا على حين أفصح 219 مواطناً، بنسبة تناهز خُمس العينة، أنهم لا يعلمون، ومن ثم ليست لديهم القدرة على تكوين أى رأى بشأن هذه القضية، ويمكن القول بأن هذه النسبة تعد مرتفعة فى ضوء المستوى التعليمى للعينة موضع الاستطلاع فيما يعبر عن قدر من عدم الاهتمام بالشئون السياسية فى القارة. ويلخص شكل (15) هذه النتائج بوضوح.

حيث يتضح من الشكل ارتفاع نسبة المعترضين على القول بأنه قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال، فقد بلغت نسبتهم نحو 51% من إجمالى العينة (574 مواطناً).

شكل (15)

الرأى فيما إذا كان قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال



وفى المقابل بلغت نسبة المبحوثين الموافقين على هذا القول 30% فقط من إجمالى العينة (341 مواطناً). كما نلاحظ ارتفاع نسبة الذين لا يعلمون حيث بلغت نسبتهم 19.3% من إجمالى العينة (219 مواطناً)، وتبدو هذه النسبة مثيرة للانتباه فى ضوء المستوى التعليمى المرتفع، وأهمية القضية موضع السؤال، الأمر الذى يرجع إلى عدم الاهتمام بالسياسة عموماً، والسياسة الأفريقية بوجه خاص.

وبالنظر إلى تأثير السن على رأى المواطنين فيما إذا كان قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال، أوضحت النتائج أنه ليس ثمة فروق معنوية بين فئات السن المختلفة، حيث بدا أن الاعتراض كان غالباً على عينة الدراسة بأقسامها بصرف النظر عن التباينات العمرية. (انظر جدول 43 بالملحق الإحصائى).

وعلى صعيد الاختلاف فى مهن المبحوثين فيما إذا كان قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال، أوضحت النتائج أنه ليس ثمة فروق معنوية بين كل من الطلاب وأصحاب المهن الأكاديمية وأصحاب المهن الأخرى، حيث بدا أن الاعتراض كان غالباً على عينة الدراسة بأقسامها وبصرف النظر عن التباين الوظيفى. (انظر جدول 44 بالملحق الإحصائى).

وبخصوص تباين موقف مواطنى الشمال الأفريقى عن موقف مواطنى أفريقيا جنوب الصحراء فيما إذا كان قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال، كشفت النتائج عن فروق معنوية بين مواطنى الشمال الأفريقى ونظرائهم من مواطنى القارة جنوب الصحراء. فقد كان اعتراض مواطنى الشمال الأفريقى على هذا الرأى أكبر من نظرائهم من مواطنى جنوب الصحراء. (انظر جدول 45 بالملحق الإحصائى).

2- تقييم فاعلية التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال

تساهم التجمعات الإقليمية بشكل عام فى تحقيق مجموعة من المزايا والفوائد والمنافع المشتركة للدول الداخلة فى التجمع. وقد تمثل الهدف المعلن لمعظم، إن لم يكن كل، التجمعات الأفريقية فى تحقيق الوحدة والاندماج والتعاون ومكافحة الفقر، وبدا أن هذا الهدف يحظى بالأولوية حتى بالنسبة لتلك التجمعات التى غُلِّفت بإطار سياسى أو غلبت السياسة والأمن على الاقتصاد كما يحدث أحياناً فى بعض التجمعات حالياً، كما هو الحال فى الإيجاد، أو فى تجمع الساحل والصحراء، فضلاً

عن التجمعات التى برز دورها مؤخراً فى كل من الجوانب السياسية والأمنية مع الجوانب الاقتصادية وإجراءات التكامل من جانب آخر، ولعل أبرز مثال لذلك تجمعا السادك فى الجنوب الأفريقى، والإيكواس فى غرب أفريقيا.

ويلاحظ أن هناك تفاوتاً كبيراً بين التجمعات التى شهدتها، وتشهدها، القارة الأفريقية على صعيد الموارد والإمكانات البشرية والمادية، فعلى حين تظهر ضخامة التجمعات الإقليمية الكبرى مثل تجمع دول الساحل والصحراء، وتجمع الكوميسا، وتجمع السادك، وتجمع الإيكواس، وتجمع الإيكاس، ومنظمة الإيجاد، واتحاد المغرب العربى، يظهر فى المقابل ضعف وهشاشة العديد من التجمعات الأخرى فى القارة على اختلاف أنواعها واتجاهاتها.

ويبدو اختلاف نمط المشكلات التى تواجه كل تجمع أو منظمة تكاملية ما بين مشكلات الاندماج الوطنى وعدم الاستقرار السياسى، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية التى تصادف كلا منها، ومن ثم يثار التساؤل حول مدى قدرة هذه التجمعات والتجارب التكاملية على مواجهة المشكلات التى تواجهها، وبالتالى مدى فاعليتها وقدرتها على الإنجاز[5].

وفى هذا الصدد نتذكر نجاح منظمة الوحدة الأفريقية فى استكمال استقلال القارة، والقضاء على نظم التفرقة العنصرية فيها، والحفاظ على الحدود بما يقى القارة من الانزلاق إلى دوامة الصراعات والحروب، كما نتذكر الإنجاز الخاص بتجمع الإيكواس فى حفظ الأمن والسلام فى ليبيريا وسيراليون، وفى مواجهة التمرد الحادث فى كوت ديفوار، ويدخل فى هذا الصدد دور الإيجاد فى توقيع بروتوكول مشاكوس بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان فى 2002م، وكذلك دور السادك فى حل الأزمة فى زيمبابوى، ومن قبلها الحرب الأهلية فى أنجولا، فضلاً عن العمل على التوصل إلى اتفاق لحل قضية الكونغو الديموقراطية مع بلدان الجوار برعاية رئيس جنوب أفريقيا فى 2002م.

ويسجل أيضاً فى سجل الإنجازات مدى قدرة التجمعات الإقليمية على رفع متوسط الدخل الفردى، وتحقيق مؤشرات طيبة نسبياً فى مجال التنمية البشرية، ورفع معدلات النمو، وإن كنا نلاحظ تفاوتاً بين التجمعات بهذا الشأن؛ فالغرب الأفريقى أكثر قدرة على اتخاذ وتنفيذ القرارات الاقتصادية مقارنةً بالمناطق الأخرى، ففى المقابل يبدو عدم التزام بعض أعضاء الكوميسا بقواعد التعريفات الجمركية المتفق عليها وتغليبهم المصلحة الخاصة على مصلحة التجمع.

ويبرز كذلك دور التجمعات والتجارب التكاملية فى مواجهة العوامل والتأثيرات الخارجية، ومدى قدرتها على الحد من التدخل الأجنبى فى الشئون الأفريقية؛ وقد برز هذا فى تجمع الإيكاس حيث ظهرت التأثيرات الخارجية والإقليمية فى الكونغو الديموقراطية، وفى المقابل، وعلى الرغم من الضغوط التى مارستها بريطانيا والولايات المتحدة على زيمبابوى بخصوص مشكلة المزارعين البيض، إلا أن تجمع السادك قد استطاع امتصاص حدة التوتر وتجنيب زيمبابوى عزلة إقليمية محتملة ضدها، وتم تجاوز الأثر الخارجى، والعمل على حل المشكلات فى إطار إقليمى[6].

وبالرغم من جوانب النجاح المذكورة فإن الرأى المقابل يؤكد محدودية الإنجازات التى حققتها تلك التجارب التكاملية؛ فالقارة ما زالت ترزح تحت وطأة الكثير من المشكلات والحروب والتحديات التى ما زالت تستنزف طاقاتها وفرصها فى التنمية، وأن النمو المتحقق فى ظل بعض التجمعات ما زال أقل من المعدلات المأمولة التى تواكب المتوسط العالمى مما أدى إلى التشكك فى مدى جدوى هذه التجارب التكاملية، الأمر الذى دفع البعض للقول بأن التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى لا يعبر عن أى تطور نوعى، وأنه لا يعدو مجرد تغيير فى المسميات[7].

ولا شك فى أن الجدل بشأن فاعلية التجمعات والتجارب التكاملية فى أفريقيا كان دافعاً مهماً كى نستطلع رأى المواطنين الأفارقة بشأن فاعلية تجارب التكامل المختلفة بين الدول الأفريقية، وما إذا كانت جهود التكامل قد نجحت فى تحقيق معظم الأهداف التى سعت إليها. وسوف نعرض للنتائج الخاصة بها فى جدول(21)

جدول (21)

الرأى فى مدى نجاح جهود التكامل السابقة

بين الدول الأفريقية

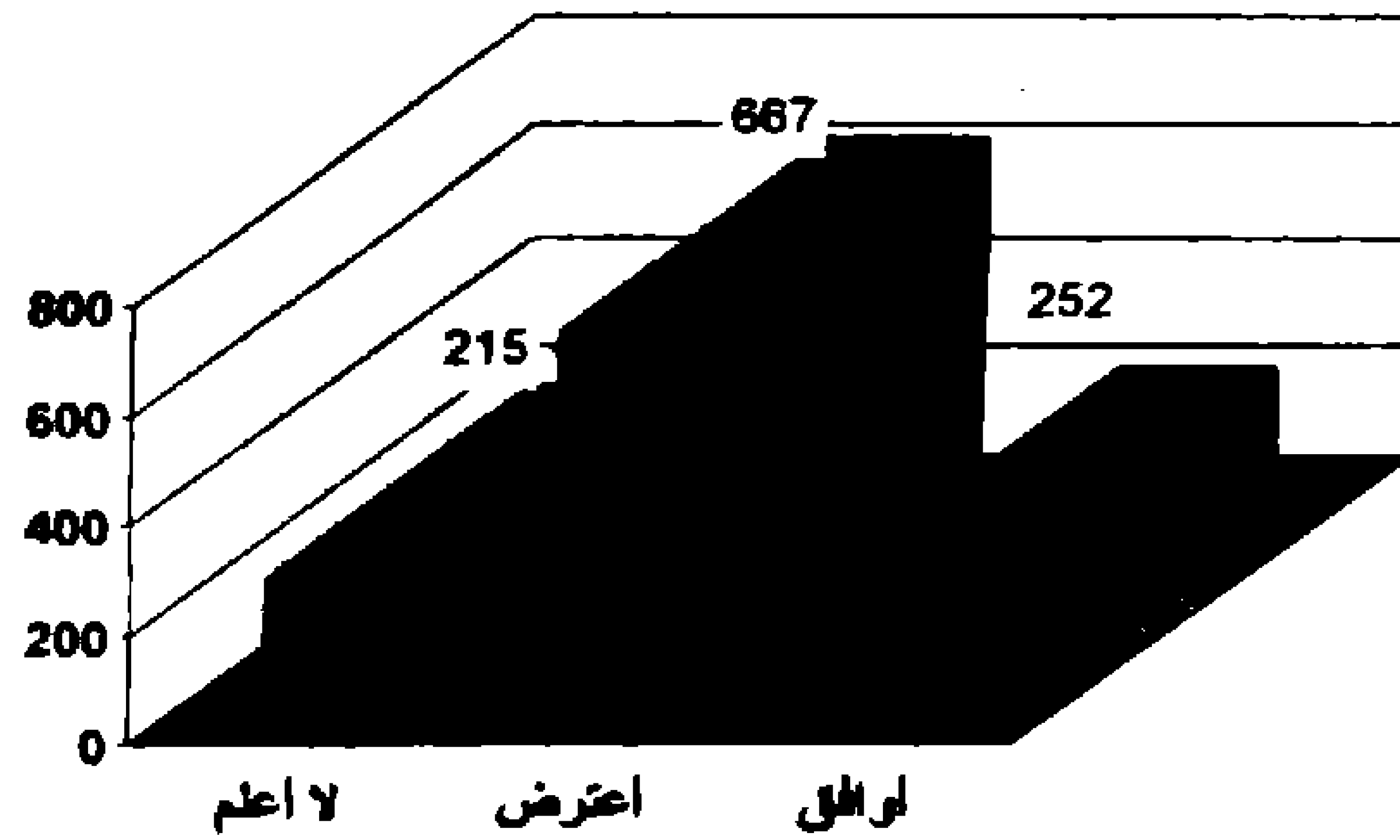
البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	203	17.9
2- أوافق بشدة	49	4.3
3- أعترض	517	45.6
4- أعترض بشدة	150	13.2
5- لا أعلم	215	19.0
- المجموع	1134	100.0

ويؤكد الجدول السابق التباين النسبى فى الآراء والذى تجلى بشأن القضية السابقة، فالمعترضون جاءوا فى المرتبة الأولى، إذ اعترض على القول بأن جهود التكامل السابقة بين الدول الأفريقية قد نجحت فى تحقيق معظم الأهداف التى سعت إليها 517 مواطناً أفريقياً بنسبة تناهز 46%، أى ما يقارب نصف عينة الدراسة، وجاء الموافقون فى المرتبة الثانية، حيث أعرب عن موافقته على القول بأن جهود التكامل السابقة بين الدول الأفريقية قد نجحت فى تحقيق معظم الأهداف التى سعت إليها 203 مواطنين، بنسبة تناهز خُمس عينة الدراسة، وأبدى 150 مواطناً، بما يربو على 13% من إجمالى العينة، اعتراضهم الشديد على هذا القول، بينما كان الموافقون بشدة ثُلث هذه النسبة تقريباً.

هذا على حين أفصح 215 مواطناً، بنسبة تناهز خُمس العينة، عن أنهم لا يعلمون، ومن ثم ليست لديهم القدرة على تكوين أى رأى بشأن هذه القضية. ويلخص شكل (16) هذه النتائج بوضوح.

شكل (16)

الرأى فى مدى نجاح جهود التكامل السابقة بين الدول الأفريقية



ويكشف الشكل السابق عن ارتفاع نسبة المعارضين حيث بلغت نسبتهم حوالى 59.0% (667 مواطناً)، فى حين بلغت نسبة الموافقين ما يربو على 22.0% من إجمالى العينة (252 مواطناً)، بينما بلغ عدد الذين لا يعرفون نحو خُمس العينة (215 مواطناً) فيما يتعلق بمدى جدوى جهود التكامل السابقة بين الدول الأفريقية فى تحقيق معظم الأهداف التى سعت إليها.

وبالنظر إلى تأثير السن على رأى المواطنين فى مدى نجاح جهود التكامل السابقة، أوضحت النتائج فروقاً معنوية بين فئات السن المختلفة، حيث بدا أن تزايد درجة الاعتراض ارتبط بارتفاع السن، الأمر الذى يؤكد أن الأجيال الأكبر تحتفظ بخبرات سلبية عن جهود التكامل فى أفريقيا على نحو يفوق لاحقتها. (انظر جدول 46 بالملحق الإحصائى).

وعلى صعيد الاختلاف فى مهن المبحوثين فى مدى نجاح جهود التكامل السابقة، أوضحت النتائج فروقاً معنوية بين كل من الطلاب وأصحاب المهن الأكاديمية وأصحاب المهن الأخرى، حيث بدا أن المنتمين للمهن الأخرى كانوا أكثر اعتراضاً على هذا القول من نظرائهم أصحاب المهن الأكاديمية والإعلامية الذين أعربوا عن درجة أعلى من الاعتراض تفوق الطلاب. (انظر جدول 47 بالملحق الإحصائى).

وبخصوص تباين موقف مواطنى الشمال الأفريقى عن موقف مواطنى أفريقيا جنوب الصحراء فى مدى نجاح جهود التكامل السابقة، كشفت النتائج عن فروق معنوية بين مواطنى الشمال الأفريقى ونظرائهم من مواطنى القارة جنوب الصحراء، فقد كان اعتراض مواطنى الشمال الأفريقى على هذا الرأى أكبر من نظرائهم من مواطنى جنوب الصحراء. (انظر جدول 48 بالملحق الإحصائى).

3- تقييم مدى الثقة فى التكامل الأفريقى

اعترضت النسبة الأكبر من المبحوثين على القول بأن جهود التكامل قد نجحت فى تحقيق معظم الأهداف التى سعت إليها، ويبدو هذا منطقياً فى ضوء استمرار معاناة الشعوب الأفريقية من الكثير من المشكلات المزمنة التى تعانى منها، كما أن تجارب التكامل أو الوحدة لم تسفر عن إيقاف عملية تهميش القارة على المستوى العالمى.

لقد أوضح المبحوثون العديد من العوامل التى عدوها مسئولة عن الفشل من قبيل طبيعة النظم التسلطية فى القارة، وسبل تعاملها مع القضايا الناجمة عن التعدد العرقى واللغوى والدينى، وانتشار الفقر فى ربوع القارة، والعلاقات غير المتكافئة مع الدول الغربية[8].

وربما يتوقع البعض أن عقوداً من تجارب الوحدة والتكامل محدودة النجاح قد تدفع إلى عدم الإيمان بجدوى جهود التكامل بين بلدان القارة، وبعبارة أخرى، فقدان الثقة فى فكرة التكامل الأفريقى فى حد ذاتها. ومن ثم كان حرياً بالدراسة أن

تستوضح مدى ثقة المواطنين الأفارقة فى تجارب التكامل، الأمر الذى يتجلى فيما إذا كانوا يلتمسون العذر لمؤسسات التكامل فى محدودية النجاح. ويوضح الجدول (22) النتائج الخاصة بهذا البعد.

جدول (22)

الرأى فيما إذا كان التكامل يحتاج إلى وقت طويل ليؤتى ثماره

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	593	52.3
2- أوافق بشدة	347	30.6
3- أعترض	122	10.8
4- أعترض بشدة	26	2.3
5- لا أعلم	46	4.1
- المجموع	1134	100.0

ويؤكد الجدول السابق قدراً ملحوظاً من الاتفاق فى الآراء حول القول بأن التكامل يحتاج إلى وقت طويل ليؤتى ثماره، فالموافقون جاءوا فى المرتبة الأولى، إذ أعرب عن موافقته على هذا القول 593 مواطناً أفريقياً بنسبة تربو على 52.0%، أى ما يزيد على نصف عينة الدراسة.

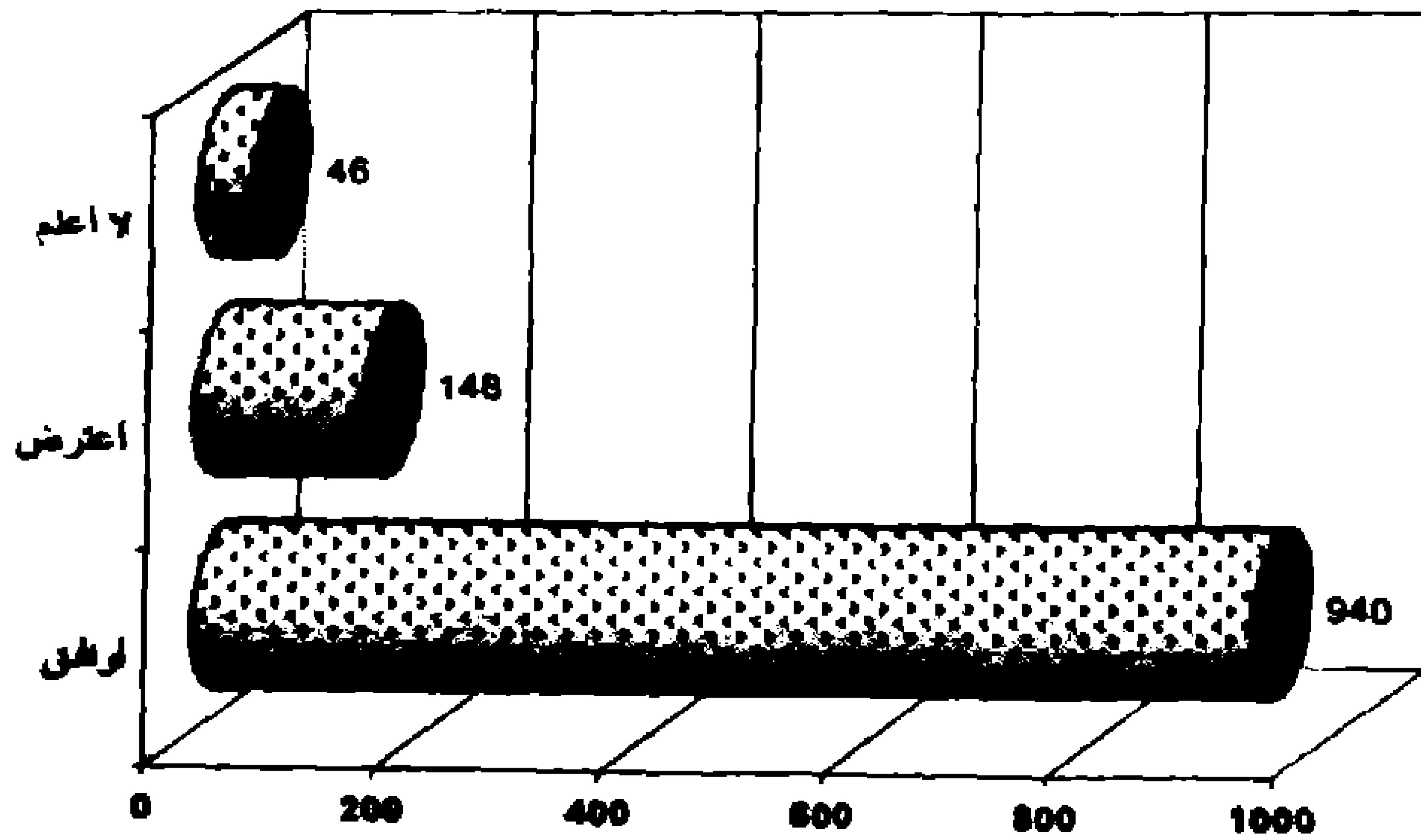
وقد جاء الموافقون بشدة على هذا الرأى فى المرتبة الثانية، حيث أكد ذلك 347 مواطناً، بنسبة تناهز ثُلث عينة الدراسة.

وبفارق ملحوظ جاء المعترضون فى الترتيب الثالث، حيث أبدى 122 مواطناً اعتراضهم عليه بما يقارب 11% من إجمالى العينة، كما أبدت نسبة محدودة للغاية قوامها 2.3% من العينة (26 مواطناً) اعتراضهم الشديد على هذا القول.

هذا على حين أفصح 46 مواطناً، بنسبة قدرها نحو 4.0% من العينة، أنهم لا يعلمون، ومن ثم ليست لديهم القدرة على تكوين أى رأى بشأن هذه القضية. ويلخص شكل (17) هذه النتائج بوضوح.

شكل (17)

الرأى فيما إذا كان التكامل يحتاج إلى وقت طويل ليؤتى ثماره



ويوضح الشكل السابق ارتفاع نسبة الموافقين على القول بأن التكامل يحتاج لوقت طويل كي يؤتى ثماره، حيث بلغت نسبتهم حوالى 83.0% (940 مواطناً)، الأمر الذى يعنى استمرار الثقة فى فكرة التكامل الأفريقى فى حد ذاتها، وبالتالى فإن أداءً أفضل قد يتيح التغلب على المعوقات، وسيؤدى بالضرورة إلى مؤشرات أعلى للنجاح.

وفى المقابل بلغت نسبة المعارضين ما يربو على 13.0% فقط من إجمالى العينة (148 مواطناً)، الأمر الذى يؤكد على درجة عالية من التوافق فى الرأى إزاء الطرح المذكور، وأن مشروعات التكامل الأفريقى تحتاج لكثير من الصبر عليها لكى تحقق أهدافها وتؤتى ثمارها.

وبالنظر إلى تأثير السن على رأى المواطنين فيما إذا كان التكامل يحتاج إلى وقت طويل كي يؤتى ثماره، أوضحت النتائج فروقاً معنوية بين فئات السن

المختلفة، حيث بدا أن الفئة الأصغر قد عبرت عن درجة أعلى من الاعتراض على هذا القول مقارنة بالفئات الأكبر سناً، وهو ما يؤكد ما ذهبنا إليه بشأن احتفاظ الأجيال الأكبر بخبرات سلبية عن جهود التكامل فى أفريقيا على نحو يفوق لاحقتها، كما أن الأجيال الأصغر سناً يتوافر لديها قدر من المثالية إزاء التكامل والوحدة يجعلها تأمل فى نجاحه السريع. (انظر جدول 49 بالملحق الإحصائى).

وعلى صعيد الاختلاف فى مهن المبحوثين فيما إذا كان التكامل يحتاج إلى وقت طويل كي يؤتى ثماره، أوضحت النتائج أنه ليس ثمة فروق معنوية بين كل من الطلاب وأصحاب المهن الأكاديمية وأصحاب المهن الأخرى، حيث بدا أن الموافقة على هذا الرأى كانت طاغية على نحو تجاوز التباينات المهنية بين المبحوثين. (انظر جدول 50 بالملحق الإحصائى).

وبخصوص تباين موقف مواطنى الشمال الأفريقى عن موقف مواطنى أفريقيا جنوب الصحراء فيما إذا كان التكامل يحتاج إلى وقت طويل كي يؤتى ثماره، كشفت النتائج عن فروق معنوية بين مواطنى الشمال الأفريقى ونظرائهم من مواطنى القارة جنوب الصحراء، فقد كان اتفاق مواطنى الشمال الأفريقى على هذا الرأى أكبر من نظرائهم من مواطنى جنوب الصحراء. (انظر جدول 51 بالملحق الإحصائى).

4- التكامل مع الدول المتقدمة كاستراتيجية بديلة للتكامل الأفريقى

زاد الاهتمام بالتكامل الإقليمى مع زيادة وتيرة العولمة، إذ حرصت الدول على تفعيل القائم منها، أو إنشاء كيانات إقليمية جديدة لتدعم موقفها إزاء العولمة. وقد شهدت أفريقيا نشاطاً من هذا النوع.

ونظراً لضعف المجهود التنموى المبذول فى السنوات الماضية، يرى البعض أن تحديات العولمة تلقى بالعبء الأكبر على كاهل هذه الكيانات الإقليمية[9].

ولعل الأمر الأكثر خطورة على مسيرة التكامل الأفريقى هو المتعلق بالمتغيرات العالمية والمحلية التى أملتها ظروف العولمة التى اقترنت بإنشاء منظمة

التجارة العالمية WTO، وبتصاعد دور كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير، وقد تواكب هذا مع بروز التكتلات الاقتصادية الكبرى على الصعيد العالمى، الأمر الذى أملى ظروفاً معينة على القارة في توجيه اقتصاداتها، ولم تعد مقاليد السياسات الاقتصادية الداخلية، ومن ثم الإقليمية، بيد الدول الأفريقية، ولا مؤسساتها التكاملية، وهو ما أضعف دور هذه المؤسسات فى صياغة أو توجيه عملية التنمية فى القارة الأفريقية، وينهض دليلاً على ذلك ما جاء فى إعلان الجزائر الصادر عن القمة العادية رقم 35 لمنظمة الوحدة الأفريقية فى يوليو 1999م، من "أن القادة الأفارقة يساورهم شك كبير فى قدرة بلدانهم على التكيف مع متطلبات العولمة وتحدياتها بمفهوم سياسى واقتصادى واجتماعى شامل"[10]

وربما كان هذا الواقع دافعاً للتساؤل عن جدوى الجهود المبذولة لتحقيق التكامل بين الدول الأفريقية، وما إذا كان من الأجدى أن تدعم الدول الأفريقية ارتباطاتها مع المراكز الدولية المتقدمة التى تملك بالفعل إمكانات التأثير على سياساتها وتوجهاتها التنموية.

3- لقد كان هذا البديل ماثلاً على الدوام فى إطار العلاقات الخاصة بين الدول الغربية، ولاسيما الاستعمارية السابقة، والدول الأفريقية، غير أن الجدل بشأنه يبقى محتدماً، فبينما يصفه البعض بأنه نوع من العلاقات الخاصة أو الشراكة Partnership مع المراكز الدولية الكبرى، يراه الكثيرون تبعية Dependency من قبل الدول الأفريقية التى تحتل وضعاً طرفياً فى النظام الاقتصادى العالمى والدول الرأسمالية المتقدمة التى تحتل وضعاً مركزياً فيه.

وقد بدا من نتائج الاستطلاع التى عرضنا لها فيما سبق أن المبحوثين ليسوا بمنأى عن هذا الجدل، فبينما اعترض ثلثا المبحوثين على الربط بين نجاح التكامل الأفريقى والمساعدات الغربية كانت النسبة الباقية منهم موافقةً على ذلك. ورغم غلبة الاعتراض الشديد على القول بأن الدول الغربية لديها رغبة فى مساعدة الدول

الأفريقية على تحقيق التكامل إلا أن النسبة الباقية قد توزعت بين الموافقين وبين من لا يعرفون، وبالتالى كان من الضرورة بمكان أن نستطلع رأى المواطنين الأفارقة فيما إذا كان التكامل مع الدول المتقدمة يعد استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل العولمة. أنظر الجدول (23).

حيث يبدو من الجدول تباين نسبى فى الآراء إزاء القضية المطروحة، وإن كان الرأى العام يميل نحو الاعتراض بدرجات متفاوتة، ومن ثم فقد جاء المعترضون فى المرتبة الأولى، إذ اعترض على القول بأن التكامل مع الدول المتقدمة يعد استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل العولمة 427 مواطناً أفريقياً بنسبة تناهز 38.0%، أى أكثر من ثلث عينة الدراسة.

جدول (23)

الرأى فيما إذا كان التكامل مع الدول المتقدمة يعد استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل العولمة

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	265	23.4
2- أوافق بشدة	143	12.6
3- أعترض	427	37.7
4- أعترض بشدة	211	18.6
5- لا أعلم	88	7.8
- المجموع	1134	100.0

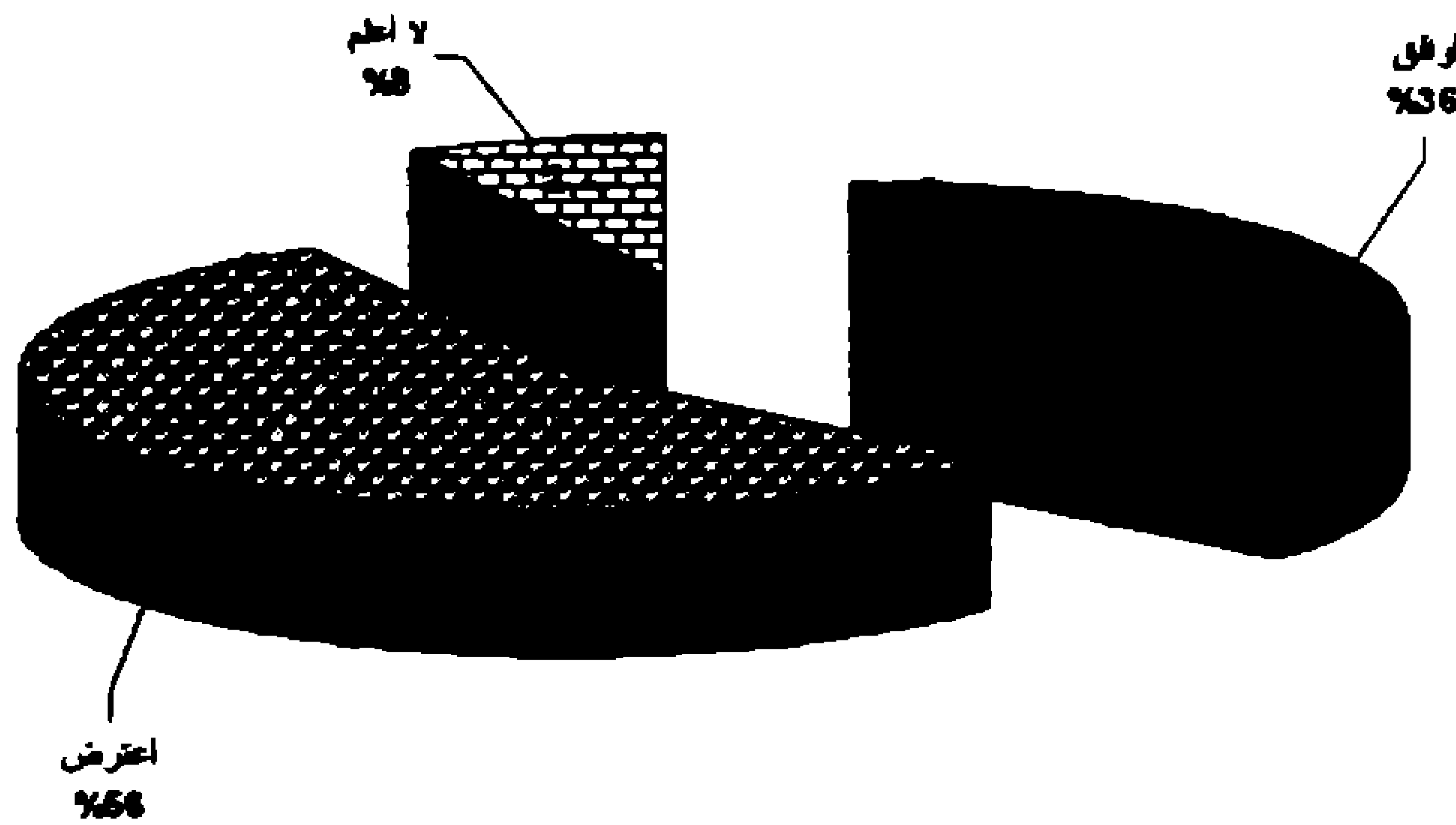
في حين جاء الموافقون فى المرتبة الثانية، حيث أعرب عن موافقته على هذا القول 265 مواطناً، بنسبة تناهز ربع عينة الدراسة، وأبدى 211 مواطناً، بما يناهز خمس العينة، اعتراضهم الشديد على هذا القول.

هذا على حين أعرب نحو 13% من إجمالى العينـــة (143 مواطنــاً) عــن موافقتهم الشديدة على الرأى القائل بأن التكامل مع الدول المتقدمة يعد اســتراتيجية أفضل من تكامل الدول الأفريقية فى ظل ظروف العولمة.

هذا على حين أفصح 88 مواطناً، بنسبة تناهز 8.0% من إجمالى العينة، أنهم لا يعلمون، ومن ثم ليست لديهم القدرة على تكوين أى رأى بشأن هــذه القضــية. ويلخص شكل (18) هذه النتائج بوضوح.

شكل (18)

الرأى فيما إذا كان التكامل مع الدول المتقدمة يعد استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل العولمة



ويتضح من الشكل السابق الميل النسبى نحو الاعتراض علــى القــول بــأن التكامل مع الدول المتقدمة يعد استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل العولمة، حيث عبر عن اعتراضه عليــه 56% مــن إجمــالى العينــة (638 مواطناً)، بينما كشف عن اتفاقه مع هذا الرأى 36% من العينة (408 مواطنين).

وتؤكد النتيجة السابقة غلبة الرأى المؤيد للتكامل بين الدول الأفريقية ولــيس مع الدول الغربية المتقدمة، ويعبر هذا عن تراث من الشك فى أهدافها إزاء أفريقيا.

وبالنظر إلى تأثير السن على رأى المواطنين فيما إذا كان الاتجاه نحو التكامل مع الدول المتقدمة يعتبر استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل ظروف العولمة، أوضحت النتائج فروقاً معنوية بين فئات السن المختلفة، حيث بدا أن الفئات الأكبر قد عبرت عن درجة أعلى من الاعتراض على هذا القول مقارنة بالفئات الأصغر سناً، وهو ما يمكن تفسيره فى ضوء انبهار وارتباط الأجيال الأحدث بالعولمة على نحو يفوق الأجيال الأكبر التى تحتفظ بقدر من الخبرات السلبية إزاء القوى الغربية التى تقود عملية العولمة. (انظر جدول 52 بالملحق الإحصائى).

وعلى صعيد الاختلاف فى مهن المبحوثين فيما إذا كان الاتجاه نحو التكامل مع الدول المتقدمة يعتبر استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل ظروف العولمة، لم تبد النتائج فروقاً معنوية بين كل من الطلاب وأصحاب المهن الأكاديمية وأصحاب المهن الأخرى، حيث بدا أن الاعتراض النسبى على هذا الرأى كان موزعاً على نحو تجاوز التباينات المهنية بين المبحوثين. (انظر جدول 53 بالملحق الإحصائى).

وبخصوص تباين موقف مواطنى الشمال الأفريقى عن موقف مواطنى أفريقيا جنوب الصحراء فيما إذا كان الاتجاه نحو التكامل مع الدول المتقدمة يعتبر استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل ظروف العولمة، كشفت النتائج عن فروق معنوية بين مواطنى الشمال ونظرائهم من مواطنى القارة جنوب الصحراء؛ فقد كان اتفاق مواطنى الشمال الأفريقى على هذا الرأى أكبر من نظرائهم من مواطنى جنوب الصحراء. (انظر جدول 54 بالملحق الإحصائى).

5- دور الدولة القائد فى تجارب التكامل الأفريقى

تشهد تجارب التكامل الدولى عادةً تفاوتاً فى حجم وقوة وقدرات الدول الداخلة فى إطارها، على نحو ما يبدو بشأن ألمانيا وفرنسا وبريطانيا فى الاتحاد الأوروبى،

والولايات المتحدة فى النافتا NAFTA، والاتحاد السوفييتى فى حلف وارسو، والولايات المتحدة فى حلف شمال الأطلسى NATO، ومصر فى الجامعة العربية.

وبالنظر إلى تجارب التكامل الأفريقية نشهد تفاوتاً داخل نفس التجمع الواحد فيما بين البلدان المندرجة فى إطاره، ويظهر فى هذا الخصوص دور الدول المحورية داخل كل تجمع؛ فمثلاً يبرز الدور الليبى فى تجمع الساحل والصحراء، وتظهر هيمنة جنوب أفريقيا على تجمع السادك، كما تتضح مكانة مصر وقدراتها فى تجمع الكوميسا، وهو الأمر الذى ينصرف إلى مكانة كينيا فى الإيجاد[11].

وتمثل اللجنة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا نموذجاً مهماً فى هذا الصدد حيث افتقدت القدرة على تحقيق أهدافها الطموحة التى سعت من خلالها لتمثُل تجربة التكامل الاقتصادى الأوروبى، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى السيطرة النيجيرية على التفاعلات داخلها[12].

وفى إطار الاتحاد الجمركى للجنوب الأفريقى SACU يبدو الدور المؤثر الذى تمارسه جنوب أفريقيا إزاء باقى بلدان الاتحاد، فبالرغم من انخفاض نصيبها من الدخل الإجمالى الخاص بمساهمتها تجاه الدول الصغيرة فى التجمع خلال الفترة من 1990/89 إلى 1995/94، فإنه يؤخذ فى الاعتبار فقدان هذه الدول الصغيرة لحرية التصرف أو الحركة الطبيعية، وتأثرها بارتفاع الأسعار الناجم عن السياسات الحمائية الخاصة بقطاع الصناعة فى جنوب أفريقيا، والميل نحو استقطاب مزيد من الاستثمارات بالمناطق الناشئة فى جنوب أفريقيا، بيد أن الأخيرة لا ترى فى ذلك غبناً لتلك الدول الصغيرة حيث يتم دفع الدخول والإيرادات إلى هذه الدول، إذ تم رفعها إلى 42% لكى تعوضها عن مساوئ انضمامها إلى اتحاد جمركى مع دول أقوى منها اقتصادياً بشكلٍ كبير[13].

ومن ثم تتباين وجهات النظر بين الدولة القائد داخل التجمع وباقى الدول الكبيرة، الأمر الذى دفع إلى التساؤل للتعرف على رأى المواطنين الأفارقة فيما إذا

كانت الدول الأفريقية الكبرى فى التجارب السابقة للتكامل الإقليمى قد فازت بثمار ذلك التكامل، الأمر الذى تتضح نتائجه فى جدول (24)

حيث يبدو من الجدول التباين الشديد فى الآراء إزاء القضية المطروحة، إذ تساوت نسبة الموافقين والمعترضين تماماً حيث بلغ كل منهما 23.2% من إجمالى العينة (263 مواطناً).

وقد كان مثيراً للانتباه أن نسبتى الموافقين بشدة والمعترضين بشدة على هذا الرأى قد تعادلتا تقريباً بما يناهز 6% من العينة لكل منهما.

جدول (24)

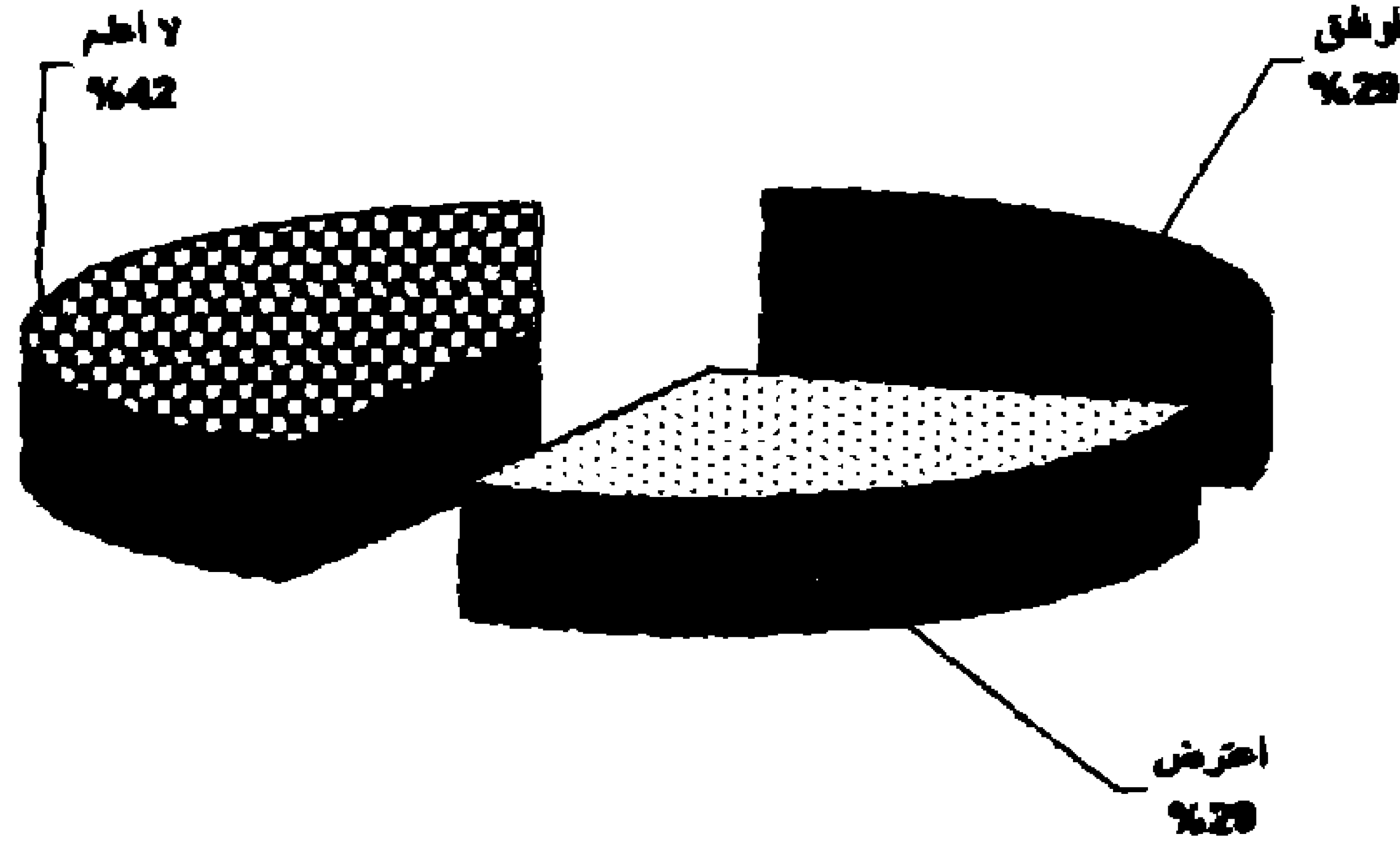
الرأى فيما إذا كانت الدول الأفريقية الكبرى فى التجارب السابقة للتكامل الإقليمى قد فازت بثمار ذلك التكامل

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	263	23.2
2- أوافق بشدة	67	5.9
3- أعترض	263	23.2
4- أعترض بشدة	64	5.6
5- لا أعلم	477	42.1
- المجموع	1134	100.0

وقد بلغت نسبة من لا يعلمون 42.0% تقريباً من إجمالى العينة (477 مواطناً).ويجمل الشكل (19) هذه النتائج.

شكل (19)

الرأى فيما إذا كانت الدول الأفريقية الكبرى فى التجارب السابقة للتكامل الإقليمى قد فازت بثمار ذلك التكامل



ويوضح الشكل السابق تساوى نسبتى الموافقين والمعترضين على القول بأن الدول الأفريقية الكبرى فى التجارب السابقة للتكامل الإقليمى قد فازت بثمار ذلك التكامل، حيث بلغت 29% من إجمالى العينة لكلٍ منهما. وتؤكد النتيجة السابقة جانبى الجدل الذى ألمحنا إليه بشأن القضية المطروحة.

على أن النتيجة الأكثر أهمية تتجلى فى الارتفاع الكبير فى نسبة من لا يعلمون ما إذا كانت الدول الكبرى فى التجارب السابقة للتكامل قد فازت بثمار التكامل؛ فقد بلغت 42.0% تقريباً من إجمالى العينة (477 مواطناً)، وهى نسبة بالغة الارتفاع فى ضوء المستوى التعليمى المرتفع لجميع أفراد العينة، والمتخصص لمعظمهم، وإن كان من الممكن تفسيرها بتعقد وتشابك، وأحياناً تحيز، المعايير التى يمكن من خلالها الحكم على مدى استفادة دولة من جراء مشاركتها فى تجربة تكامل ما، وقد رفع هذا الأمر نسبة من لا يعلمون نتيجة لعدم الاهتمام بالسياسة، ولاسيما السياسة الأفريقية.

وبالنظر إلى تأثير السن على رأى المواطنين فيما إذا كانت الدول الأفريقية الكبرى فى التجارب السابقة للتكامل الإقليمى قد فازت بثمار ذلك التكامل،

أوضحت النتائج عدم وجود فروق معنوية بين فئات السن المختلفة، حيث بدا أن الاعتراض النسبى على هذا الرأى كان موزعاً على نحو تجاوز التباينات العمرية بين المبحوثين. (انظر جدول 55 بالملحق الإحصائى).

وعلى صعيد الاختلاف فى مهن المبحوثين فيما إذا كانت الدول الأفريقية الكبرى فى التجارب السابقة للتكامل الإقليمى قد فازت بثمار ذلك التكامل، كشفت النتائج فروقاً معنوية بين كل من الطلاب الذين مالوا نسبياً للموافقة على هذا القول، وأصحاب المهن الأكاديمية وأصحاب المهن الأخرى الذين عبروا عن اعتراضهم عليه. (انظر جدول 56 بالملحق الإحصائى).

وبخصوص تباين موقف مواطنى الشمال الأفريقى عن موقف مواطنى أفريقيا جنوب الصحراء فيما إذا كانت الدول الأفريقية الكبرى فى التجارب السابقة للتكامل الإقليمى قد فازت بثمار ذلك التكامل، كشفت النتائج عن فروق معنوية بين مواطنى الشمال الأفريقى ونظرائهم من مواطنى القارة جنوب الصحراء، فقد كان اتفاق مواطنى جنوب الصحراء على هذا الرأى أكبر من نظرائهم من مواطني الشمال الأفريقى. (انظر جدول 57 بالملحق الإحصائى).

6- الأثر المحتمل لإنشاء الاتحاد الأفريقى على الوحدة الأفريقية

بالتوقيع على ميثاق الاتحاد الأفريقى حسمت الدول الأفريقية أمرها، وغلبت الرأي القائل بإنشاء منظمة جديدة على غيره من الآراء الداعية إلى الإبقاء على تلك القديمة مع إصلاحها من الداخل.

لقد وضعت قمة منظمة الوحدة الأفريقية المنعقدة بمدينة سرت بليبيا في سبتمبر/أيلول 1999 ست نقاط تشكل دوافع إنشاء الاتحاد الأفريقي، وهي[14]:

1. جعل منظمة الوحدة الأفريقية أكثر فاعلية وأكثر مواكبة للتطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية والخارجية.

2. أخذ واستلهام مبادئ الوحدة والانتماء الأفريقي التي أسسها الرعيل الأول من الزعماء الأفارقة تجسيدا للتضامن والتلاحم في مجتمع يتجاوز الحدود الضيقة الثقافية والأيديولوجية والعرقية والقومية.
3. متابعة طريق نضال الشعوب الأفريقية واستكماله حتى يتسنى للقارة أن تعيش كريمة مستقلة حرة في الألفية الجديدة.
4. معرفة وإدراك كافة التحديات التي توجه القارة الأفريقية وتعزيز تطلعات شعوبها نحو الاندماج الكلي.
5. التصدي لهذه التحديات ومعالجة الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي على نحو فعال.

وانطلاقاً من هذه الدوافع يسهب الميثاق فى بيان أهداف الاتحاد المتعلقة بالتصدى للتحديات التى تواجهها القارة وهي[15]:

- تحقيق وحدة وتضامن أكبر بين الشعوب والبلدان الأفريقية.
- الدفاع عن السيادة والأراضي والاستقلال لكافة الدول الأفريقية.
- التعجيل بالتكامل السياسي والاقتصادي والاجتماعي لأفريقيا.
- تعزيز السلام والأمن والاستقرار في القارة الأفريقية.
- توطيد النظام الديمقراطي والمشاركة الشعبية والحكم الرشيد.
- حماية حقوق الإنسان والشعوب وفقا للميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، وكذلك المواثيق ذات الصلة.
- تهيئة الظروف الضرورية التي ستمكن القارة من لعب دورها المناسب في الاقتصاد العالمي والمفاوضات بين الدول.
- تنمية القارة عن طريق البحث في مجال العلم والتكنولوجيا.

ولتحقيق تلك الأهداف سالفة البيان قرر الميثاق وجوب الالتزام بعدد من المبادئ على النحو التالى[16]:

- مبدأ المساواة والترابط بين الدول الأعضاء.
- احترام الحدود الموروثة عند الاستقلال.
- إقامة سياسة دفاعية مشتركة.
- منع استخدام القوة أو التهديد بين الأعضاء.
- عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأية دولة عضو.
- حق الاتحاد في التدخل في شؤون دولة عضو عند وقوع ظروف خطيرة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعية.
- حق الدول في طلب تدخل الاتحاد لإعادة السلام والأمن.
- احترام قدسية الحياة الإنسانية ورفض الإفلات من العقوبة والأعمال الإرهابية والأنشطة التخريبية.
- رفض وإدانة أي تغيير غير دستوري للحكومات.

ولكي يتمكن الاتحاد من إنجاز أهدافه قرر الميثاق الذى أقرته الدول المؤسسة إنشاء عدد من الأجهزة الرئيسية هى[17]:

1. مؤتمر الاتحاد.
2. المجلس التنفيذي (وزراء الخارجية).
3. برلمان عموم أفريقيا.
4. محكمة العدل.
5. أمانة الاتحاد.
6. لجنة الممثلين الدائمين (السفراء).
7. اللجان الفنية المتخصصة.
8. المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي.
9. البنك المركزي الأفريقي.

ورغم ما صاحب إنشاء الاتحاد الأفريقى من تفاؤل حيث رأى البعض أن أهدافه، وإن تشابهت مع سابقتها الخاصة بمنظمة الوحدة الأفريقية، إلا أنه يلاحظ عليها التجديد فى أمرين:

- مواكبتها للمتغيرات العالمية الجديدة.
- واقعيتها وارتباطها بالقارة الأفريقية.

وقد رأى هؤلاء أن الأهداف التى يرمى الاتحاد لتحقيقها ترتكز على آلية تنفيذ تستند على عدد من المبادئ الرصينة التى يمكن أن تعمل على تحقيق الأهداف والاستمرارية ومواكبة التغيرات فى ذات الوقت[18].

وفى المقابل بدا البعض متشائماً بشأن مستقبل الاتحاد الأفريقى الذى رأوه مجرد تكرار لمنظمة الوحدة الأفريقية من حيث الأهداف والهياكل، هذا فضلاً عن أمراض القارة الأفريقية التى تتسم بكونها مزمنة ومستعصية، كالفقر والجهل والمرض التي تعد أبرز المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، والحروب الأهلية والنزاعات الحدودية وصراعات القوى الكبرى، إضافة إلى الانقلابات العسكرية وكلها من أخطر التحديات السياسية التي وقفت عائقا أمام مشاريع التنمية لفترات طويلة، وكل هذه التحديات فشلت فى تجاوزها منظمة الوحدة الأفريقية، ومن ثم يتساءل هؤلاء مستنكرين: ألم يكن من الأجدى إصلاح المنظمة بدلاً من إنشاء الاتحاد الجديد؟[19]

وهكذا اتجهنا لاستطلاع رأى المواطنين الأفارقة عن رأيهم فيما إذا كان التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سوف يُسرع بتحقيق الوحدة الأفريقية، الأمر الذى تتضح نتائجه فى جدول (25).

حيث يوضح الجدول غلبة الاتجاه المتفائل بشأن الأثر المتوقع من إنشاء الاتحاد الأفريقى على الوحدة بين الدول الأفريقية.

فقد وافق على القول بأن إنشاء الاتحاد الأفريقى من شأنه الإسراع بتحقيق الوحدة بين الدول الأفريقية نحو 38% من إجمالى العينة (426 مواطناً)، في حين جاء الموافقون بشدة فى المرتبة الثانية، حيث أعرب عن هذا الموقف 267 مواطناً بنسبة تناهز ربع عينة الدراسة.

جدول (25)

الرأى فيما إذا كان التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سوف يُسرع بتحقيق الوحدة الأفريقية

البيان / الرأى	التكرارات	النسبة المئوية
1- أوافق	426	37.6
2- أوافق بشدة	267	23.5
3- أعترض	163	14.4
4- أعترض بشدة	45	4.0
5- لا أعلم	233	20.5
- المجموع	1134	100.0

ورأى 163 مواطناً، بنسبة تربو على 14% من إجمالى العينة، أن التحول من منظمة الوحدة الأفريقية وإنشاء الاتحاد الأفريقى لن يؤدى بالضرورة للإسراع بتحقيق الوحدة.

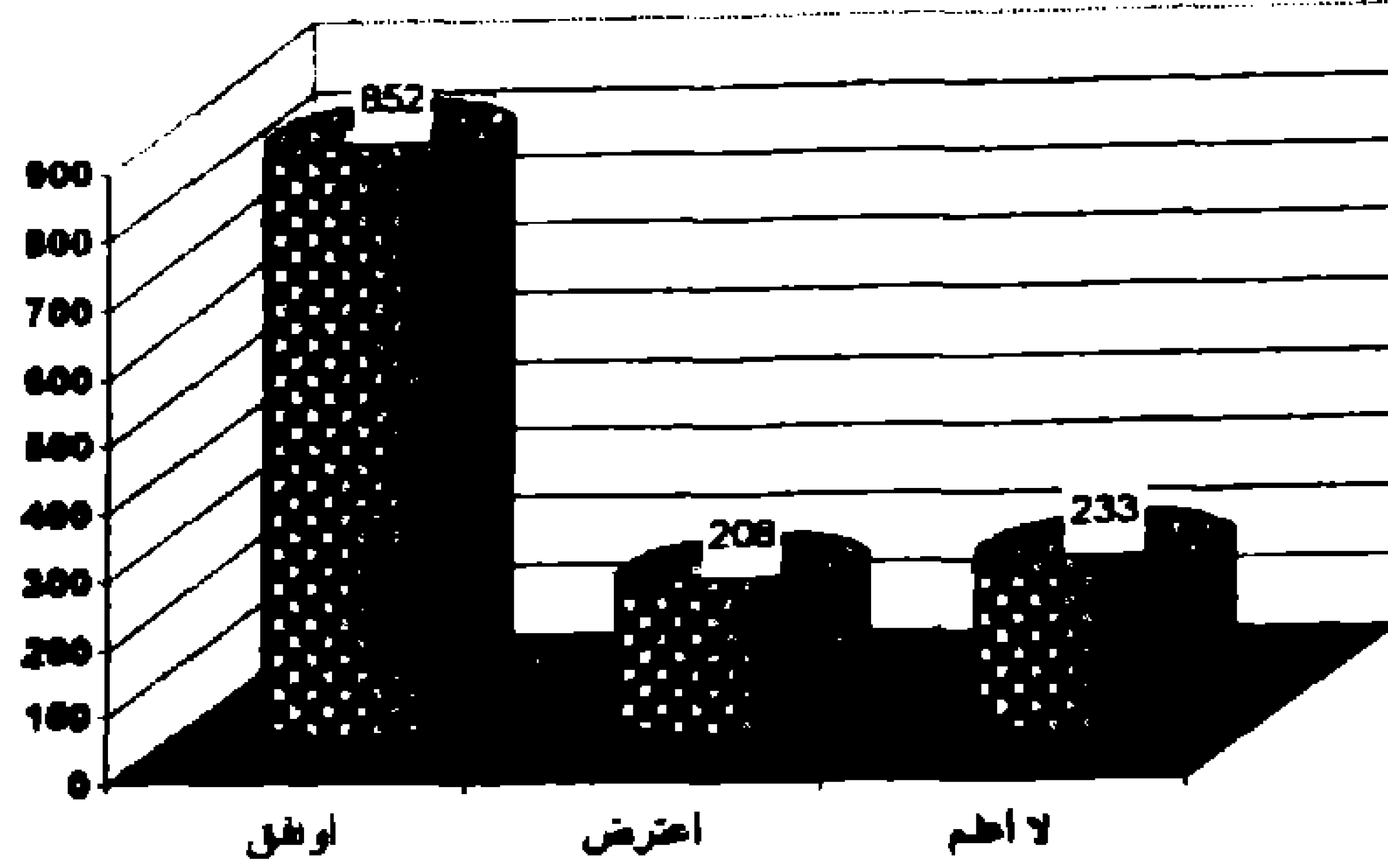
وأبدى 45 مواطناً، بنسبة 4.0% فقط من إجمالى العينة، اعتراضهم الشديد على هذا القول.

هذا على حين أفصح 233 مواطناً، بنسبة تزيدعلى خُمس العينة، أنهم لا يعلمون، ومن ثم ليست لديهم القدرة على تكوين أى رأى بشأن هذه القضية. ويلخص شكل (20) هذه النتائج بوضوح.

شكل (20)

الرأى فيما إذا كان التحول من منظمة الوحدة الأفريقية

إلى الاتحاد الأفريقى سوف يُسرع بتحقيق الوحدة الأفريقية



ويتضح من الشكل السابق غلبة الموافقة على القول بأن التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سوف يلقى بظلاله الإيجابية على التكامل بين الدول الأفريقية.

وقد عبر عن موافقته على هذا الرأى عموماً 852 مواطناً بنسبة 61% من إجمالى العينة، إذ رأوا أن الاتحاد الجديد بمبادئه وبهياكله يدشن مرحلة جديدة أعقبت إنجاز منظمة الوحدة الأفريقية لأهم أهدافها المتمثلة فى تحقيق استقلال القارة الأفريقية عن الاستعمار الغربى، وإنهاء النظم العنصرية فيها، ومن ثم يرون فيه سبيلاً لتحقيق الوحدة مستلهماً تجربة الاتحاد الأوروبى، ومستفيداً من التحديات والمعوقات التى واجهت المنظمة فى عملها.

وفى المقابل عارض هذا الرأى 208 مواطنين بنسبة 18% من إجمالى العينة، ولعل دافعهم لهذا الاعتقاد هو أن التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى لا يعدو مجرد تغيير فى المسميات دون تغيير حقيقى في جوهر علاقة هذا الاتحاد بالدول الأعضاء، ولا فى آليات عمله، ولا فى إمكاناته وقدرته على الفعل.

أما أولئك الذين أكدوا أنهم لا يعلمون ما إذا كان التحول المشار إليه سوف يسرع بإنجاز عملية الوحدة فقد زادت نسبتهم على خُمس العينة (233 مواطناً)، الأمر الذى يؤكد ما ذهبنا إليه بشأن عدم الاهتمام، لكن يزيد من النسبة كون القضية مستقبلية، وهو ما يجعل البعض يحجم عن الإفصاح عن توقعاته بشأنها.

وبالنظر إلى تأثير السن على رأى المواطنين فيما إذا كان التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سيعجل بتحقيق الوحدة الأفريقية المنشودة، أوضحت النتائج وجود فروق معنوية بين فئات السن المختلفة، حيث بدا أن الفئات الأصغر أكثر اتفاقاً مع هذا الرأى مقارنة بالفئات الأكبر، وهو ما يمكن تفسيره في ضوء دافعية الشباب والمثالية الغالبة على هذه المرحلة العمرية مقارنة بغيرها من المراحل السنية. (انظر جدول 58 بالملحق الإحصائى).

وعلى صعيد الاختلاف فى مهن المبحوثين وما إذا كان التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سيعجل بالوحدة الأفريقية المنشودة، كشفت النتائج عدم وجود فروق معنوية بين أقسام العينة، حيث غلبت الموافقة على هذا الرأى على نحو تجاوز التباينات المهنية. (انظر جدول 59 بالملحق الإحصائى).

وبخصوص تباين موقف مواطنى الشمال الأفريقى عن موقف مواطنى أفريقيا جنوب الصحراء فيما إذا كان التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سيعجل بتحقيق الوحدة الأفريقية المنشودة، كشفت النتائج عن فروق معنوية بين مواطنى الشمال الأفريقى ونظرائه من مواطنى القارة جنوب الصحراء، فقد كان اتفاق مواطنى جنوب الصحراء على هذا الرأى أكبر نظرائهم من مواطنى الشمال الأفريقى. (انظر جدول 60 بالملحق الإحصائى).

خاتمة الدراسة

خاتمة الدراسة

وأخيراً فقد سعت تلك الدراسة لاستطلاع رأى المواطنين الأفارقة بشأن العديد من القضايا التى يثيرها موضوع التكامل فى القارة الأفريقية مثل أهمية التكامل الأفريقى، وعوامل تحقيق التكامل ومعوقاته، كما استهدفت الدراسة التعرف على تقييمهم لتجارب التكامل فى القارة، وسعت كذلك لاستكشاف العوامل التى قد تسفر عن تباينات معنوية فى آراء المبحوثين إزاء تلك القضايا.

أولاً: الرأى بشأن قضايا التكامل الأفريقى

أ- أهمية التكامل

بالنظر إلى النتائج الخاصة بهذا البُعد نخلص إلى:

- غلبة الموافقين على أهمية التكامل بوصفه الاستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة.
- غلبة الموافقين على اعتبار التكامل الأفريقى هو السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة.
- اتساع نطاق الموافقة بدرجة كبيرة على القول بأن التكامل الأفريقى يمثل السبيل الأفضل لمواجهة الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد.
- موافقة معظم المبحوثين على القول بأن التكامل يعد مدخلاً أساسياً لتسوية الصراعات القائمة فى القارة.
- ارتفاع عدد الموافقين على الدور الذى يمكن أن يساهم به التكامل الأفريقى فى التخفيف من مشكلات الفساد وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية.

ب- عوامل تحقيق التكامل الأفريقى

بمراجعة النتائج المتعلقة بهذا البُعد يبدو لنا ما يلى:

- الخلاف بين مفردات العينة بصدد دور زعماء الدول الأفريقية وحرصهم على استكمال الوحدة الأفريقية.
- تباين الآراء بشأن الرأى القائل بمساهمة المشاركة الشعبية فى إنجازات التكامل مع ميل نسبى للرفض.
- أن آراء المبحوثين بخصوص الرأى فى مدى قدرة النظم السياسية فى الدول الأفريقية على تحقيق التكامل قد أوضحت أن هذه القضية خلافية إلى حدٍ ما، مع ميل نسبى لارتفاع نسبة المعارضين عموماً.
- موافقة معظم المبحوثين على القول بأن انتشار الديموقراطية فى القارة يعد عاملاً أساسياً فى نجاح عملية التكامل الأفريقي.
- اتساع نطاق التأييد للرأى القائل بأن وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل بين الدول الأفريقية.
- غلبة الاعتراض على القول بوجود رغبة حقيقية لدى العالم الغربي فى تحقيق التكامل الأفريقى.

جـ- معوقات تحقيق التكامل

بالنظر إلى النتائج الخاصة بهذا البُعد نخلص إلى:

- ارتفاع نسبة الموافقة على القول بمسئولية التمسك المفرط بالسيادة الوطنية عن تعويق التكامل بين الدول.
- رفض معظم المبحوثين للقول بمسئولية التعددية عن فشل تجارب التكامل.
- ارتفاع نسبة المعارضين عموماً للقول بأن التكامل الأفريقى مرهون بالمساعدات الغربية.

د- تقييم التكامل الأفريقى

بمراجعة النتائج المتعلقة بهذا البُعد يبدو لنا ما يلى:

- رفض نسبة كبيرة نسبياً من المبحوثين للقول بأنه قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال.
- ارتفاع نسبة المعارضين للقول بأن جهود التكامل السابقة بين الدول الأفريقية قد نجحت فى تحقيق معظم الأهداف التى سعت إليها.
- غلبة الموافقة على القول بأن التكامل يحتاج لوقت طويل كي يؤتى ثماره.
- الميل النسبى نحو الاعتراض على القول بأن التكامل مع الدول المتقدمة يعد استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل العولمة.
- التباين الواضح بين المبحوثين بصدد القول بأن الدول الأفريقية الكبرى فى التجارب السابقة للتكامل الإقليمى قد فازت بثمار ذلك التكامل.
- غلبة الموافقة على أن التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سوف يلقى بظلاله الإيجابية على التكامل بين الدول الأفريقية.

ثانياً: العوامل المؤثرة على آراء المواطنين الأفارقة بشأن قضايا التكامل

استهدفت الدراسة التعرف على تأثير متغيرات السن والمهنة والانتماء الإقليمى على آراء المبحوثين بشأن التكامل الأفريقى، وسنعرض للنتائج الخاصة بها فيما يلى:

1- السن

بالنظر إلى تأثير السن على آراء المبحوثين بخصوص أهمية التكامل الأفريقى اتضح ما يلى:

لم تبد فروق معنوية بين فئات السن المختلفة بشأن القول بأن التكامل بين الدول الأفريقية قد يمثل الاستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة، ولا إزاء القول بأن التكامل بين الدول الأفريقية هو السبيل الأساسى للتخلص من الهيمنة

الغربية والاستعمار الجديد، ولا إزاء القول بأن التكامل بين الدول الأفريقية يمثل مدخلاً أساسياً لتسوية الصراعات القائمة فى القارة، ولا إزاء القول بأن التكامل بين الدول الأفريقية يساهم فى التخفيف من مشكلات الفساد وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية، ولكن بدت فروق معنوية إزاء القول بأن التكامل بين الدول الأفريقية هو السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة؛ حيث بدا أن نسب الموافقة أعلى نسبياً فى فئات السن الأكبر مقارنةً بالفئات الشابة التى بدت، نسبياً، أكثر تشككاً فى جدوى التكامل كسبيل لمواجهة ضغوط العولمة، ويمكن تفسير ذلك بأن الشباب هم الأكثر انخراطاً فى العولمة.

ويؤكد ذلك أن العلاقة محدودة بين السن والإدراك بأهمية التكامل الأفريقى، حيث بدا الاتفاق بشأن أهميته متجاوزاً للفروق العمرية بين المبحوثين.

وفيما يتعلق بتأثير السن على آراء المبحوثين بخصوص عوامل تحقيق التكامل الأفريقى اتضح أنه على حين أوضحت النتائج فروقاً معنوية بين المبحوثين إزاء القول بحرص زعماء القارة على استكمال الوحدة الأفريقية، حيث كانت الفئات الأكبر سناً أكثر معارضةً من الفئات الأصغر، وإزاء القول بمساهمة المشاركة الشعبية فى إنجازات التكامل الأفريقى، لم تبد ثمة فروق دالة بين المبحوثين بصدد القول بقدرة النظم السياسية فى الدول الأفريقية على تحقيق التكامل، ولا القول بأن انتشار الديموقراطية فى القارة يعد عاملاً أساسياً فى نجاح عملية التكامل، ولا القول بأن وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل، ولا بخصوص القول برغبة الدول الغربية فى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل فيما بينها.

ويؤكد ذلك محدودية العلاقة بين السن ورأى المبحوثين المتعلق بعوامل تحقيق التكامل، حيث بدا الاتفاق بشأنها متجاوزاً للفروق العمرية بين المبحوثين.

وبالنظر إلى تأثير السن على آراء المبحوثين بخصوص معوقات تحقيق التكامل الأفريقى اتضح أنه لم تبد فروق معنوية بين فئات السن المختلفة بشأن القول بأن التمسك المفرط بالسيادة الوطنية يعد معوقاً للتكامل بين الدول الأفريقية، ولا بخصوص القول بأن نجاح التكامل الأفريقى مرهون بالمساعدات الغربية.

فقط بدت فروق دالة بشأن القول بأن التعددية (الدينية والإثنية واللغوية) تعد معوقاً لنجاح عملية التكامل فى أفريقيا، حيث بدا ميل الفئات الأصغر سناً للاعتراض على هذا الطرح أكبر مما هو عليه بين الفئات الأكبر سناً، الأمر الذى يؤكد أن الأجيال الجديدة ربما تدرك أكثر من سابقتها أن التعامل مع التعددية هو الذى قد يهدد نجاح التكامل، وليس وجود التعددية فى حد ذاتها.

وهكذا يبدو أن العلاقة محدودة بين السن ورأى المبحوثين المتعلق بمعوقات تحقيق التكامل، حيث بدا الاتفاق بشأن بندين من الثلاثة متجاوزاً للفروق العمرية بين المبحوثين.

وفيما يتعلق بتأثير السن على آراء المبحوثين بخصوص تقييم تحقيق التكامل الأفريقى، خلصت الدراسة إلى أنه ليس ثمة فروق معنوية بين فئات السن المختلفة بشأن ما إذا كان قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال، ولا إزاء القول بأن الدول الأفريقية الكبرى فى التجارب السابقة للتكامل الإقليمى قد فازت بالنصيب الاكبر من ثمار ذلك التكامل، ولا بشأن مدى نجاح جهود التكامل السابقة.

وفى المقابل أوضحت النتائج فروقاً معنوية بين فئات السن المختلفة بشأن الاتجاه نحو التكامل مع الدول المتقدمة كاستراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل ظروف العولمة، حيث بدا أن الفئات الأكبر قد عبرت عن درجة أعلى من الاعتراض على هذا القول مقارنة بالفئات الأصغر سناً. وقد تجلت فروق معنوية بشأن القول بأن التكامل يحتاج إلى وقت طويل كي يؤتى ثماره، حيث بدا أن

الفئة الأصغر قد عبرت عن درجة أعلى من الاعتراض على هذا القــول مقارنــة بالفئات الأكبر سناً. كما بدت فروق دالة إزاء القول بأن التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سيعجل بتحقيق الوحدة الأفريقية المنشودة، حيث بدا أن الفئات الأصغر أكثر اتفاقاً مع هذا الرأى مقارنة بالفئات الأكبر، وهو ما يتفق مع دافعية الشباب والمثالية الغالبة على هذه المرحلة العمرية.

ومن ذلك يمكننا أن نخلص إلى أن الفرض الأول القائل بأن السن يسفر عن تباينات دالة فى آراء المبحوثين حول التكامل الأفريقى خاطئ جزئياً؛ فبينما لم تسفر التباينات العمرية عن فروق دالة فى معظم العبارات لم تبد هذه الفروق سوى فــى عدد محدود من البنود.

2- المهنة

بالنظر إلى تأثير المهنة على آراء المبحوثين بخصــوص أهميــة التكامــل الأفريقى اتضح أن ثمة فارقاً فى آراء المبحوثين في اعتبار التكامل الأفريقى بمثابة الاستراتيجية الأفضل لمواجهة مشكلات القارة، وفي اعتبار التكامل الأفريقى هــو السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة، وفي اعتبار التكامل الأفريقى هو السبيل الأساسى للتخلص من الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد، وإزاء القول بأن التكامل بين الدول الأفريقية يمثل مدخلاً أساسياً لتسوية الصراعات القائمة فى القارة.

وفى المقابل لم يسفر التباين المهنى عن اختلافات معنوية فى آراء المبحوثين بشأن القول بأن التكامل بين الدول الأفريقية يمثل مدخلاً أساسياً لتسوية الصراعات القائمة فى القارة.

ويوضح ذلك قدراً لا بأس به من التأثير ينجم عن الاختلافات المهنية التــى يكون بعضها أكثر اهتماماً بقضايا القارة من غيرها، فقد كانت الاختلافات معنويــة بشأن معظم عبارات هذا البُعد.

وفيما يتعلق بتأثير المهنة على آراء المبحوثين بخصوص عوامل تحقيق التكامل الأفريقى، خلصت الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين أصحاب المهن المختلفة بشأن القول بحرص الزعماء على استكمال الوحدة الأفريقية، وإزاء القول بمساهمة المشاركة الشعبية فى إنجازات التكامل الأفريقى، وبخصوص القول بقدرة النظم السياسية فى الدول الأفريقية على تحقيق التكامل، وإزاء القول برغبة الدول الغربية فى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل.

وفى المقابل لم تسفر التباينات المهنية عن فروق دالة بشأن كون انتشار الديموقراطية فى القارة يعد عاملاً أساسياً فى نجاح عملية التكامل، ولا بخصوص القول بأن وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل.

ويوضح ذلك قدراً لا بأس به من تأثير الاختلافات المهنية على آراء المبحوثين بشأن عوامل تحقيق التكامل، فقد كانت الاختلافات معنوية بشأن معظم عبارات هذا البُعد.

وفيما يتعلق بتأثير المهنة على آراء المبحوثين بخصوص معوقات تحقيق التكامل الأفريقى، خلصت الدراسة إلى عدم وجود فروق معنوية بين أصحاب المهن المختلفة إزاء القول بأن التمسك المفرط بالسيادة الوطنية يعد معوقاً للتكامل بين الدول الأفريقية، والقول بأن نجاح التكامل الأفريقى مرهون بالمساعدات الغربية.

وفى المقابل أوضحت النتائج فروقاً معنوية بشأن القول بأن التعددية (الدينية والإثنية واللغوية) معوق لنجاح عملية التكامل فى أفريقيا.

ويوضح ذلك قدراً محدوداً من تأثير الاختلافات المهنية على آراء المبحوثين بشأن معوقات تحقيق التكامل، فقد كانت الاختلافات معنوية فيما يتصل بعبارة واحدة فقط.

وفيما يتعلق بتأثير المهنة على آراء المبحوثين بخصوص تقييم التكامل الأفريقى، خلصت الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين أصحاب المهن المختلفة

بشأن القول بنجاح جهود التكامل السابقة، وإزاء القول بأن الدول الأفريقية الكبرى في التجارب السابقة للتكامل الإقليمى قد فازت بثمار ذلك التكامل.

وفى المقابل لم تسفر التباينات المهنية عن فروق دالة بشأن القول بأنه قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال، ولا بخصوص القول بان التكامل يحتاج إلى وقت طويل كي يؤتى ثماره، ولا إزاء القول بأن الاتجاه نحو التكامل مع الدول المتقدمة يعتبر استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل ظروف العولمة، ولا فيما يتصل بالرأى القائل بأن التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سيعجل بتحقيق الوحدة الأفريقية.

ويوضح ذلك قدراً محدوداً من تأثير الاختلافات المهنية على آراء المبحوثين بشأن تقييم التكامل، فقد كانت الاختلافات معنوية فى عبارتين فقط.

ومن ذلك يمكننا أن نخلص إلى أن الفرض الثانى القائل بأن الاختلافات المهنية تسفر عن تباينات دالة فى آراء المبحوثين حول التكامل الأفريقى صحيح جزئياً، فبينما لم تسفر التباينات العمرية عن فروق دالة فى بعض العبارات، بدت هذه الفروق فى عدد أكبر من البنود.

2- الانتماء الإقليمى

بالنظر إلى تأثير الانتماء الإقليمى على آراء المبحوثين بخصوص أهمية التكامل الأفريقى اتضح أن ثمة فارقاً فى آراء المبحوثين في اعتبار التكامل الأفريقى بمثابة الاستراتيجية الأفضل لمواجهة مشكلات القارة، فقد كانت نسب الموافقة أعلى نسبياً بين مواطنى جنوب الصحراء مقارنةً بمواطنى الشمال الأفريقى، وكان الأمر كذلك إزاء اعتبار التكامل الأفريقى هو السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة، وإزاء اعتبار التكامل الأفريقى هو السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة.

هذا على حين لم يسفر الاختلاف في الانتماء الإقليمي عن فروق دالـــة فـــي آراء المبحوثين بشأن القول بأن التكامل الأفريقي يمثل مـــدخلاً أساســـياً لتســـوية الصراعات القائمة في القارة، ولا إزاء اعتبار التكامل الأفريقي يمثل مدخلاً أساسياً لتسوية الصراعات القائمة في القارة.

ويوضح ذلك قدراً لا بأس به من تأثير الاختلاف في الانتماء الإقليمي علـــى آراء المبحوثين بشأن أهمية التكامل، فلم تكن الاختلافات معنوية في عبارتين فقط.

وبالنظر إلى تأثير الانتماء الإقليمي على آراء المبحوثين بخصوص عوامل تحقيق التكامل الأفريقي اتضح أن ثمة فارقاً في آراء المبحوثين في القول بحرص الزعماء على استكمال الوحدة الأفريقية، وكذلك إزاء القول بمســـاهمة المشـــاركة الشعبية في إنجازات التكامل الأفريقي، وإزاء مدى قدرة النظم السياسية في الـــدول الأفريقية على تحقيق التكامل، وبخصوص القول برغبة الدول الغربية في مســـاعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل.

وفي المقابل، لم تسفر النتائج عن فروق معنوية بين مواطني الشمال الأفريقي ونظرائهم في جنوب الصحراء بصدد القول بأن انتشار الديموقراطية في القارة يعد عاملاً أساسياً في نجاح عملية التكامل، ولا بخصوص القول بأن وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً في نجاح عملية التكامل.

ويوضح ذلك قدراً لا بأس به من تأثير الاختلاف في الانتماء الإقليمي علـــى آراء المبحوثين بشأن عوامل تحقيق التكامل، فلم تكن الاختلافـــات معنويـــة فـــي عبارتين فقط.

وبالنظر إلى تأثير الانتماء الإقليمي على آراء المبحوثين بخصوص معوقات تحقيق التكامل الأفريقي اتضح أن ثمة فارقاً في آراء المبحوثين في القول بأن نجاح التكامل الأفريقي مرهون بالمساعدات الغربية.

وفى المقابل لم تسفر النتائج عن فروق معنوية بين مواطنى الشمال الأفريقى ونظرائهم فى جنوب الصحراء بصدد القول بأن التمسك المفرط بالسيادة الوطنية يعد معوقاً للتكامل بين الدول الأفريقية، ولا بشأن القول بأن التعددية (الدينية والإثنية واللغوية) تعتبر معوقاً لنجاح عملية التكامل فى أفريقيا.

ويوضح ذلك قدراً محدوداً من تأثير الاختلافات المهنية على آراء المبحوثين بشأن معوقات تحقيق التكامل، فقد كانت الاختلافات معنوية فى عبارة واحدة فقط.

وفيما يتعلق بتأثير الانتماء الإقليمى على آراء المبحوثين بخصوص تقييم التكامل الأفريقى، خلصت الدراسة إلى وجود فروق معنوية بين أصحاب المهن المختلفة بشأن القول بأنه قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال، وكذلك الأمر بصدد القول بنجاح جهود التكامل الأفريقى السابقة فى تحقيق معظم أهدافها، وكذا بخصوص القول بأن التكامل يحتاج إلى وقت طويل كي يؤتى ثماره، وبشأن القول بأن الاتجاه نحو التكامل مع الدول المتقدمة يعتبر استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل ظروف العولمة، وبصدد القول بأن الدول الأفريقية الكبرى فى التجارب السابقة للتكامل الإقليمى قد فازت بثمار ذلك التكامل، وإزاء القول بأن التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سيعجل بتحقيق الوحدة الأفريقية المنشودة.

ويوضح ذلك قدراً ملموساً من تأثير الاختلاف فى الانتماء الإقليمى على آراء المبحوثين بشأن تقييم التكامل، فقد كانت الاختلافات معنوية فى جميع بنود هذا البُعد.

ومن ذلك يمكننا أن نخلص إلى أن الفرض الثالث القائل بأن الاختلاف فى الانتماء الإقليمى يسفر عن تباينات دالة فى آراء المبحوثين حول التكامل الأفريقى صحيح جزئياً، فبينما لم تسفر التباينات العمرية عن فروق دالة فى بعض العبارات بدت هذه الفروق فى عدد كبير نسبياً من البنود.

وفى النهاية، يمكننا القول بأن تلك الدراسة قد كشفت عن قدر كبير من الإدراك لأهمية التكامل بين بلدان القارة الأفريقية، والثقة فى هذا التكامل رغم الإدراك للمعوقات، ورغم قصور عوامل تحقيقه، فقد رأى المبحوثين ضرورة الصبر عليه لوقتٍ كافٍ ليتأتى له أن يؤتى ثماره ويحقق أهدافه، ويعنى ذلك وجود قاعدة قوية من المساندة الشعبية لجهود التكامل ينبغى تفعيلها لتكون سنداً لها، بيد أنه لا ينبغى أن نغفل أن التباينات الإقليمية تؤدى إلى قدر ما من التباين فى الآراء فى هذا الصدد يجدر بمناهج التعليم ووسائل الإعلام تجاوزه إذا ما أريد لأفريقيا تجارب تكامل ناجحة، وسبلاً مؤدية إلى الوحدة.

الهوامش والمراجع

[1] -http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57CAF901-3CC2-40B4-B10E-8AEC2465BE2C.htm

[2] -http://www.aljazeera.net/NR/exeres/048F3376-262E-4E8B-8105-87530B88DFC9.htm

[3] د.محمد عاشور، د أحمد على سالم (محرران)، **دليل المنظمات الأفريقية الدولية**، (القاهرة: مشروع دعم التكامل الأفريقي جامعة القاهرة، 2006). وانظر كذلك البيانات التوثيقية الواردة في:

معهد الإنماء العربى، **مرجع سابق**، ص ص 463-533.

[4] **المرجع السابق**، ص ص 458-459.

[5] **المرجع السابق**، ص ص 460-461.

[6] **المرجع السابق**، ص ص 461-462.

[7] د. سعيد السبكي، إصلاح منظمة الوحدة الأفريقية أفضل من قيام اتحاد جديد: حوار مع خبير الشئون الأفريقية الدكتور أرنولد بيركهاود (بروكسل)، في:

- http://www.albayan.co.ae/albayan/2001/03/16/sya/34.htm

[8] انظر المبحث الثالث.

[9] معهد الإنماء العربى، **مرجع سابق**، ص 448.

[10] **المرجع السابق**، ص 17.

[11] **المرجع السابق**، ص ص 460-461.

[12] فيونا بتلر، الإقليمية والتكامل، في:جون بيليس & ستيف سميث (محررين)، **عولمة السياسة العالمية**، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، (دبى: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، ص 867.

[13] معهد الإنماء العربى، **مرجع سابق**، ص 499.

[14]- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57CAF901-3CC2-40B4-B10E-8AEC2465BE2C.htm

[15] معهد الإنماء العربى، **مرجع سابق**، ص12. وكذلك:

- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57CAF901-3CC2-40B4-B10E-8AEC2465BE2C.htm

[16] معهد الإنماء العربى، **مرجع سابق**، ص12. وكذلك:

- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57CAF901-3CC2-40B4-B10E-8AEC2465BE2C.htm

[17]- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/57CAF901-3CC2-40B4-B10E-8AEC2465BE2C.htm

[18] معهد الإنماء العربى، **مرجع سابق**، ص16.

[19] د. سعيد السبكي، **مرجع سابق** وكذلك:

- http://www.aljazeera.net/NR/exeres/048F3376-262E-4E8B-8105-87530B88DFC9.htm

ملاحق الدراسة

الملحق الأول

استمارة استطلاع رأى حول:

التكامــل الأفريقــى..

ضروراته ومعوقاته

جامعة القاهرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
مشروع دعم التكامل الأفريقي



استمارة استطلاع رأي حول:
التكـامــل الأفريقــي..
ضروراته ومعوقاته

2005

- بيانات هذا البحث سرية ولا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمى

جـــامعـــة القـــاهـــــرة
معهد البحوث والدراسات الأفريقية
مشروع دعــم التكــامــل الأفريقـــــى

عزيزى المشارك

تقوم بإجراء هذا الاستطلاع مؤسسة بحثية علمية هى "مشـــروع دعـــم التكامـــل الأفريقى" بجامعة القاهرة، بهدف التعرف على توجهات الفارقـــة، علـــى اخـــتلاف تخصصاتهم ومواقعهم من قضية التكامل الأفريقى فى أفريقيا، سعياً إلى دعم تلـــك المسألة نظرياً وبحثياً، وذلك بغية الوفاء بإحدى وظائف الجامعة الأساسية فى خدمة المجتمع والقضايا الوطنية..

لذا، نرجو منكم التعاون بملء الاستمارة المرفقة بدقة وأمانة.

ولكم منا جزيل الشكر والامتنان على تعاونكم.

1- التكامل بين الدول الأفريقية يمثل الإستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة الأفريقية.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

2- إن أفضل سبيل لمواجهة ضغوط العولمة هو التكامل الأفريقي.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

3- إن التكامل الأفريقي هو السبيل الأساسي للتخلص من الهيمنة الغربية والاستعمار الجديد.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

4- لقد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

5- لقد نجحت جهود التكامل السابقة بين الدول الأفريقية في تحقيق معظم الأهداف التي سعت إليها.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

6- تعكس مسيرة التكامل بين الدول الأفريقية حرص زعمائها على استكمال الوحدة الأفريقية.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

7- تكامل الدول الأفريقية مدخل أساسى لتسوية الصراعات القائمة فى القارة.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

8- أحد معوقات نجاح التكامل بين الدول الأفريقية عدم رغبة القيادات الأفريقية التنازل عن جزء من سيادتها لصالح التكامل الإقليمى.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

9- ساهمت المشاركة الشعبية بفاعلية فى إنجازات التكامل الإقليمى فى أفريقيا.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

10- المجتمع الدولى (الدول الغربية بخاصة) لديه رغبة حقيقية فى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل والوحدة.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

11- إن التكامل الإقليمى يحتاج إلى وقت طويل كى يؤتى ثماره.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

12- فى ظل ظروف العولمة، يعتبر الاتجاه نحو التكامل مع الدول المتقدمة استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

13- النظم السياسية القائمة فى الدول الأفريقية لديها القدرة على تحقيق التكامل والوحدة فى القارة.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

14- تعتبر التعددية (الدينية والإثنية واللغوية) فى أفريقيا عائقاً أمام نجاح عملية التكامل فى أفريقيا.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

15- يعتبر انتشار الديموقراطية فى القارة عاملاً أساسياً فى نجاح عملية التكامل.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

16- يمكن أن يسهم استمرار عملية التكامل فى التخفيف من مشـكلات الفسـاد وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

17- يعتبر وجود دول أفريقية كبيرة عامَ مساعداً فى نجاح عملية التكامل.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

18- فى التجارب السابقة للتكامل الإقليمى فى القارة، فـازت الـدول الأفريقيـة الكبرى فى التجمع بثمار ذلك التكامل.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

19- من شان التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى الإســراع بتحقيق الوحدة الأفريقية المنشودة.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

20- نجاح التكامل الأفريقى مرهون بما تقدمه الدول الغربية من مساعدات لهـذا الغرض.

- أوافق( ) - أوافق بشدة( ) - أعترض( ) - أعترض بشدة( ) - لا أعلم( )

- البيانات الأساسية

- الاسم: (لمن يرغب). ....
- السن: ....
- الوظيفة: ....
- الجنسية: ....

الملحق الثانـى

الجداول الارتبـاطيـة

جدول رقم (1)

تأثير السن على موقف المبحوثين من كون التكامل يعد الاستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	139	95.2	7	4.8	146	100
-20	705	92.2	60	7.8	765	100
-30	82	94.3	5	5.7	87	100
-40 فأكثر	118	96.7	4	3.3	122	100
المجموع	1044	93.2	76	6.8	1120	100

درجات الحرية = 3 كا^2= 4.78 درجة المعنوية = 0.188

جدول رقم (2)

تأثير الوظيفة على موقف المبحوثين من كون التكامل يعد الاستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة

البيان / الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	839	92.1	72	7.1	911	100
مهن أكاديمية وإعلامية	98	97.0	3	3.0	101	100
مهن أخرى	95	98.9	1	1.1	96	100
المجموع	1032	93.1	76	6.9	1108	100

درجات الحرية = 2 كا^2= 9.03 درجة المعنوية = 0.011

جدول رقم (3)

تأثير الانتماء الإقليمى على موقف المبحوثين من كون التكامل يعد الاستراتيجية المناسبة لمواجهة مشكلات القارة

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	630	91.3	60	8.7	690	100
جنوب	402	96.2	16	3.8	418	100
المجموع	1032	93.1	76	6.9	1108	100

درجات الحرية = 1 كا^2= 9.65 درجة المعنوية = 0.002

جدول رقم (4)

تأثير السن على موقف المبحوثين من كون التكامل يعد السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	119	90.2	13	9.8	132	100
-20	625	85.9	103	14.1	728	100
-30	76	91.6	7	8.4	83	100
-40 فأكثر	115	95.0	6	5.0	121	100
المجموع	935	87.8	129	12.2	1064	100

درجات الحرية = 3 كا^2= 10.33 درجة المعنوية = 0.016

جدول رقم (5)

تأثير الوظيفة على موقف المبحوثين من كون التكامل يعد السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة

البيان / الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	737	86.0	120	14.0	857	100
مهن أكاديمية وإعلامية	93	93.3	6	6.7	99	100
مهن أخرى	93	96.9	3	3.1	96	100
المجموع	923	87.7	129	12.3	1052	100

درجات الحرية = 2 كا^2 = 13.4 درجة المعنوية = 0.001

جدول رقم (6)

تأثير الانتماء الإقليمى على موقف المبحوثين من كون التكامل يعد السبيل الأفضل لمواجهة ضغوط العولمة

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	566	85.9	93	14.1	659	100
جنوب	356	90.8	36	9.2	392	100
المجموع	922	87.7	129	12.3	1051	100

درجات الحرية = 1 كا^2 = 5.54 درجة المعنوية = 0.019

جدول رقم (7)

تأثير السن على موقف المبحوثين من كون التكامل يعد السبيل الأفضل لمواجهة الهيمنة والاستعمار الجديد

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	132	94.3	8	5.7	140	100
-20	657	88.1	89	11.9	746	100
-30	72	87.7	10	12.3	82	100
-40 فأكثر	111	90.2	12	9.8	123	100
المجموع	972	89.1	119	10.9	1091	100

درجات الحرية = 3 $كا^2$ = 4.99   درجة المعنوية = 0.172

جدول رقم (8)

تأثير الوظيفة على موقف المبحوثين من كون التكامل يعد السبيل الأفضل لمواجهة الهيمنة والاستعمار الجديد

البيان / الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	784	88.8	99	11.2	883	100
مهن أكاديمية وإعلامية	94	93.1	7	6.9	101	100
مهن أخرى	82	86.3	13	13.7	95	100
المجموع	960	89.0	119	11	1079	100

درجات الحرية = 2 $كا^2$ = 2.44   درجة المعنوية = 0.295

جدول رقم (9)

تأثير الانتماء الإقليمى على موقف المبحوثين من كون التكامل يعد السبيل الأفضل لمواجهة الهيمنة والاستعمار الجديد

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	586	86.9	88	13.1	674	100
جنوب	376	93.1	28	6.9	404	100
المجموع	962	89.2	116	10.8	1078	100

درجات الحرية = 1 كا^2 = 9.87 درجة المعنوية = 0.002

جدول رقم (10)

تأثير السن على موقف المبحوثين من كون التكامل يمثل مدخلاً أساسياً لتسوية الصراعات القائمة فى القارة

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	133	97.1	4	2.9	137	100
-20	689	92.5	56	7.5	745	100
-30	77	92.8	6	7.2	83	100
40- فأكثر	113	91.9	10	8.1	123	100
المجموع	1012	93.0	76	7.0	1088	100

درجات الحرية = 3 كا^2 = 4.1 درجة المعنوية = 0.255

جدول رقم (11)

تأثير الوظيفة على موقف المبحوثين من كون التكامل يمثل مدخلاً أساسياً لتسوية الصراعات القائمة فى القارة

البيان / الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	820	92.9	63	7.1	883	100
مهن أكاديمية وإعلامية	89	93.7	6	6.3	95	100
مهن أخرى	91	92.9	7	7.1	98	100
المجموع	1000	92.9	76	7.1	1076	100

درجات الحرية = 2 كا^2 = 0.089 درجة المعنوية = 0.975

جدول رقم (12)

تأثير الانتماء الإقليمى على موقف المبحوثين من كون التكامل يمثل مدخلاً أساسياً لتسوية الصراعات القائمة فى القارة

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	621	92.8	48	7.2	669	100
جنوب	379	93.6	26	6.4	405	100
المجموع	1000	93.1	74	6.9	1074	100

درجات الحرية = 1 كا^2 = 0.22 درجة المعنوية = 0.636

جدول رقم (13)

تأثير السن على موقف المبحوثين من كون التكامل يساهم فى التخفيف من مشكلات الفساد وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية

البيان السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	126	94.7	7	5.3	133	100
-20	657	90.2	71	9.8	728	100
-30	71	91.0	7	9.0	78	100
-40 فأكثر	109	87.9	15	12.1	124	100
المجموع	963	90.6	100	9.4	1063	100

درجات الحرية = 3 كا^2= 3.85 درجة المعنوية = 0.278

جدول رقم (14)

تأثير الوظيفة على موقف المبحوثين من كون التكامل يساهم فى التخفيف من مشكلات الفساد وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية

البيان الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	781	90.8	79	9.2	860	100
مهن أكاديمية وإعلامية	95	96.0	4	4.0	99	100
مهن أخرى	76	82.6	16	17.4	92	100
المجموع	952	90.6	99	9.4	1051	100

درجات الحرية = 2 كا^2= 10.62 درجة المعنوية = 0.006

جدول رقم (15)

تأثير الانتماء الإقليمي على موقف المبحوثين من كون التكامل يساهم فى التخفيف من مشكلات الفساد وسوء الإدارة فى الدول الأفريقية

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	593	90.7	61	9.3	654	100
جنوب	361	91.4	34	8.6	395	100
المجموع	954	90.9	95	9.1	1049	100

درجات الحرية = 1 $كا^2$ = 0.155   درجة المعنوية = 0.694

جدول رقم (16)

تأثير السن على الرأى فى مدى حرص الزعماء على تحقيق التكامل فى القارة

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	73	63.5	42	36.5	115	100
20-	372	56.9	282	43.1	654	100
30-	36	44.4	45	55.6	81	100
40- فأكثر	53	46.5	61	53.5	114	100
المجموع	534	55.4	430	44.6	964	100

درجات الحرية = 3 $كا^2$ = 11.2   درجة المعنوية = 0.011

جدول رقم (17)

تأثير الوظيفة على الرأى فى مدى حرص الزعماء على تحقيق التكامل فى القارة

البيان الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	450	58.4	321	41.6	771	100
مهن أكاديمية وإعلامية	46	51.7	43	48.3	89	100
مهن أخرى	33	35.9	59	64.1	92	100
المجموع	529	55.6	423	44.4	952	100

درجات الحرية = 2 كا2 = 17.4 درجة المعنوية = 0.000

جدول رقم (18)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فى مدى حرص الزعماء على تحقيق التكامل فى القارة

البيان الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	293	51.0	282	49	575	100
جنوب	234	62.2	142	37.8	376	100
المجموع	527	55.4	424	44.6	951	100

درجات الحرية = 1 كا2 = 11.7 درجة المعنوية = 0.001

جدول رقم (19)

تأثير السن على الرأى فى مدى إسهام المشاركة الشعبية فى إنجازات التكامل فى القارة

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	61	61.2	38	38.8	99	100
20-	281	49.3	289	50.7	570	100
30-	32	40.5	47	59.0	79	100
40- فأكثر	32	31.1	71	68.9	103	100
المجموع	406	47.7	445	52.3	851	100

درجات الحرية = 3   كا2 = 21.3   درجة المعنوية = 0.000

جدول رقم (20)

تأثير الوظيفة على الرأى فى مدى إسهام المشاركة الشعبية فى إنجازات التكامل فى القارة

البيان / الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	347	51.6	326	48.4	673	100
مهن أكاديمية وإعلامية	30	34.5	57	65.5	87	100
مهن أخرى	23	28.8	57	71.2	80	100
المجموع	400	47.6	440	52.4	840	100

درجات الحرية = 2   كا2 = 21.6   درجة المعنوية = 0.000

جدول رقم (21)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فى مدى إسهام المشاركة الشعبية

فى إنجازات التكامل فى القارة

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	200	40.8	290	59.2	490	100
جنوب	203	57.7	149	42.3	352	100
المجموع	403	47.9	439	52.1	842	100

درجات الحرية = 1 كا2 = 23.3 درجة المعنوية = 0.000

جدول رقم (22)

تأثير السن على الرأى فى مدى قدرة النظم القائمة

على تحقيق التكامل فى القارة

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	55	43.3	72	56.7	127	100
20-	266	37.7	440	62.3	706	100
30-	31	37.7	51	62.3	82	100
40- فأكثر	36	32.1	76	67.9	112	100
المجموع	388	37.8	639	62.2	1027	100

درجات الحرية = 3 كا2 = 3.2 درجة المعنوية = 0.366

جدول رقم (23)

تأثير الوظيفة على الرأى فى مدى قدرة النظم القائمة على تحقيق التكامل فى القارة

البيان / الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	323	38.2	510	61.8	833	100
مهن أكاديمية وإعلامية	37	40.7	54	59.3	91	100
مهن أخرى	21	22.8	71	22.8	92	100
المجموع	381	37.5	635	62.5	1016	100

درجات الحرية = 2 كا2 = 9.4 درجة المعنوية = 0.009

جدول رقم (24)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فى مدى قدرة النظم القائمة على تحقيق التكامل فى القارة

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	% 100
شمال	203	32.8	416	67.2	619	100
جنوب	181	45.8	214	54.2	395	100
المجموع	384	37.9	630	62.1	1014	100

درجات الحرية = 1 كا2 = 17.39 درجة المعنوية = 0.000

جدول رقم (25)

تأثير السن على الرأى فيما إذا كان انتشار الديموقراطية

يعد عاملاً أساسياً لتحقيق التكامل فى القارة

البيان السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	118	86.1	19	13.9	137	100
20-	649	88.2	87	11.8	736	100
30-	71	85.5	12	14.5	83	100
40- فأكثر	111	90.2	12	9.8	123	100
المجموع	949	88.0	130	12.0	1079	100

درجات الحرية = 3 كا2 = 1.5 درجة المعنوية = 0.676

جدول رقم (26)

تأثير الوظيفة على الرأى فيما إذا كان انتشار الديموقراطية

يعد عاملاً أساسياً لتحقيق التكامل فى القارة

البيان الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	762	87.3	111	13.7	873	100
مهن أكاديمية وإعلامية	95	94.1	6	5.9	101	100
مهن أخرى	81	87.1	12	12.9	93	100
المجموع	938	87.9	129	12.1	1067	100

درجات الحرية = 2 كا2 = 3.79 درجة المعنوية = 0.137

جدول رقم (27)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فيما إذا كان انتشار الديموقراطية يعد عاملاً أساسياً لتحقيق التكامل فى القارة

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	584	88.2	78	11.8	662	100
جنوب	352	87.1	52	12.9	404	100
المجموع	936	87.8	130	12.2	1066	100

درجات الحرية = 1　　كا2 = 0.278　　درجة المعنوية = 0.598

جدول رقم (28)

تأثير السن على الرأى فيما إذا كان وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	103	83.7	20	16.3	123	100
20-	549	78.5	150	21.5	699	100
30-	63	81.8	14	18.2	77	100
40- فأكثر	86	74.8	29	15.2	115	100
المجموع	801	79.0	213	21.0	1014	100

درجات الحرية = 3　　كا2 = 3.35　　درجة المعنوية = 0.340

جدول رقم (29)

تأثير الوظيفة على الرأى فيما إذا كان وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل

البيان الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	648	79.2	170	20.8	818	100
مهن أكاديمية وإعلامية	78	83.0	16	17.0	94	100
مهن أخرى	66	73.3	24	26.7	90	100
المجموع	792	79.0	210	21.0	1002	100

درجات الحرية = 2 كا2 = 2.66 درجة المعنوية = 0.264

جدول رقم (30)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فيما إذا كان وجود دول أفريقية كبيرة يعد عاملاً مساعداً فى نجاح عملية التكامل

البيان الموقع	البيان	موافق	%	معارض	%	المجموع
شمال	485	78.4	134	21.6	619	100
جنوب	308	80.4	75	19.6	383	100
المجموع	793	79.1	209	20.9	1002	100

درجات الحرية = 1 كا2 = 0.612 درجة المعنوية = 0.434

جدول رقم (31)

تأثير السن على الرأى فى مدى رغبة الدول الغربية فى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	24	17.6	112	82.4	136	100
-20	100	13.9	622	86.1	722	100
-30	12	14.6	70	85.4	82	100
-40 فأكثر	13	11.2	103	88.8	116	100
المجموع	149	14.1	907	85.9	1056	100

درجات الحرية = 3 كا2 = 2.3 درجة المعنوية = 0.518

جدول رقم (32)

تأثير الوظيفة على الرأى فى مدى رغبة الدول الغربية فى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل

البيان / الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	130	15.2	728	84.8	858	100
مهن أكاديمية وإعلامية	15	16.3	77	83.7	92	100
مهن أخرى	4	4.3	90	95.7	94	100
المجموع	149	14.3	895	85.7	1044	100

درجات الحرية = 2 كا2 = 8.56 درجة المعنوية = 0.014

جدول رقم (33)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فى مدى رغبة الدول الغربية فى مساعدة الدول الأفريقية على تحقيق التكامل

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	76	11.7	571	88.3	647	100
جنوب	71	18.0	324	82.0	395	100
المجموع	147	14.1	895	85.9	1042	100

درجات الحرية = 1   كا2 = 7.85   درجة المعنوية = 0.005

جدول رقم (34)

تأثير السن على الرأى فيما إذا كان التمسك المفرط بالسيادة الوطنية معوقاً للتكامل بين الدول الأفريقية

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	103	81.7	23	18.3	126	100
20-	610	87.3	89	12.7	699	100
30-	71	87.7	10	12.3	81	100
40- فأكثر	109	91.6	10	8.4	119	100
المجموع	893	87.1	132	12.9	1025	100

درجات الحرية = 3 $كا^2$ = 5.4   درجة المعنوية = 0.145

جدول رقم (35)

تأثير الوظيفة على الرأى فيما إذا كان التمسك المفرط بالسيادة الوطنية معوقاً للتكامل بين الدول الأفريقية

البيان الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	714	86.9	108	13.1	822	100
مهن أكاديمية وإعلامية	83	86.5	13	13.5	96	100
مهن أخرى	85	88.5	11	11.5	96	100
المجموع	882	87.0	132	13.0	1014	100

درجات الحرية = 2 كا^2 = 0.240 درجة المعنوية = 0.887

جدول رقم (36)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فيما إذا كان التمسك المفرط بالسيادة الوطنية معوقاً للتكامل بين الدول الأفريقية

البيان الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	551	88.3	73	11.7	624	100
جنوب	331	85.3	57	14.7	388	100
المجموع	882	87.2	130	12.8	1012	100

درجات الحرية = 1 كا^2 = 1.91 درجة المعنوية = 0.167

جدول رقم (37)

تأثير السن على الرأى فيما إذا كانت التعددية (الدينية والإثنية واللغوية) معوقاً لنجاح عملية التكامل فى أفريقيا

البيان	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
السن						
أقل من 20	76	57.1	57	42.9	133	100
20-	360	49.0	375	51.0	735	100
30-	24	28.9	59	71.1	83	100
40- فأكثر	46	39.7	70	60.1	116	100
المجموع	506	47.4	561	52.6	1067	100

درجات الحرية = 3　　كا^2 = 19.96　　درجة المعنوية = 0.000

جدول رقم (38)

تأثير الوظيفة على الرأى فيما إذا كانت التعددية (الدينية والإثنية واللغوية) معوقاً لنجاح عملية التكامل فى أفريقيا

البيان	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
الوظيفة						
طالب	439	50.7	427	49.3	866	100
مهن أكاديمية وإعلامية	31	32.0	66	68.0	97	100
مهن أخرى	30	32.3	63	67.7	93	100
المجموع	500	47.3	556	52.7	1056	100

درجات الحرية = 2　　كا^2 = 21.59　　درجة المعنوية = 0.000

جدول رقم (39)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فيما إذا كانت التعددية (الدينية والإثنية واللغوية) معوقاً لنجاح عملية التكامل فى أفريقيا

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	311	47.3	347	52.7	658	100
جنوب	192	48.5	204	51.5	396	100
المجموع	503	47.7	551	52.3	1054	100

درجات الحرية = 1 كا^2 = 0.148 درجة المعنوية = 0.701

جدول رقم (40)

تأثير السن على الرأى فيما إذا كان نجاح التكامل الأفريقى مرهوناً بالمساعدات الغربية

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	38	31.1	84	68.9	122	100
20-	229	31.6	495	68.4	724	100
30-	22	27.2	59	72.8	81	100
40- فأكثر	37	31.1	82	68.9	119	100
المجموع	326	31.2	720	68.8	1046	100

درجات الحرية = 3 كا^2 = 0.679 درجة المعنوية = 0.878

جدول رقم (41)

تأثير الوظيفة على الرأى فيما إذا كان نجاح التكامل الأفريقى مرهوناً بالمساعدات الغربية

البيان / الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	274	32.4	571	67.6	845	100
مهن أكاديمية وإعلامية	31	32.3	65	67.7	96	100
مهن أخرى	17	18.1	77	81.9	94	100
المجموع	322	31.1	713	68.9	1035	100

درجات الحرية = 2 كا^2= 2.04 درجة المعنوية = 0.355

جدول رقم (42)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فيما إذا كان نجاح التكامل الأفريقى مرهوناً بالمساعدات الغربية

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	218	34.0	424	66.0	642	100
جنوب	106	27.2	284	72.8	390	100
المجموع	324	31.4	708	68.6	1032	100

درجات الحرية = 1 كا^2= 5.17 درجة المعنوية = 0.023

جدول رقم (43)

تأثير السن على الرأى فيما إذا كان قد تم اتخاذ خطوات جادة

نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال

البيان السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	40	36.4	70	63.6	110	100
20-	227	36.7	391	63.3	618	100
30-	32	41.6	45	58.4	77	100
40- فأكثر	42	38.2	68	61.8	110	100
المجموع	341	37.3	574	62.7	915	100

درجات الحرية = 3 كا^2= 0.76 درجة المعنوية = 0.859

جدول رقم (44)

تأثير الوظيفة على الرأى فيما إذا كان قد تم اتخاذ خطوات جادة

نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال

البيان الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	268	36.9	459	63.1	727	100
مهن أكاديمية وإعلامية	36	40.0	54	60.0	90	100
مهن أخرى	33	37.5	55	62.5	88	100
المجموع	337	37.2	568	62.8	905	100

درجات الحرية = 2 كا^2= 0.34 درجة المعنوية = 0.844

جدول رقم (45)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فيما إذا كان قد تم اتخاذ خطوات جادة نحو التكامل بين الدول الأفريقية منذ الاستقلال

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	166	30.9	371	69.1	537	100
جنوب	172	46.9	195	53.1	367	100
المجموع	338	37.4	566	62.6	904	100

درجات الحرية = 1 كا^2 = 23.7 درجة المعنوية = 0.000

جدول رقم (46)

تأثير السن على الرأى فى مدى نجاح جهود التكامل السابقة

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	35	34.0	68	66.0	103	100
-20	180	28.8	446	71.2	626	100
-30	19	24.4	59	75.6	78	100
-40 فأكثر	18	16.1	94	83.9	112	100
المجموع	252	27.4	667	72.6	919	100

درجات الحرية = 3 كا^2 = 10.4 درجة المعنوية = 0.015

جدول رقم (47)

تأثير الوظيفة على الرأى فى مدى نجاح جهود التكامل السابقة

البيان الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	217	30.0	509	70.0	726	100
مهن أكاديمية وإعلامية	18	20.2	71	79.8	89	100
مهن أخرى	12	12.9	81	87.1	93	100
المجموع	247	27.2	661	72.8	908	100

درجات الحرية = 2 كا^2 = 14.4 درجة المعنوية = 0.001

جدول رقم (48)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فى مدى نجاح جهود التكامل السابقة

البيان الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	106	19.4	439	80.6	545	100
جنوب	143	39.4	220	60.6	363	100
المجموع	249	27.4	659	72.6	908	100

درجات الحرية = 1 كا^2 = 43.45 درجة المعنوية = 0.000

جدول رقم (49)

تأثير السن على الرأى فيما إذا كان التكامل يحتاج إلى وقت طويل ليؤتى ثماره

البيان	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
السن						
أقل من 20	108	77.1	32	22.9	140	100
-20	652	87.9	90	12.1	742	100
-30	72	86.7	11	13.3	83	100
-40 فأكثر	108	87.8	15	12.2	123	100
المجموع	940	86.4	148	13.6	1088	100

درجات الحرية = 3 كا^2= 11.8 درجة المعنوية = 0.008

جدول رقم (50)

تأثير الوظيفة على الرأى فيما إذا كان التكامل يحتاج إلى وقت طويل ليؤتى ثماره

البيان الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	763	86.6	118	13.4	881	100
مهن أكاديمية وإعلامية	86	86.9	13	13.1	99	100
مهن أخرى	80	83.3	16	16.7	96	100
المجموع	929	86.3	147	13.7	1076	100

درجات الحرية = 2 كا^2= 0.812 درجة المعنوية = 0.666

جدول رقم (51)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فيما إذا كان التكامل يحتاج إلى وقت طويل ليؤتى ثماره

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	590	88.2	79	11.8	669	100
جنوب	338	83.5	67	16.5	405	100
المجموع	928	86.4	146	13.6	1074	100

درجات الحرية = 1 كا^2 = 4.81 درجة المعنوية = 0.028

جدول رقم (52)

تأثير السن على الرأى فيما إذا كان الاتجاه نحو التكامل مع الدول المتقدمة يعتبر استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل ظروف العولمة

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	53	43.8	68	56.2	121	100
20-	294	40.3	436	59.7	730	100
30-	20	25.6	58	74.4	78	100
40- فأكثر	41	35.0	76	65.0	117	100
المجموع	408	39.0	638	61.0	1046	100

درجات الحرية = 3 كا^2 = 8.3 درجة المعنوية = 0.04

جدول رقم (53)

تأثير الوظيفة على الرأى فيما إذا كان الاتجاه نحو التكامل مع الدول المتقدمة يعتبر استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل ظروف العولمة

البيان / الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	343	40.4	505	59.6	848	100
مهن أكاديمية وإعلامية	34	35.4	62	64.6	96	100
مهن أخرى	28	30.8	63	69.2	91	100
المجموع	405	39.1	630	60.9	1035	100

درجات الحرية = 2   كا^2 = 3.845   درجة المعنوية = 0.146

جدول رقم (54)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فيما إذا كان الاتجاه نحو التكامل مع الدول المتقدمة يعتبر استراتيجية أفضل من التكامل مع الدول الأفريقية فى ظل ظروف العولمة

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	280	44.1	355	55.9	635	100
جنوب	120	30.2	278	69.8	398	100
المجموع	400	38.7	633	61.3	1033	100

درجات الحرية = 1   كا^2 = 20.04   درجة المعنوية = 0.000

جدول رقم (55)

تأثير السن على الرأى فيما إذا كانت الدول الأفريقية الكبرى في التجارب السابقة قد فازت بثمار التكامل الإقليمى

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	32	53.3	28	46.7	60	100
-20	230	51.9	213	48.1	443	100
-30	32	49.2	33	50.8	65	100
40- فأكثر	36	40.4	53	59.6	89	100
المجموع	330	50.2	327	49.8	657	100

درجات الحرية = 3 كا^2= 4.16 درجة المعنوية = 0.244

جدول رقم (56)

تأثير الوظيفة على الرأى فيما إذا كانت الدول الأفريقية الكبرى في التجارب السابقة قد فازت بثمار التكامل الإقليمى

البيان / الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	267	52.8	239	47.2	506	
مهن أكاديمية وإعلامية	36	49.3	37	50.7	73	100
مهن أخرى	21	31.3	46	68.7	67	100
المجموع	324	50.2	322	49.8	646	100

درجات الحرية = 2 كا^2= 10.85 درجة المعنوية = 0.004

جدول رقم (57)

تأثير الانتماء الإقليمي على الرأى فيما إذا كانت الدول الأفريقية الكبرى في التجارب السابقة قد فازت بثمار التكامل الإقليمي

البيان / الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	152	43.3	199	56.7	351	100
جنوب	176	58.9	123	41.1	299	100
المجموع	328	50.5	322	49.5	650	100

درجات الحرية = 1 كا^2 = 15.643 درجة المعنوية = 0.000

جدول رقم (58)

تأثير السن على الرأى فيما إذا كان التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقي سيعجل بتحقيق الوحدة الأفريقية المنشودة

البيان / السن	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
أقل من 20	71	77.2	21	22.8	92	100
20-	478	77.0	143	23.0	621	100
30-	50	65.8	26	34.2	76	100
40- فأكثر	94	83.9	18	16.1	112	100
المجموع	693	76.9	208	23.1	901	100

درجات الحرية = 3 كا^2 = 8.4 درجة المعنوية = 0.038

جدول رقم (59)

تأثير الوظيفة على الرأى فيما إذا كان التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سيعجل بتحقيق الوحدة الأفريقية المنشودة

البيان الوظيفة	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
طالب	558	77.7	160	22.3	718	100
مهن أكاديمية وإعلامية	67	73.6	24	16.4	91	100
مهن أخرى	58	71.6	23	28.4	81	100
المجموع	683	76.7	207	23.3	890	100

درجات الحرية = 2 كا^2 = 2.04 درجة المعنوية = 0.355

جدول رقم (60)

تأثير الانتماء الإقليمى على الرأى فيما إذا كان التحول من منظمة الوحدة الأفريقية إلى الاتحاد الأفريقى سيعجل بتحقيق الوحدة الأفريقية المنشودة

البيان الموقع	موافق	%	معارض	%	المجموع	%
شمال	363	69.1	162	30.9	525	100
جنوب	322	87.7	45	12.3	367	100
المجموع	685	77.0	207	23.0	892	100

درجات الحرية = 1 كا^2 = 41.91 درجة المعنوية = 0.000

D- The effect of regional affiliation on the researched evaluation of former integration experiences:

1) There are significant differences in opinions about the idea that serious steps were taken towards integration since independence, and that former efforts of integration achieved most of their goals, and that integration needs long time to be fruitful, and that integration with developed countries is the best strategy of integration for the African countries, and that big African countries benefited more from the former experiences and finally that turning from organization of African unity to the African union will accelerate achieving African unity.
2) This proves the significant effect of the regional affiliations on the evaluation of the researched to the African integration as the controversy was in all statements.

From these results we can conclude that the third hypothesis saying that regional affiliations' differences lead to significant differences in the opinions of the researched is partially true. As age variance didn't result in significant differences in statement while it was clearer in the regional affiliation's variance.

Finally, we can say that this study proved the presence of a big amount of awareness of the importance of the importance of integration between African countries and of belief in this integration despite their awareness of the obstacles and despite the shortcomings in the means of achieving it as they saw the importance of patience till the integration becomes beneficial. This means the presence of a strong base of popular support for the integration efforts which should be activated.

But we shouldn't ignore the regional differences that lead to an extent to variances in the opinions. This should be settled through education and media if we want integration efforts to succeed.

3) Regional Affiliation:

A- The effect of regional affiliation on the opinions of the researched about the importance of African integration:

1) Greater percentage of the southern African citizens agreed on the idea that integration is the best strategy to face the continents problems than the northern African citizens, the same results appeared concerning the idea that integration is the best way to face pressures of globalization.
2) Meanwhile, the regional affiliation didn't have significant effect on the opinions about the idea that integration is essential to resolve conflicts in the continent.
3) This shows to an extent a significant effect of regional affiliation on the opinion of the researched as the controversy was about two statements.

B- The effect of regional affiliation on the researched opinions about the means of achieving integration:

1) There was a difference in the opinions concerning the idea that leaders are eager to complete integration and also that popular participation is significant in achieving integration and about the capability of the political systems to achieve integration and even about the desire of western countries to help African countries achieve integration.
2) Meanwhile the differences were not significant between northern and southern citizens about the idea that spreading democracy is essential for the integration to succeed, also that the presence of big African countries is essential for the integration to succeed as well.
3) This proves to an extent that the effect of regional affiliation on the researched opinions about means of achieving integration is significant as disagreement was in two sentences.

C- The effect of regional affiliation on the researched opinions about the obstacle of integration:

1) There was a difference in opinions about the idea that integration's success depends on western aid.
2) Meanwhile, there were no significant differences in the opinions about the idea that excessive adherence of national sovereignty is an obstacle to integration or that pluralism is an obstacle.
3) This proves limited effect of the regional affiliation in the opinions of the researched about the obstacle of integration as the disagreement was in one sentence.

2) Meanwhile, difference in profession was not significant in answers to the idea that spreading democracy is essential for integration to succeed or that the presence of big African countries is a helping factor.
3) This proves to an extent that profession affects the researched opinions about means of achieving integration as there was controversy on most of the statements in this section.

C- The effect of profession in the researched opinions concerning integrations obstacles:

1) There are no significant differences between people of different professions towards the saying that excessive adherence of national sovereignty may be an obstacle or concerning the importance of western aid in achieving integration.
2) Meanwhile, the results showed differences about the saying that pluralism (religious, ethnic, and lingual) is an obstacle against integration.
3) This shows limited effect of profession differences on the researched opinions about the obstacles of integration as the controversy was about one statement.

D- The effect of profession on the evaluation of the researched of the African integration:

1) There are differences between people of different professions about the saying that former experiences succeeded and about the saying that big African countries benefited more from these former experiences.
2) meanwhile the profession differences were not significant in the opinions regarding the saying that serious steps towards integration where taken after independence or that integration needs long time to be fruitful or the idea that integrating with developed countries is the best strategy for African integration in the presence of globalization or even that turning from organization of African unity to the African Union will help in accelerating integration.
3) This proves limited effect of profession differences on the researched evaluation of former integration experience as the controversy was in only two statements.

From these results we can find out that the second hypothesis saying that professional differences lead to significant differences in the opinions of the researched is partially true. As age variance didn't result in significant differences in statement while it was clearer in the professional variance.

integration experiences or about the extent of success of former experiences.

2) On the contrary, significant differences appeared regarding the idea of integrating with developed countries as a strategy for African countries under globalization, the older aged category showed more rejection to this than the younger.
3) Also differences appeared clear in the saying that integration needs long time to benefit from it. The younger aged showed more rejection to such idea.
4) Finally concerning the saying that the turn from organization of African unity to the African Union will accelerate the movement towards African unity, the younger approved this more than the older which coops with the youth idealism and passion.

From these results we can find out that the first hypothesis saying that age differences lead to significant differences in the opinions of the researched is partially wrong. Age variance didn't result in significant differences in most statements.

2) Profession:

A- The effect of profession on the researched opinion about the importance of African integration:

1) There are differences in their opinion about the idea that integration will be the most suitable strategy to face the continent's problems and the idea that it is considered the best way to face the globalization pressures and the idea of considering it an essential way to face western hegemony and new colonialism.
2) Meanwhile the profession difference didn't result in differences in opinions about the idea that integration will be an important means to resolve conflicts in the continent.
3) This proves that profession plays roles in affecting the opinions as some professions are more concerned about the continent issues than others. This was shown in the controversy on most of the statements in this section.

B- The effect of profession on the researched about the means of achieving integration:

1) There is a difference in opinions between different professions about leaders' eagerness to complete integration, about the contribution of popular participation in integration, about the saying of capability of the political system of achieving integration and about the desire of western countries to help African countries in achieving integration.

young who don't see it as most suitable way. This can be explained by that the young people are more engaged in globalization.

3) This proves that there is a limited connection between age and awareness of importance of the African integration; it seemed that there is an agreement on its importance regardless of age.

B- The effect of age on the opinions of the researched about means of achieving integration:

1) The results showed differences between the researched towards the saying that the continent's leaders are eager to complete integration, the older age category were more opposing to this statement:
2) there were no significant differences in answers between ages about the saying that popular participation contributes to the integration, nor about the saying that the political systems are capable of achieving integration or that spreading democracy is essential for its success, or that the presence of big African countries is essential for the success of the integration, even about the saying that western countries desire to help Africans achieve integration.
3) This proves that there is limited connection between age and awareness of means of achieving integration it seems that there is an agreement on its means regardless of age.

C- The effect of age on the researched opinions concerning integration obstacles:

1) It appeared that there are no significant differences between different age categories about the saying that excessive adherence of national sovereignty is an obstacle of integration, or about the saying that its success dependent on western aid.
2) The differences seemed clearer about the saying that pluralism (religious, ethnic, and lingual) is an obstacle to achieving integration, the young aged seemed more disapproving than the older which might mean that the new generation is more aware that dealing with pluralism might be the obstacle not pluralism in itself.
3) This proves that there is limited connection between age and the opinions of the sample about obstacle of integration, as they agreed on two out of three obstacles regardless of age.

D- The effect of age on the researched evaluation of African integration:

1) No significant differences in opinions between ages about if serious steps have been taken towards integration since independence, or about that big African countries benefited more from the former

1) Increase in the approval of the idea that excessive adherence of national sovereignty hampers integration.
2) Rejection of the idea of accusing pluralism in the failure of former experiences.
3) Increase in the disapproval of the saying that African integration is dependent on western aid.

D- Evaluation of African Integration:

Tackling the results of the aspects we find out that:

1) The rejection of most of the sample to the saying that serious steps were taken towards integration since independence.
2) The increase in disapproval of the saying that former integration experience achieved most of the targeted goals.
3) Most of the sample sees that integration will need long time to be fruitful.
4) There is a tendency towards rejection of the saying that integration with developed countries is a good strategy under the idea of globalization.
5) Significant variance in opinions about the saying that big African countries benefited the most from former integration experiences.
6) The approval of most of the sample that moving from organization of African unity to the African Union will have positive effect on integration.

Second: the factors affecting the opinions of African citizens about issues:

This study aimed at discovering the effect of age, profession and regional affiliation on the opinions of researched about African integration as follows:

1) Age:

A- The effect of age on the opinions of the researched about the integration:

1) There were no significant differences between different ages opinions about the saying that integration will be the most suitable strategy to face the continent's problems, nor about the saying that it will be most essential way to get rid of western hegemony and new colonialism nor about the saying that it would be an important means to resolve conflicts in the continent and finally on the saying that it would decrease corruption problems and management.
2) The differences appeared when they were asked about that integration will be Africa's best way to face globalization and more approvals on this saying were found in the older ages relative to the

Field Research Results

This study aimed at discovering the points of view of the African citizens about a lot of issues that arise from the topic of African integration like its importance, the means of achieving it and the obstacles facing its implementation. It also aimed at exploring their evaluation of the former integration experiences in the continent and it tried to discover the factors that lead to variances in the opinions of the researched towards these issues.

First: the opinions about the African integration issues:

A- Importance of Integration:

Tackling the results of this aspect we find out that:

1) The majority approve the importance of the integration as a convenient strategy to face the problems of the continent.
2) The majority approve considering it the best way to face pressures of globalization.
3) There is a great increase in the range of approval of the saying that African integration is the best means to face western hegemony and new colonialism.
4) The approval of most of the researched audience who approve the role of integration in facing corruption and mismanagement in the continent.

B- Means of Achieving Integration:

Tackling the result of this aspect we find out that:

1) The disagreement between the researched sample about the role of African countries' leaders and their eagerness to complete integration.
2) The variance in opinion about the role of popular participation in achieving integration with tendency to refuse that idea.
3) The opinions about the ability of African political systems to achieve integration proved to be controversial with tendency to oppose the idea.
4) Most of the sample agrees that spread of democracy is essential to achieve integration.
5) Increase in the support of the idea that the presence of big African countries is essential to achieve integration.
6) Disapproval of most of the sample of the existence of real desire to achieve integration.

C- Obstacles of Achieving Integration:

Tackling the results of this aspect we find out that:

Around 60% of this sample are from North Africa countries (members of the Arab league), and less than 40% from sub-Saharan African countries (not members of the Arab league).

Fifth: Field Application

It was applied in the first half of 2005 by distributing the survey forms in the various African countries previously mentioned. While direct application was held in Egypt, Morocco, Tunisia, Libya and Algeria, the survey forms were distributed with the cooperation of research institutions and researchers in the other African countries.

Sixth: Statistical Work

The researchers codified the collected data and revised the codification, then entered them in databases, then entered them again. There was data validation in order to achieve the statistical analysis plan. The researchers used the statistical package for social sciences (SPSS), and prepared simple and complex tables and graphs in order to achieve the aims of the study by comparing the stands of the target population according to their age, profession, nationality and regional affiliations.

3) Nationality:

Table (3)
The survey sample according to nationality

Country	Frequency	Percentage
Egypt	262	23,1
Libya	69	6,1
Algeria	68	6,0
Morocco	102	9,0
Mali	17	1,5
Tunisia	190	16,8
Sudan	194	17,1
Senegal	91	8,0
Ivory Coast	60	5,3
Guinea	11	1,0
Others	146	12,9
Unidentified	15	1,3
Total	1134	100,0

The survey includes citizens from 23 north and sub-Saharan African countries. Citizens of Egypt represented almost one quarter of the sample, followed by those of Sudan (17.1%), then Tunisia (16.8%), Morocco (9%), Senegal (8%), Libya (6.1%), Algeria (6%), Ivory Coast (5.3%), Mali (1.5%), and Guinea (1%). The sample also includes citizens of other countries with percentage 12.9%. They are from Nigeria and Mauritania (0.8% each, or 9 individuals), Gambia and Chad (0.6% each, or 7 individuals), Burkina Faso (0.5% or 6 individuals), Comoros islands (0.4 % or 5 individuals), Eritrea (0.4% or 4 individuals), Ghana (0.3% or 3 individuals), the Democratic Republic of Congo and Djibouti (0.2% each, or 2 individuals), and Uganda, Togo and Tanzania (0.1% each, or one individual).

4) Regional Affiliation:

Table (4)
The survey sample according to affiliation

Region	Frequency	Percentage
North Africa	699	61,1
South Africa	420	37,0
Unidentified	15	1,3
Total	1134	100,0

Table (1)

The survey sample according to age

Age	Frequency	Percentage
less than 20	147	13,0
20 -	774	68,3
30 -	87	7,7
40 -	126	11,1
Total	1134	100,0

Table (1) shows the predominance of the number of youth in the survey, as it reached 80% of the sample, while the contributions of older people was about 19% only.

2) Profession:

It was argued that the sample should vary to represent the different clusters in the society. Yet there was an interest in representing students who are the most concerned and knowledgeable cluster, and the future of integration attempts when they get high positions in their societies.

Table (2)

The survey sample according to profession

Profession	Frequency	Percentage
Student	920	81,1
Media Field	22	1,9
Academic Researcher	80	7,1
Government Employee	72	6,4
Free Business	10	0,9
Unidentified	30	2,6
Total	1134	100,0

Table (2) shows that the percentage of students was so high relative to other clusters that it reached 80% of the sample. This was intended because this cluster is highly educated relative to others, which matches with the nature of the survey that focuses on the African integration which is not mainly a matter of concern for most Africans. The sample also includes university professors and researchers whose percentage reached 7.1% of the sample. It also included government employees concerned with African integration by a percentage of 6.4% of the sample.

about the African integration and the issues it arouses. The survey was prepared in the following steps:

1) Drafting the Survey:

After determining the primary and secondary aims, and selecting the sample, the next step was forming primary questions. The process passed through the following steps:

A) Reviewing previous studies of African integration.
B) Classifying the main categories based on reading previous studies.
C) Final drafting of the survey in accordance with the aims of the study, the nature of the subject, and the targeted population.

2) Arbitration:

It was made to ensure the credibility of the survey, if it really measures what it was set to measure. The survey was sent to a number of specialists and professors of African studies. This led to a great agreement between the arbitrators that the survey really measures what it was set to. So there was an agreement on the survey's points accompanied with some notes to avoid biased drafting of some questions. Yet the number of questions remained 20 after these amendments.

3) Stability Test:

The survey was applied on a number of Africans, then reapplied on them after two weeks. The results matched to a great extent. While the questions whose answer's agreement was less than 60% was modified.

Fourth: The Sample

To achieve the aims of the study, a sample of 1160 Africans from all over the continent was selected. Yet some were excluded in the revisions so the final number of the target population was 1134. The sample specifications were divided to specifications about age, profession and nationality, which are discussed as follows:

1) Age:

It was argued that the sample should vary to represent different age categories. Yet there was an interest in the representation of the youth because they indicate the future of integration attempts as revealed in their opinions, and because of the relatively heavy weight of this category in most African countries.

Introduction

This book contains the results of a survey, and is divided into four chapters. The first chapter discusses the importance of African integration; the second chapter tackles the means of achieving this integration; the third chapter aims at determining the obstacles and difficulties in achieving that integration; and the fourth chapter aims at evaluating African integration based on former integration experiences in Africa.

First: Aims of the study

The applied part of this study aims at the following:

1- Finding out the stands of the target population of the survey about many issues of integration in Africa. This major objective has the following secondary objectives:

A) Inquiring the opinions of Africans about the importance of African integration,
B) Finding out the opinions of Africans about the means of achieving integration in the continent.
C) Getting to know their points of view about the difficulties facing integration.
D) Exploring their visions and assessments of former integration experiences.

2- Defining the factors that may lead to perception differences among the researched towards these issues. This major objective has the following secondary objectives:

A) Determining the effect of age differences on the opinions of Africans towards African integration.
B) Determining the effect of profession differences on their opinions on integration issues.
C) Finding out the effect of regional affiliations in North and Sub-Saharan Africa.
D) Finding out if the effect of nationality differences on the opinions of Africans about African integration.

Second: Research methodology

This research used the following two research methods:

1- The social survey sampling method, because it was impossible to conduct a comprehensive survey on all Africans.

2- The statistical method to process data and test hypothesis.

Third: Data Collection Tool: The Survey

The study used the survey because it is convenient to the nature of the study which is mainly studying the stands of the public in the African countries

Third, although this research aimed at viewing the stands of North Africans, the sample includes Africans from allover the continent because we view Africa as one integrated continent. As a result, we learned the extent of differences between the two groups on this important issue.

Fourth, the study tackled many important issues besides regional integration, such as the respondents' satisfaction with their leaders and systems, and views towards the Western.

Fifth, for all the above, this study opens the door for debates and discussions about its results, which may coop with or be against a lot of beliefs about the necessities and obstacles of integration in the views of African masses, not elites, which makes the study very interesting.

Dr. Abdel Salam Noweer was the one who faced this with all his experience in field research that he acquired at the National Center for Social and Criminological Studies, which made him qualified to direct this project that we are pleased to present to the Egyptian and Arabic library, hoping to open scientific discussions and encourage efforts that may add to the integration efforts in the continent.

Mohamed Ashour

AFRISP Director

Forward

For technical reasons, the release of the results of this field research was delayed. They were supposed to be included in our recently published book **"Regional Integration: Necessities and Obstacles,"** which now includes only theoretical studies about regional integration in Africa: its importance, its conditions of achievement and its obstacles. These studies would be followed by an analysis of the attitudes and views of North Africans on various dimensions of regional integration through this field research. Therefore, we decided to republish in this book summaries of the theoretical studies about necessities and obstacles of regional integration in Africa, as a starting point for presenting the field research and comparing the results of the two studies.

Dr. Abdel Salam Noweer sat the scientific and methodological controls of this field research and analyzed its results, and AFRISP researchers applied it in cooperation with other research institutes and researchers in Egypt and abroad as mentioned in the body of this book.

This field research is very important for many reasons. First, to the best of our knowledge, it is the first Arabic field research about this topic. No other study attempted to gauge the views of Africans on integration efforts. This is the result of focusing only on elitist views on integration efforts in most academic studies.

Second, this study reveals the extent of continuity and change in the views of different generations towards integration, and the extent to which international, regional and domestic political changes affect the views of various generations on the integration process. In other words, do the views of the new generation that faced major world and regional changes concerning the possibility of regional integration differ from those of the old generation that lived the era of independence with all its ambitions and hopes?

Acknowledgement

This book is a publication of the African Regional Integration Support Project (AFRISP), which aims at publishing serious academic studies by researchers interested in issues of African regional integration.

Our thanks extended to those who contributed to preparing this book, in addition to the researchers, who prepared the papers of this book, the project express sincere appreciation to the following colleagues for their help in applying the field research survey each in his country. Dr. Ammar Jaffal, Professor of Political Science, Algeria University, (Algeria), Dr. Maher Traimish, Professor of Sociology, Tunis El Manar University, Mohamed Juili, Assistant Professor, Sociology, Tunis University, (Tunisia), Dr. Samir Boudinar, Head of Social Studies Center, (Morocco). Mrs. Naima Asher, Political Science Researcher, Abdel- Karim Abdellani, PhD Candidate, Political Science, Mohamed V University, (Morocco), Abdel-Wahhab Al- Tayyeb, Researcher, Africa International University, (Sudan), Mr. Ali Gomaa Aslab, Political Science Researcher, (Lybia).

we would like also to extend our thanks to our students Mubino Seidi, (Guinea Bissau), Mohamed Abakoura, Awal Abba, (Cameroon), Cila Alassane, (Côte D' Ivoire), Abobakr Tiame, Tamseer Sar, (Senegal), who take part in applying the survey.

The preparation of this book would not have been possible without the support and valuable contribution of our assistant researchers and executive secretary Nashwa Mokhtar, Rasha Safwat, Moataz khaled, Mahmoud Ashour, who exerted admirable efforts in typing handwritten materials of this book. We specially thank Ford Foundation and Trust Africa for their generous support of all AFRISP activities, including this publication.

Adding this book to the Arabic African library, we hope to make a contribution to the literature on this subject and make a step forward supporting and spreading the regional integration idea.

Mohamed Ashour
AFRISP Director

Cairo University
Institute of African Research and Studies
African Regional Integration Support Project



Regional Integration in Africa

Theoretical and Field Study

By

Abdel Salam Noweer *Mohamed Ashour*

2007



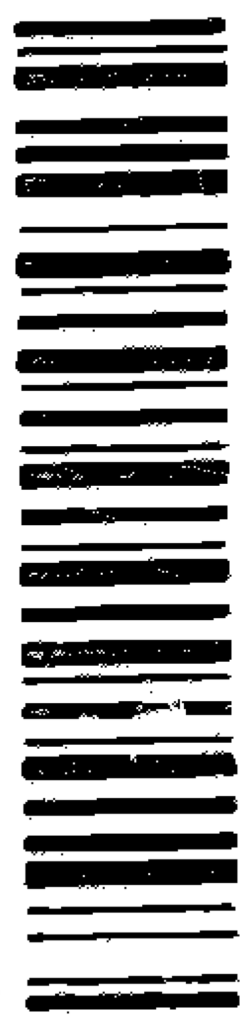
Cairo University
Institute of African Research and Studies
African Regional Integration Support Project

Regional Integration in Africa

Theoretical and Field Study

By

Abdel Salam Noweer
Mohamed Ashour



2007